أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
19 يناير 2026م
30 رجب 1447هـ
العدد 63

وعدٌ مؤجَّل

مساراتٌ مترنّحة تقف خلفها وساطاتٌ عاجزة؛ ثنائيةٌ دوليةٌ خجولة ورباعيةٌ أنهكها الدوران، بينما الموت أسرع من الوسطاء. تتبدّل العناوين ولا يتغيّر المشهد، إذ تمضي الحرب بثباتٍ أعمى، ويظل السلام وعدًا مؤجّلًا. في السودان، لا تنقص المبادرات، بل تنقص لحظة الشجاعة التي تضع حدًا للبنادق قبل أن تبتلع ما تبقّى من البلاد.

تطبيـــع الفـــوضى

ما جرى في أمبدة لا يمكن قراءته كخبر أمني عابر، ولا يصلح أن يُحشر في زاوية "الاحتكاكات المؤسفة" التي اعتادت البيانات الرسمية استخدامها لتخفيف وقع الكوارث. نحن أمام مشهد كاشف، لا لخلل أمني محدود، بل لطبيعة المرحلة كلها. إطلاق النار على قوة شرطة، وتهديدها بأسلحة ثقيلة، وإجبارها على الانسحاب من مربعات داخل مدينة مأهولة، ليس انزلاقًا مفاجئًا، بل تعبير مكثف عن منطق الحرب حين تطول وتتحول إلى أسلوب حكم.

هذه ليست فوضى بلا سبب، وليست انفلاتًا طارئًا يمكن عزوه إلى "سوء تقدير ميداني" أو "تجاوز فردي". ما نراه اليوم هو النتيجة الطبيعية، والمتوقعة، بل الحتمية، للإصرار على استمرار الحرب، ولتعليق السياسة، ولإدارة البلاد بعقلية الطوارئ الدائمة. الحرب، حين تستمر، لا تبقى محصورة في خطوط القتال، بل تزحف إلى المدن، وتتسلل إلى المؤسسات، وتعيد تعريف السلطة نفسها.

في سياق الحرب، لا يعود القانون مرجعية عليا، بل يصبح عنصرًا ثانويًا، قابلًا للتعليق أو التجاوز. ومع الزمن، لا يعود الاستثناء استثناءً، بل يتحول إلى قاعدة. السلاح الذي قيل إنه مؤقت، يتحول إلى أمر واقع. والتشكيلات التي قُدِّمت باعتبارها ضرورة ظرفية، تتصرف بوصفها سلطات مكتملة، لا ترى نفسها خاضعة لشرطة أو نيابة أو قضاء. وهكذا، تتآكل الدولة من الداخل، لا بضربة واحدة، بل بسلسلة وقائع "صغيرة" تشبه ما حدث في أمبدة.

حين تُجبر الشرطة على الانسحاب تحت تهديد الدوشكا، فالمسألة لا تتعلق بشجاعة هذا الطرف أو ذاك، بل بميزان القوة الذي أعادت الحرب تشكيله. في هذا الميزان، لم تعد الشرطة في موقع الفاعل، بل في موقع الطرف الأضعف. وهذا بحد ذاته إدانة سياسية قبل أن يكون أزمة أمنية. لأن الدولة التي تصبح فيها شرطتها عاجزة عن تنفيذ حملة داخل مدينة، هي دولة فقدت أحد أهم شروط وجودها: احتكار العنف المشروع.

الأمر الأكثر خطورة أن هذه الوقائع لم تعد تثير الدهشة. هناك درجة عالية من التبلد العام، كأن المجتمع نفسه بدأ يتعامل مع الفوضى باعتبارها وضعًا طبيعيًا. وهذا أخطر من الفوضى ذاتها. فالتطبيع مع انهيار القانون هو المرحلة الأخيرة قبل انهيار فكرة الدولة في الوعي العام. حين لا يعود المواطن يتوقع من الشرطة حماية، ولا من القانون إنصافًا، ولا من الدولة حضورًا، فإنه يبدأ، غصبًا عنه، في البحث عن بدائل: الحماية الذاتية، العصبيات، السلاح، أو الخضوع لمن يفرض الأمر الواقع.

ما يحدث اليوم ليس صراعًا بين مؤسسات متكافئة، ولا خلافًا إداريًا يمكن تسويته بلجنة تحقيق. إنه صراع بين منطقين: منطق الدولة، الذي يفترض وحدة السلطة والقانون، ومنطق الحرب، الذي يقوم على تعدد البنادق وتنازع الشرعيات. وكل يوم تستمر فيه الحرب، يتراجع المنطق الأول خطوة إضافية، ويتقدم الثاني بلا مقاومة حقيقية.

الحديث المتكرر عن "الظروف الاستثنائية" لم يعد مقنعًا. فالاستثناء طال إلى درجة صار فيها هو القاعدة. والظرف المؤقت تمدد حتى ابتلع كل شيء: الأمن، الاقتصاد، السياسة، وحتى المعنى. في ظل هذا الواقع، يصبح من الطبيعي أن تتصرف قوى مسلحة وكأنها فوق القانون، وأن ترى في الشرطة مجرد طرف آخر يمكن إخضاعه بالقوة، لا مؤسسة سيادية واجبة الاحترام.

وما يجب التوقف عنده بوضوح هو أن هذه الفوضى لا تُفرض فقط من أسفل، بل يُمهد لها من أعلى. حين يُدار البلد بلا أفق سياسي، وبلا مشروع خروج من الحرب، وبلا إرادة حقيقية لاستعادة الدولة، فإن الرسالة التي تُرسل إلى الأرض واضحة: القوة هي اللغة الوحيدة المفهومة. وعندها، لا ينبغي الاستغراب إذا تحدثت البنادق في مواجهة القانون.

إن أخطر ما في مشهد أمبدة ليس الرصاص ذاته، بل ما يقوله عن المستقبل القريب. فالدولة التي تسمح بتعدد مراكز القوة، وتغض الطرف عن تمدد السلاح خارج السيطرة، لا تفقد هيبتها دفعة واحدة، بل تفقدها بالتقسيط. واقعة اليوم تصبح سابقة الغد، وسابقة الغد تتحول إلى عرف، والعرف إلى نظام غير معلن، تُدار بموجبه المدن والأحياء.

في هذا السياق، يصبح الحديث عن "إصلاح أمني" أو "إعادة تنظيم" بلا معنى ما لم يُطرح السؤال الجوهري: إلى متى تستمر الحرب؟ لأن الحرب ليست مجرد خلفية لكل هذه الفوضى، بل هي سببها البنيوي. استمرارها يعني استمرار تآكل الدولة، وتكاثر القوى المسلحة، وتراجع القانون، وتحوّل الأمن إلى مسألة تفاوض لا إنفاذ.

ما يجري الآن ليس انحرافًا عن المسار، بل هو المسار نفسه. مسار يبدأ بتبرير الحرب، ويمر بتعليق السياسة، وينتهي بانهيار الدولة لصالح مراكز القوى والنفوذ.

ومن يظن أن بإمكانه إدارة هذا الوضع أو التحكم فيه، يتجاهل دروس التاريخ القريبة: الفوضى لا تبقى تحت السيطرة، والحرب لا تُنتج استقرارًا، بل تستهلك كل ما حولها، حتى المؤسسات التي يُفترض أنها تحميها.

أمبدة ليست حادثة، بل مرآة. مرآة تعكس إلى أين يقود الإصرار على الحرب، وماذا يتبقى من الدولة حين يُترك السلاح بلا سقف سياسي ولا ضابط قانوني. وفي هذا المشهد، لا حاجة للوعظ ولا للنصح. الوقائع وحدها تتحدث، وصوتها أعلى من أي بيان: هذه فوضى الحرب، حين تطول، وتُدار كخيار لا ككارثة يجب إنهاؤها.

الغلاف

وجهات نظر

الحرب كثمن للسكوت عن الأخطاء وتطبيع ثقافة العنف
د. وجدي كامل 10

المعتقلون والمخفيون قسراً أزمة متجددة بوجوه مختلفة
حيدر المكاشفي 13

تحولات الوعي والفعل: الشباب السوداني ورحلة البحث عن وطن
محمد الأمين عبد النبي 21

الرباعية.. هل ما زالت تمثل طوق نجاة للازمة السودانية؟
الهادي الشواف 27

السودان بين تخدير الرباعية وسعير السلاح- هل تحولت حرب السودان إلى مشروع استثماري دولي؟
أحمد عثمان محمد المبارك 37

الحرب على الأرض: كيف صنعت القبيلة سياسة بلا فكر في السودان
محمد عمر شمينا 39

من الطفيلية كنشاط... إلى الطفيلية كطبقة حاكمة
قراءة مرجعية موسعة في تحول بنية الاقتصاد السوداني
عمر سيد احمد 47

السودان.. هل يكسر «الانفتاح» قيود التبعية التاريخية؟
باشمهندس معاذ النور 51

الأستاذ محمود محمد طه النموذج الحي لشيطنة الاخوان المسلمين للتغيير
بثينة تروس 62

هل تنهي واشنطن والرياض حرب السودانيين مع أنفسهم؟ 04

غابة السنط.. بين الابادة والاستعادة 07

انعدام الأمن الغذائي يهدد حياة ملايين السودانيين 16

في أمدرمان.. 1000 يوم من البطالة المقنعة 19

الدلنج.. نزوح مستمر وخروج مستشفيات عن الخدمة 33

كما كان متوقعًا، رئيس أوغندا يفوز مجددًا 41

الاحتجاجات في إيران تخف، وخامنئي يزعم أن ترامب شخصياً «شجّع» الاضطرابات 44

ابتلع المؤتمر الوطني حاضره ونصف مستقبله
«الاتحادي الأصل»... السباحة في بحرٍ من سراب 53

في ختام مهرجان المسرح العربي بالقاهرة
«الهاربات» التونسية تقتنص جائزة سلطان القاسمي 74

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

هل تنهي واشنطن والرياض حرب السودانيين مع أنفسهم؟

ملخص

يتناول التقرير محاولات الخرطوم استعادة دورها كعاصمة للحكم من بورتسودان، وسط معاناة أهلها من الحرب، مقابل مشهد سياسي مرتبك تُجسّده تصريحات حكومية لا تلامس واقع الأزمة. وفي هذا السياق، برزت مبادرة سعودية-أميركية جديدة طُرحت على رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، تقوم على هدنة إنسانية تتدرج نحو وقف شامل لإطلاق النار.

تفتح المبادرة الباب مجدداً أمام سؤال تراجع دور «الرباعية» الدولية لصالح حل ثنائي تقوده واشنطن والرياض، خاصة مع اتهام الحكومة السودانية للإمارات بالانحياز في النزاع.

يُنظر إلى هذا التحول باعتباره انسجاماً مع توجه سعودي أوسع لدعم استعادة الدولة الوطنية والجيوش النظامية في الإقليم، في مواجهة مشاريع تفكيك الدول وتهديد الأمن الإقليمي.

رغم ترجيح كفة الدور السعودي، فمن المستبعد إقصاء الإمارات نهائياً من المشهد، ويرجح أن الخلاف يتمحور حول آليات التنفيذ لا جوهر الرؤى. كما أن مسارات السلام السابقة، من جدة إلى جنيف، فشلت جميعها، ما يعزز قناعة أن العامل الحاسم في إنهاء الحرب يظل إرادة السودانيين أنفسهم.

الجدل الداخلي حول الهدنة الإنسانية مستمر، حيث يؤكد عمر الدقير أنها ضرورة مرحلية لا بديلاً عن الحل الشامل، مذكّراً بأن كل حروب السودان انتهت بالتفاوض. غير أن الوصول إلى السلام يصطدم بتعقيدات عميقة، أبرزها تحول الحرب إلى اقتصاد وسلطة يستفيد منها تجارها، ما يجعل إيقافها معركة ضد مصالح راسخة قبل أن تكون مجرد اتفاق سياسي.

الزين عثمان

تحاول الخرطوم، بكل ما أوتيت من قدرة على الصمود، أن تستعيد مكانتها من بورتسودان، وأن تعود عاصمةً للسودان ومركزاً للحكم. يقتلع أهلها حياتهم من عمق الموت، ويستعيدونها «قليلاً قليلاً»، وعلى طريقتهم السودانية الخالصة. وفي المقابل، وعلى طريقته هو، يغرق رئيس وزراء حكومة البرهان، كامل إدريس، في تصريحات لا تغني ولا تسمن من جوع، لكنها كافية بالنسبة له لتأكيد أنه يعيش حلمه الشخصي، وهو جالس على كرسي الوزارة.

وبالتزامن مع محاولات الخرطوم سحب موقعها الرمزي والسياسي من المدينة الساحلية، يتداول المشهد السوداني سحب آخر مرتبط بعملية السلام وإنهاء الحرب. فقد كشفت مصادر سودانية لـ«الشرق» أن الإدارة الأميركية والمملكة العربية السعودية سلّمتا رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان مبادرة جديدة تهدف إلى وقف الحرب في السودان. وبحسب المصادر، يبدأ مقترح إنهاء الحرب بإعلان هدنة إنسانية، تعقبها مرحلة لوقف الأعمال العدائية، وصولاً إلى «وقف إطلاق نار نهائي وشامل».

وأشارت المصادر إلى أن البرهان ناقش المقترح السعودي – الأميركي مع عدد من شركائه، خلال اجتماعات مشتركة وأخرى منفصلة، ضمن مشاورات مكثفة بشأن المبادرة. وأضافت أن السودان لا يزال يناقش ويبلور ردّه الرسمي حول المبادرة ومسار إنهاء الحرب، تمهيداً لتسليمه إلى الإدارة الأميركية.

ما يجري الآن يعيد طرح السؤال القديم المتجدد: هل بدأت الثنائية في إزاحة الرباعية؟ ومن المعلوم أن ماراثون البحث عن سلام سوداني انطلق بدفع رباعي، ضم الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية ومصر، بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتهمها بورتسودان وحكومتها بالتورط في النزاع السوداني، وبالطبع برعاية قوات الدعم السريع، وهو ما يجعلها – من وجهة نظر الحكومة السودانية – غير مناسبة للتوسط في حل النزاع.

الحل الثنائي السعودي الأميركي للأزمة السودانية طُرح إلى العلن عقب تغريدة لرئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، قال فيها إن «حكومة السودان ترحب وتدعم مبادرة ووساطة الرئيس ترمب حول مياه النيل؛ وذلك لإيجاد حلول مستدامة ومرضية تحفظ للجميع حقوقهم، مما يساعد على استدامة الأمن والاستقرار في الإقليم». وجاءت التغريدة رداً على خطاب بعثه الرئيس الأميركي إلى الرئيس المصري والرئيس السوداني والرئيس الإثيوبي، بهدف حسم قضية تقاسم مياه النيل، والعمل على تلافي التصعيد في إقليم مضطرب.

وبالطبع، فإن التلويح بثنائية الحل أعاد الجدل مجدداً حول دور «الرباعية»، في خطوة اعتبرها البعض تعزيزاً لرؤيتهم القائلة إن الرباعية «ماتت وشبعت موتاً»، وإن ما يجري يمثل تعزيزاً للرؤية السودانية، والذهاب نحو الحل الذي تبتغيه بورتسودان بعيداً عن أبوظبي، التي تواجه معاركها الخاصة داخل الإقليم، وتمضي نحو فقدان دورها، ورويدا رويدا يتم تصنيفها كصانعة للأزمات.

ويمكن قراءة هذا التحول كنتيجة لما جرى في اليمن، بما يعزز الدور السعودي القائم على الحفاظ على الدول والجيوش النظامية. فالمملكة العربية السعودية تتبنى موقفاً واضحاً يقوم على دعم استعادة الدولة الوطنية في عدد من الدول العربية، من بينها السودان واليمن وليبيا والصومال، في مواجهة ما وُصف بـ«مشروع إقليمي لتفتيت المنطقة». وينبع هذا التوجه من شعور متزايد بأن المشروع لا يهدد دول الجوار فحسب، بل يشكل خطراً مباشراً على الأمن القومي السعودي، سواء على الحدود البرية أو في مناطق حساسة مثل البحر الأحمر.

كل ما يجري يؤكد أن الخيار السعودي هو المرجّح فيما يتعلق بحسم الأزمة السودانية، سلماً أو حرباً، مع تبلور تحالف جديد في المنطقة مناهض للرؤى الإماراتية. ويعزز ذلك الإعلان عن إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتعاون والتنسيق الاستراتيجي بين جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

وفي الوقت ذاته، يستبعد كثيرون فرضية إبعاد الإمارات نهائياً عن المشهد السوداني، وبالطبع عن التأثير الإقليمي في القضايا مثار النزاع، وإعادة ترسيم المنطقة بشكل جديد، من دون إهمال التأثيرات الناتجة عن أحداث اليمن في المشهد السوداني. كما لا يبدو أن ثمة اختلافات جوهرية بين أطروحات الرباعية للسلام السوداني وأطروحات المبادرة الثنائية المقدمة مؤخراً، وهو ما يجعل الاختلاف أقرب إلى آليات التنفيذ على الأرض، لا إلى الرؤية

ذاتها.

ثلاث سنوات من الحرب السودانية، وثلاث سنوات من المحاولات لوضع نهاية لها، انطلاقاً من جدة، مروراً بالمنامة، وصولاً إلى جنيف وواشنطن، ومع الحراك الإقليمي المتعدد، انتهت كلها إلى لا شيء، أو إلى تعزيز فرضية أن العامل المؤثر في سلام السودان هو رغبة السودانيين أنفسهم في وضع حد لمعاناتهم اليومية مع الموت.

ورداً على موقف مني أركو مناوي، رئيس حركة تحرير السودان، الرافض لإقرار هدنة إنسانية في السودان، تلافياً للقبول بخيار التقسيم الوطني، ودعوةً لترجيح كفة العقل وتغليب المصلحة الوطنية العليا، قدّم القيادي في تحالف «صمود»، المهندس عمر الدقير، مرافعة سياسية وإنسانية حول الجدل الدائر بشأن وقف إطلاق النار. وأكد أن «الهدنة المقترحة» لا ينبغي النظر إليها كبديل نهائي للحل الشامل، بل كضرورة قصوى تفرضها استحقاقات اللحظة الراهنة.

وذكّر الدقير أطراف النزاع بحقيقة تاريخية دامغة، مفادها أن «تاريخ الحروب في السودان – مهما طال أمدها واستعرت نيرانها – أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها تنتهي حتماً عند طاولة التفاوض»، داعياً إلى اختصار طريق الآلام والذهاب مباشرة إلى الحل السياسي، بدلاً من استنزاف ما تبقى من مقدرات الوطن. ويؤكد الدقير المعلوم بأن الحرب تُحسم بالتفاوض، وأن كلمة السودانيين يجب أن تكون هي العليا، وهو ما يعزز فكرة أن السلام، بعيداً عن الرباعية والثنائية، يصنعه السودانيون أنفسهم.

غير أن معادلة الوصول إلى السلام عبر الرافعة السودانية تصطدم بمتاريس معقدة، ولا يبدو تحصيلها ممكناً في الوقت الراهن. فهي عملية تنطلق، قبل كل شيء، من السؤال القديم المتجدد: من صنع الحرب؟ وما أهدافه من إشعالها؟ وإلى أي مدى حقق تلك الأهداف؟

وبعيداً عن حسم مسألة أن «فلول» النظام السابق هم من أطلقوا الطلقة الأولى قصاصاً من الثورة التي أطاحت بنظامهم، فإن الحرب اليوم لم تعد هي تلك التي اشتعلت في المدينة الرياضية. فالمستفيدون منها باتوا أكثر، وصارت لها «سوقها» وتجارها واقتصادها الخاص، ومزاياها، وبالطبع سلطتها الخاصة، التي ستنتهي بمجرد إقرار السلام. هؤلاء هم من سيقاتلون من أجل استمرار الحرب حتى آخر رصاصة، دون إغفال تجار الموت أنفسهم..

غابة السنط .. بين الابادة والاستعادة

ملخص

عادت غابة السنط بالخرطوم إلى الاهتمام مجددًا بعد انتشار مقاطع فيديو توضح تحوّلها إلى أرض جرداء بسبب أعمال قطع جائر منذ أبريل 2023، ما ترك آثارًا بيئية خطيرة على السكان والمناخ المحلي.

اتخذت السلطات إجراءات لحماية الغابة، شملت حجز الشاحنات والمركبات التي تحمل حطبًا أو قطعًا من الأشجار دون تصاريح، وتفقد رئيس الوزراء الغابة لتوجيه برنامج عاجل لإعادة زراعة الأشجار بعد تضررها خلال الحرب.

تُعد غابة السنط من أهم المساحات الخضراء في الخرطوم، فهي تساهم في امتصاص الغازات الضارة وتثبيت التربة وحماية مجرى النيل الأبيض، كما تحتضن تنوعًا حيويًا من النباتات والحياة البرية، وتلعب دورًا تعليميًا منذ إنشاء مدرسة خبراء الغابات عام 1946.

الخبراء يحذرون من استمرار القطع العشوائي الذي يهدد التوازن البيئي ويُسرّع من التغير المناخي المحلي، ويؤكدون أهمية تفعيل منظومة حماية الغابات، وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية لضمان استدامة هذا المورد البيئي الحيوي.

عادت غابة السنط إلى الواجهة مجددا بعد أن انتشرت مقاطع فديو على مواقع التواصل الاجتماعي توضح ما الت اليه الغابة بعد أن صارت إلى أرض جرداء.

ومنذ منتصف أبريل 2023، شهدت غابة «السنط» بالعاصمة الخرطوم، أعمال قطع جائر ما يؤثر سلبًا على استقرار المناخ وعواقب بيئية خطيرة على سكان العاصمة القومية من ضيق في الموارد البيئية والهوائية.

واليوم الاثنين، قررت لجنة أمن محلية الخرطوم حجز جميع الشاحنات والمركبات التي تحمل حطبًا أو قطعًا من الأشجار دون مستندات أو تصاريح.

وأكدت اللجنة أن الهدف من هذه الإجراءات هو حماية الثروات الغابية والغطاء الشجري بعد القطع الجائر الذي تعرضت له غابة السنط.

كما وجهت اللجنة باحكام التنسيق مع جهات الاختصاص لضبط المخالفات وفقًا لقانون الغابات، بحسب إعلام ولاية الخرطوم.

وتفقد رئيس الوزراء كامل إدريس الأحد غابة السنط ووجه وزارة الزراعة والغابات وولاية الخرطوم بوضع برنامج عمل عاجل لإعادة زراعة أشجار غابة السنط بالخرطوم بعد أن تعرضت إلى قطع جائر لأشجارها خلال فترة الحرب.

تُعَدُّ غابة «السنط» بالمقرن من أعرق المساحات الخضراء الطبيعية في الخرطوم؛ فهي واقعة على الضفة الشرقية للنيل الأبيض قرب ملتقى النيلين، وهي غابة مركزية محجوزة مساحتها 34.482 فدان موزعة على النحو الآتي: مساحة المرابيع المزروعة حوالي 25 مربوعا = 45.453 فدانا – الطرق والشوارع 39.8 فدانا – الحديقة الشجرية والمشتل 50،20 فدانا.

تساهم الغابة في امتصاص الغازات التي تنبعث من المصانع وعوادم السيارات والمنشآت الصناعية الأخرى خاصة وأن ولاية الخرطوم شهدت زيادة سكانية عالية نتيجة للنزوح بسبب الحروب والجفاف والتصحر والصراعات القبلية والهجرة الجماعية من الريف وانهيار الإنتاج الزراعي وتدهور النظم الزراعية والبيئية بالريف وهذا الوضع يتطلب زيادة في عدد المركبات والسيارات والمنشآت الصناعية التي تفرز كميات ضخمة من غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى التي تساعد في انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري.

وخلال الفترة الماضية أطلقت مبادرة معنية برصد التعديات البيئية وتعزيز وعي المجتمع بقضايا الطبيعة نداء عاجلًا لوقف الاعتداء على غابة السنط - ووقف فوري لأعمال قطع الأشجار والتجريف الجارية في المنطقة.

وطالبت المبادرة بمُساءلة الجهات المسؤولة عن هذا الاعتداء البيئي، وتصعيد التصنيف القانوني للغابة كمحمية محظورة التعدي.

وذكرت المبادرة، أن تدمير الغابة يُعد جريمة في حق البيئة والمُجتمع السوداني، ويفتح الباب أمام كوارث بيئية مستقبلية تُهدد استقرار المناخ المحلي والصحة العامة.

كما نفذت الإدارة العامة للمباحث الجنائية المركزية عبر إدارة حماية البيئة التابعة لدائرة التحقيقات الجنائية حملة كبرى في يوليو الماضي لحماية لغابة السنط بالخرطوم من الأنشطة السالبة المتمثلة في الحرق والإتلاف والقطع الجائر الذي تعرضت له الغابة خلال الفترة الماضية.

أعلنت غابة «السنط» كمحمية طبيعية للحياة البرية عام 1939، وقد ورد ذكرها في كل الوثائق والمراجع الدولية، مثل إحصائية الأمم المتحدة للمحميات الطبيعية في العالم عام 1997.

تكتسب الغابة أهمية تعليمية، فقد أنشئت بها مدرسة خبراء الغابات عام 1946 لتدريب كوادر الغابات من الخبراء والملاحظين على تقنيات وإدارة وزراعة الغابات، وهذه المدرسة خرّجت الرعيل الأول من فني الغابات الذين كان لهم الدور العظيم في زراعة الغابات في كل مناطق السودان من جبال وهضاب وأودية وسهول وصحاري.

وقال المتخصص في شؤون البيئة، د. جلال محمد يس، لـ«أفق جديد»، إن «ما تشهده غابة السنط أو غابة جبل باوزر من تعديات وقطع جائر للأشجار يُمثل ناقوس خطر حقيقي، ليس فقط على التنوع البيولوجي المحلي، بل على استقرار البيئة والمناخ في الإقليم بأكمله».

وأوضح أن أشجار السنط تُعد عنصرًا أساسيًا في النظام البيئي، إذ تساهم في تثبيت التربة، ومنع انجرافها وحماية مجرى نهر النيل الأبيض، كما تُوفر موائل طبيعية لعدد كبير من الكائنات الحية، خاصة الطيور المهاجرة.

ونبه جلال إلى أن القطع العشوائي يُفقد الغابة توازنها الطبيعي، ويُسرّع من وتيرة التغير المناخي المحلي عبر تقليل الغطاء النباتي الذي يمتص الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين، ويعمل كمصفاة للملوثات والنفايات الصناعية والكيماوية والزراعية، كما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات

الجفاف، الأمر الذي يؤثر سلبًا على صحة الإنسان.

لافتًا إلى أن ما يحدث في غابة السنط لا يمكن النظر إليه كقضية محلية فحسب، بل هو جزء من تحدٍ بيئي عالمي.

وأضاف: «وعليه، فإنني أُهيب بالجهات المعنية بالإسراع في وقف التعديات، وتفعيل منظومة حماية الغابات، ودعم برامج إعادة التأهيل البيئي. كما أدعو إلى تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية، فهي الشريك الأول في حماية هذا المورد البيئي الحيوي، والحفاظ على غابة السنط هو حفاظ على مستقبلنا البيئي والمناخي».

وذكر د. طلعت دفع الله في مقال سابق بعنوان «غابة السنط تستغيث .. الصرخة الخضراء من قلب المقرن»، أن غابة السنط مسجلة بالغازيتة رقم 563 بتاريخ 15 يوليو 1932، وقد شهد هذا العام صدور سياسة الغابات لعام 1932 التي صدّق عليها حاكم عام السودان السير ج. ل. مافي (J. L. Maffey) في مجلسه رقم 368 بتاريخ 31 يناير 1932. كذلك صدرت في هذه الفترة قوانين الغابات المركزية والتابعة للمديريات لعام 1932 في 1932/6/17، وقد صدرت هذه التشريعات لإدارة وحماية غابات السودان من المهددات البيئية ومخاطر الاستغلال غير المرشد، ولتأكيد مبدأ استغلال الغابات ضمن حدود القطع المسموح لضمان استدامة خدمات ومنتجات الغابات لرفاهية الجيل الحالي والأجيال القادمة.

وأوضح د. طلعت أن قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لعام 2002م يوضح الحقوق والامتيازات القانونية التي تنطبق على هذه الغابة، مثل حق الجمهور في التمتع بمناظر الغابة والسياحة والترفيه دون الإضرار بالأشجار أو قطعها أو التسبب في إضرام النيران بها، خاصة تلك التي قد يتسبب فيها الجمهور أثناء الرحلات الترفيهية، وليست هناك أي حقوق أو امتيازات أخرى لأي جهة غير الهيئة القومية للغابات.

يهتم مجلس الطيور العالمي والإدارة العامة للحياة البرية ومركز بحوث الحياة البرية وكليات الموارد الطبيعية بالجامعات السودانية وجمعية حماية الحياة البرية بدراسة ورصد حركة الطيور المهاجرة والمستوطنة بهذه الغابة نظرًا للأعداد الهائلة من الطيور التي ترتادها.

الغابة جزء من المنظومة النيلية، وتحوي سلالات نادرة من أشجار السنط وبعض الأشجار والشجيرات الأخرى، وتضم حديقة نباتية مرجعية. تحتوي الغابة على تنوع إحيائي من نباتات وحشرات وحياة برية، وتُعتبر ملاذًا آمنًا لهذه الأحياء ومستودعًا ثريًا لحفظ السلالات النباتية والحيوانية والمصادر الوراثية.

ويشارك السودان في المسح العالمي السنوي للطيور المائية، فحسب المسح الذي تم عام 1993، وجد أن غابة السنط تحوي 817 طائرًا و18 نوعًا من الطيور المهاجرة التي تأتي من أوروبا والشرق الأوسط.

الحرب كثمن للسكوت عن الأخطاء وتطبيع ثقافة العنف

د. وجدي كامل

ملخص

يرى المقال أن الحرب في السودان ليست حدثًا طارئًا ولا مجرد صراع مسلح، بل نتاج فشل أخلاقي عميق تشكّل عبر تاريخ طويل من الصمت عن الأخطاء، حيث تعطّل الضمير الجمعي عن مساءلة جذور العنف قبل أن يتحول إلى حرب شاملة يدفع ثمنها الجميع.

يشير الكاتب إلى أن الحرب تُصنع أخلاقيًا وثقافيًا قبل أن تُنفّذ عسكريًا، موضحًا كيف أسهم نظام الإنقاذ منذ 1989 في تطبيع العنف عبر التعليم والإعلام والخطاب الديني والاقتصاد، حتى صار العنف لغة مشروعة، والاختلاف عداوة وجودية، والقوة معيارًا للنجاة.

يوضح أنه بعد ثورة ديسمبر، انشغلت القوى السياسية بإسقاط النظام دون تفكيك ثقافة الحرب التي خلّفها، فكان الصمت الأخلاقي مكلفًا. ويؤكد المقال أن تجاهل المساءلة الأخلاقية ليس حيادًا، بل مشاركة غير مباشرة في استمرار شروط العنف وعودته بأشكال أشد وحشية.

يخلص الكاتب إلى أن إنقاذ السودان يتطلب إصلاحًا ثقافيًا وأخلاقيًا عميقًا، عبر تكوين كتلة علمية وثقافية فاعلة تعيد تعريف القوة والعدالة والانتماء. فبدون تجريد العنف من شرعيته الرمزية، سيظل السلام مجرد هدنة مؤقتة بين حربين.

لم تعد الحرب في السودان حدثًا إستثنائيًا يمكن عزله في لحظة إندلاعه أو اختزاله في صراع بين قوى مسلحة، بل غدت تعبيرًا مكثفًا عن فشل أعمق، فشل لم يبدأ مع الرصاصة الأولى، وإنما تشكّل ببطء داخل البنية الأخلاقية للواقع السياسي والاجتماعي السوداني. وهي بنية لا يمكن تأريخ اختلالها من لحظة نشوء دولة ما بعد 1956 كما يُشاع، بل من تشكّل الدولة نفسها منذ بداياتها السنارية عام 1504م.

هذه الحرب ليست فقط نتيجة خلل في موازين القوة السياسية والعسكرية لحظة اندلاعها، وإنما ثمرة صمتٍ طويل عن أخطاء جوهرية. فالحرب لا تنشأ فقط من اختلال ميزان القوة، وإنما من تعطّل الضمير الجمعي عن مساءلة ما يُغذّي العنف قبل أن يتحول إلى آلة تدفع كلفتها دفعة واحدة وتعمم مستحقاتها على الكافة.

كثير من الكتابات انشغلت، ولا تزال، بتفسير

أسباب إندلاع الحرب، واختلف الناس حول مسؤولية إستمرارها أو سبل إنهائها. غير أن هذا الجدل، على أهميته، يكاد يغفل مجالًا بالغ الدقة: انه المجال الأخلاقي لمقدمات الحرب. فالحرب لا تولد فجأة، بل تُربّى أخلاقيًا وثقافيًا قبل أن تُنفّذ عسكريًا.

منذ إنقلاب الإنقاذ 1989، لم تُمارَس الحرب بوصفها أداة سلطوية فحسب، بل جرى تحويلها إلى ثقافة عامة وتطبيع المجتمعات بها. خلال ثلاثين عامًا، أُعيد إنتاج العنف في التعليم، والإعلام، والخطاب الديني اثناء حرب الجنوب ومن بعد دارفور ، وفي الحياة اليومية عبر العنف الاقتصادي الذي حوّل الفقر والتهميش إلى أدوات إذلال، ورسّخ العنف بوصفه لغة النجاة الوحيدة.. لقد أصبح جراء ذلك جزءًا من الخيال السياسي والاجتماعي المضاد معطوبا، ان لم نقل متواطئا مع ثقافة العنف نفسها على النحو الأعم . فالخطر الأكبر لم ولا يظل في السلاح ذاته، بل في الشرعية الرمزية التي مُنحت عبر العقول، ومن ثم الثقافة والاخلاق، وفي اللغة التي جعلته ضرورة وطنية تجيز التخلص من الخصم بواسطة العنف، وتصور العنف بطولة في تربيتها وآدابها ، بل تعتبر الخصم او المختلف فكريا معه عدوًا وجوديًا.

عندما جاءت ثورة ديسمبر، انصرفت الجهود أساسًا إلى المحاكمة السياسية للنظام السابق، وهو مسار مشروع وضروري، لكنه ظل ناقصًا. فقد جرى التعامل مع المشكلة بوصفها مشكلة سلطة لا مشكلة ثقافة. أُسقط النظام، لكن ثقافة الحرب التي أنشأها تُركت دون تفكيك. وهنا كان الصمت مكلفًا.

في الفلسفة الأخلاقية، لا يُحاسَب الإنسان فقط على ما ارتكبه، بل كذلك على ما سكت عنه وهو قادر على مساءلته. فالصمت، حين يتعلق الأمر بالعنف، ليس حيادًا، بل شكل من أشكال المشاركة غير المباشرة. إن تجاهل السؤال الأخلاقي حول الحرب، وتأجيله لصالح الحسابات السياسية العاجلة، كان بمثابة إقرار ضمني باستمرار شروط العنف.

ما بعد الثورة، فشلت المجموعات السياسية النشطة في إدراك أن الدولة ليست غنيمة تُقتسم، بل مشروع أخلاقي يُعاد تأسيسه. لم تُفتح أبواب حقيقية لمصالحة فكرية وثقافية كبرى بين القوى السياسية والاكاديميين والباحثين والمثقفين الديمقراطيين المستقلين عن هياكل الأحزاب. تم استبعاد هذه الطاقة الإنسانية والفكرية الهائلة، لا لغياب تأثيرها، بل خوفًا من مطالبها الأخلاقية العميقة التي لا تنسجم مع منطق المحاصصة والتمثيل التنفيذي الضيق.

وبدل أن تُفهم الدولة الجديدة بوصفها مجالًا لتثوير القيم وقطع دابر ثقافة العنف، جرى التعامل معها كأداة سلطة. وهكذا تُركت البنية الثقافية للعنف تعمل في الخفاء، حتى عادت في شكل أكثر فجاجة ووحشية.

إن أخطر ما في الثورة المضادة لم يكن قوتها العسكرية وحدها، بل الفراغ التخييلي الذي واجهتها به القوى المدنية. فالثورة التي لا تمتلك تصورًا أخلاقيًا وثقافيا واضحًا لمجتمع ما بعد العنف، تترك الباب مفتوحًا أمام عودة العنف ذاته، بأسماء وشعارات جديدة. لم تُخَض المعركة حيث يجب أن تُخاض: في صميم ثقافة الكراهية والإقصاء وتقديس القوة.

اليوم، وقد تفاقمت الأزمة وتحوّل الواقع السوداني جذريًا بفعل الحرب إلى مسرح من الخراب، لم تعد الأسئلة القديمة كافية. لم تعد الأشياء هي الأشياء كما كانت، بل تضاعفت كلفة إعادتها إلى ما كانت عليه. إن أي حديث جاد عن مستقبل السودان لا يمكن أن يتجاوز ضرورة الإصلاح الثقافي والأخلاقي بوصفه أولوية وطنية لا ترفًا فكريًا.ومن هنا فإن تحوّل الكتلة العلمية والثقافية النقدية إلى فاعل سياسي مؤثر لم يعد خيارًا، بل ضرورة تاريخية عاجلة، إن أُريد للإصلاح الأخلاقي أن يمتلك قوة اجتماعية تحميه.

فبناء السودان الجديد لا يبدأ فقط بإعادة ترتيب المؤسسات أو توقيع الاتفاقيات لإعادة البناء، بل بتشكيل ما يمكن تسميته بـ الكتلة العلمية الثقافية والأخلاقية، كبنية تحتية غير مرئية لكنها حاسمة، تتكون من المعلمين، والمثقفين، والفنانين، والإعلاميين، وكل من يعمل على إعادة تعريف معنى القوة، والعدالة، والانتماء خارج فضاءات العنف وتشكيلاته الرمزية.

انها جيش لا يحمل السلاح، لكنه يجرّد السلاح من شرعيته الرمزية. لا يحرس الحدود، لكنه يحرس المعنى. وبدونه، سيظل السلام مجرد هدنة مؤقتة بين حربين.

إن الحرب التي يعيشها السودان اليوم هي الثمن الباهظ للسكوت عن أخطاء كان يمكن مواجهتها أخلاقيًا في وقت مبكر. ولن يكون الخروج منها ممكنًا ما لم نمتلك شجاعة الاعتراف بأن فشل الأخلاق عن أداء وظيفتها في الزمن المناسب كان أحد أخطر أسباب هذا الخراب.

المعتقلون والمخفيون قسراً أزمة متجددة بوجوه مختلفة

حيدر المكاشفي

ملخص

يعالج المقال أزمة المعتقلين والمخفيين قسراً في السودان بوصفها جرحاً قديماً تجدد بوحشية أكبر مع الحرب الحالية، حيث تحوّل الإخفاء القسري إلى أداة ممنهجة تمارسها جهات متعددة خارج أي إطار قانوني، في ظل انهيار العدالة وغياب الدولة والمساءلة.

يشير الكاتب إلى أن مصير آلاف المختفين ظل غامضاً، مع رفض أطراف الصراع الكشف عن أماكن الاحتجاز، لتجد الأسر نفسها أمام المجهول، بينما تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي إلى بديل هش يعكس حجم المأساة وفشل الدولة في حماية مواطنيها.

يستدعي الكاتب ذاكرة الإخفاء القسري خلال حكم الإنقاذ، من بيوت الأشباح إلى الخطابات الدموية التي حرّضت على القتل والإبادة، وما تبعها من جرائم في دارفور وفض الاعتصام، إضافة إلى قضايا اختفاء غامضة لمثقفين وأكاديميين، ما يؤكد تجذّر هذه الممارسة في الثقافة السياسية القمعية.

يخلص إلى أن استمرار الإخفاء القسري دون محاسبة يهدد النسيج الاجتماعي ويقوض أي أمل في العدالة الانتقالية، مؤكداً أن كشف مصير المعتقلين شرط أساسي لإعادة بناء الدولة، وأن كسر دائرة القمع يتطلب إرادة سياسية وضغطاً مجتمعياً وموقفاً دولياً فاعلاً.

على إمتداد تاريخ السودان الحديث، ظل ملف المعتقلين والمخفيين قسراً واحداً من أكثر الملفات إيلاماً وتعقيداً، لكنه اليوم في ظل الحرب المهلكة الدائرة، عاد بصورة أكثر قسوة واتساعاً، ليكشف عن انهيار شبه كامل لمنظومة العدالة، وتحوّل الإخفاء القسري إلى أداة ممنهجة في الصراع.. فمع تعدد جهات الإعتقال وتباين ولاءاتها، بات آلاف السودانيين عرضة للاختفاء دون أي مسوغ قانوني أو إشراف قضائي. معظم هذه الجهات تعمل خارج إطار الدولة ولا تخضع لأي رقابة، الأمر الذي حوّل ملف المعتقلين والمخفيين إلى أزمة إنسانية مركبة، تتقاطع فيها الانتهاكات مع غياب المساءلة وانعدام الشفافية. ورغم فداحة الجرائم التي خلّفتها الحرب من قتل ونزوح ودمار، يظل مصير المفقودين والمخفيين قسراً من أكثر القضايا غموضاً. فطرفا الصراع يرفضان الكشف عن مصير المحتجزين في السجون غير الرسمية والمعتقلات السرية، بينما تجد الأسر نفسها في مواجهة المجهول بلا معلومات أو دلائل سوى شائعات متضاربة أو شهادات ناجين. في ظل هذا الصمت، تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي إلى بديل هش لمؤسسات الدولة الغائبة، حيث تعج الصفحات بإعلانات البحث عن المفقودين، مرفقة بصورهم وأرقام هواتف ذويهم، في مشهد يعكس حجم المأساة واتساعها. ومع انتقال المواجهات من مدينة إلى أخرى، تتزايد أعداد المختفين، خصوصاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، حيث تنعدم أي إشارات إلى أماكن الاحتجاز أو أوضاع المحتجزين. ففي خضمّ الحرب الدائرة في السودان، تتزاحم المآسي وتتعدد أشكال الانتهاكات، لكن يظل ملف المعتقلين والمخفيين قسرا واحدا من أكثر القضايا قسوة وغموضاً. فهو ملف لا يقاس بعدد الضحايا فحسب، بل بعمق الألم الذي يخلّفه في نفوس الأسر، وبحجم الانهيار الأخلاقي والقانوني الذي يكشفه واقع الصراع. اليوم لم يعد الاعتقال والإخفاء حكراً على جهة واحدة، بل أصبح ممارسة شائعة في ظل تعدد مراكز القوة وغياب الدولة. جهات مسلحة خارج إطار القانون تدير سجونا سرية ومراكز احتجاز غير معروفة، بلا أوامر قضائية ولا رقابة، فيما يلوذ طرفا الحرب بالصمت أو الإنكار، رافضين الكشف عن مصير آلاف المفقودين. وسط هذا العجز الرسمي، تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي إلى أرشيف مفتوح للألم صور مفقودين، نداءات استغاثة، وأرقام هواتف تنتظر اتصالاً قد لا يأتي. مشهد يعكس ليس فقط مأساة الأفراد، بل فشل الدولة في أبسط واجباتها حماية مواطنيها أو حتى الاعتراف بمعاناتهم.

غير أنّ هذه المأساة ليست جديدة على الذاكرة السودانية. فخلال فترة حكم حكومة الإنقاذ (1989–2019)، استخدمت السلطة الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي كأدوات لإسكات المعارضين السياسيين والنشطاء والطلاب. عرفت حينها بيوت الأشباح، وهي معتقلات سرية مورست فيها أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي، دون أوامر قضائية أو حق في الدفاع وبلا اعتراف رسمي بوجودها. وتعيد قضية المعتقلين والمفقودين في الحرب للذاكرة قضية كل المفقودين والمخفيين قسرياً منذ سنوات النظام البائد الكالحة، وبعد عملية فض الاعتصام القذرة، وصولاً الى مفقودي هذه الحرب الكارثية، كما تعيد للذاكرة تلك الخطابات الدموية الدراكولية التي كان بعض قيادات النظام البائد يجهرون بها على رؤوس الأشهاد، وهي خطابات موثقة صورة وصوت، ويأتي على رأس هؤلاء المخلوع البشير، فقد دأب المخلوع عند أي خطاب يلقيه أمام الجنود إبان حرب دارفور يوصيهم قائلاً (ما دايرين أسير أو جريح)، وما قاله المخلوع وقتها يمثل أوامر عليا من القائد الأعلى واجبة التنفيذ، بأن يقتلوا من يقع في أيديهم أسيراً وأن يطلقوا رصاصة الرحمة على من يجدوه جريحاً بدلاً من محاولة اسعافه، ومن أشهر هذه الخطابات أيضاً، خطاب مشهود للمتنفذ الانقاذي أحمد هارون، ففي مخاطبة له للمتحركات العسكرية التي كانت تحارب مقاتلي الحركة الشعبية شمال، قال هارون يخاطب جنوده (أمسح، أكسح، قشوا، ما تجيبو حي)، في تحريض واضح على الابادة وعدم الاحتفاظ بأي أسير حي، ويؤكد على ذلك مضيفاً (ما تعملوا لينا عبء إداري)، في إشارة إلى الأعباء المالية المترتبة على الاحتفاظ بالأسرى مثل الاطعام والعلاج وخلافه، وعطفاً على تلك الأوامر العليا لا أظن أن بقي أسيراً أو مخفياً على قيد الحياة، فالمؤكد أنهم قد تم (قشهم) ومسحهم من على وجه الارض، ويشار الى أن كلاً من المخلوع البشير وأحمد هارون مطلوبان لدى المحكمة الجنائية الدولية، بالاضافة الى عبد الرحيم محمد حسين لاتهام ثلاثتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور وجرائم لا انسانية وابادة جماعية.. الشاهد ان تلك اللغة الدموية كانت تمثل احدى المؤشرات الدالة على العقلية الامنية القهرية الاستبدادية اللا اخلاقية واللا انسانية، التي وسمت أداء النظام البائد، اذ ليس من الاخلاق ولا من الدين دعك من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، والتي تجرم قتل الأسير أو الجريح، فالإسلام الذي كانوا يتمشدقون باسمه زيفاً، يوجب معاملة الأسرى معاملة إنسانية، تحفظ كرامتهم، وترعى

حقوقهم، وتصون إنسانيتهم، ويعتبر القرآن الكريم الأسير من الفئات الضعيفة التي تستحق الشفقة والإحسان والرعاية، مثل المسكين واليتيم، فمثل تلك الأقوال الدموية اللا انسانية تكفي وحدها لتوقع قائلها تحت طائلة جريمة حرب، دعك من تنفيذ هذه الأقوال على الأرض وممارسة الابادة الجماعية والتطهير العرقي فعليا..أما مفقودي فض الاعتصام وما تلاه من حوادث إخفاء قسري، فتلك قضية يرجح جداً ان من فضوا الاعتصام وما أعقبه من عمليات إخفاء قسري، كانوا يقرؤون من كتاب الانقاذ الدموي، وطبقوا شعارها (أكسح، أمسح، قشوا، ما تجيبو حي) عملياً. وستبقى عملية فض الاعتصام البشعة حاضرة على الدوام ولن تمحو السنين عارها وجريمتها الفظة التي لن تسقط بالتقادم وإن مرت عليها عشرات السنين، بل ستظل محفورة في وجدان الشعب السوداني..ولن تنسى ايضا قضايا الاخفاء الاخرى تلك الاختفاءات الغريبة والعجيبة والمريبة لبعض الأشخاص على فترات متفاوتة خلال العهد المدحور، ذلك الملف الذي كان مجرد إثارته ولو تلميحاً يثير غضب السلطات الأمنية، وتلك كانت قضايا البروف عمر هارون وغيره ممن اختفوا أو بالاصح تم اخفاءهم قسريا في ظروف غامضة، نذكر منهم هنا على التوالي، أبوذر الغفاري ومحمد الخاتم موسى يعقوب بالاضافة للبروف عمر هارون.. ففي مساء كالح من مساءات (إنقاذ) مطلع التسعينيات وكانت حينها (الإنقاذ) كالكلب العقور والثور الهائج في مستودع الخزف، تطأ أي شيء وتعض أي شيء من أجل تأمين الانقلاب وتمكين الانقلابيين، توقفت في ذاك المساء سيارة بوكس على متنها عدد من الأشخاص أمام منزل أبوذر بالحاج يوسف، حيث كان يقيم مع والدته، طرقوا الباب وعندما خرج أبوذر يستطلع الطارق، طلبوا منه أن يصطحبهم في مشوار قصير، ركب معهم أبوذر الشاعر الشاب المبدع صاحب اليدين القصيرتين والطبع الهادئ الرزين، وصاحب رائعة الفذ مصطفى سيدأحمد (في عيونك ضجة الشوق والهواجس.. ريحة الموج البنحلم فوقو بي جية النوارس)، ولم يعد حتى الآن، ولم يعرف له خبر ولا أثر ولا مكان كل هذه السنوات الطوال، ومثله وبعده كان قد اختفى فجأة وبغتة وبطريقة غريبة ومريبة وظروف غامضة ومحيرة، كل من محمد الخاتم ابن زميلنا الكاتب الصحافي المخضرم موسى يعقوب (رحمه الله)، الذي خرج من داره بشكل طبيعي ومألوف في الخامسة من مساء الثالث من مارس عام 2006 ولم يعد إلى يوم الناس هذا، والبروفسور عمر هارون أستاذ علم النفس بجامعة الخرطوم، الذي اختفى منذ ذاك الأصيل الذي خرج فيه من منزله لممارسة رياضة المشي التي دأب عليها وواظب، لدرجة أضحت من يومياته المعلومة والمعتادة وبرامجه الثابتة، ولكنه لم يعد إلى داره وأهله حتى اللحظة.. ولكم أن تتصوروا حال كل أسر المفقودين المكلومة، وهي تكابد عناء حل هذا اللغز وفك شفرة هذا الاختفاء المحير، هذه حالة تخر من هولها الجبال الراسيات، حالة (تمخول) وتجنن وتطير الصواب، وإننا إذ نجتر هذه الذكرى الأليمة والأسيفة التي أعادها لنا خبر لجنة الصليب الاحمر، لا نملك إلا أن نسأل الله أن يسخِّر لهذه الأسر من يريحها من عذابات هذا الطلسم، وينتشلها من غيهب الحزن والوجع والظنون، بإفادة شافية وقاطعة عن مصير مفقوديها، وما إذا كانوا أحياء فيرجون أو موتى فينعون، فمما لا شك فيه أن وراء اختفائهم الغامض والمريب، إما جهة ما أو مجموعة ما أو حتى فرد ما، وبالقطع لن يكونوا قد اختطفوا بواسطة (الدودو) كما في اللعبة الصبيانية المعروفة. تلك هي بعض قضايا الاختفاءات الغريبة والاخفاءات القسرية المريبة التي لن تغلق ولن تسقط بالتقادم أبداً إلى أن يبين الحق أمام الحق جلّ وعلا.. إن هذا التشابه بين الأمس واليوم في قضايا المعتقلين والمخفيين لا يقتصر على الأساليب، بل يمتد إلى الثقافة السياسية التي ترى في القمع وسيلة لإدارة الأزمات، وفي تغييب الخصوم حلاً مؤقتاً للصراع. غير أن الفارق الجوهري يكمن في أن الإخفاء القسري اليوم لم يعد مقتصراً على جهاز دولة مركزي، بل تمارسه أطراف متعددة، ما يجعل تحديد المسؤوليات والمحاسبة أكثر تعقيداً.. إن استمرار هذه الانتهاكات دون مساءلة يهدد النسيج الاجتماعي ويعمّق جراح الحرب، ويقوّض أي أمل في العدالة الانتقالية أو المصالحة المستقبلية. فالكشف عن مصير المعتقلين والمخفيين ليس مطلباً إنسانياً فحسب، بل شرطاً أساسياً لأي مسار سياسي يسعى لإعادة بناء الدولة على أسس القانون والكرامة الإنسانية.. وفي ظل هذا الواقع يبقى السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس هو فقط أين المعتقلون والمخفيون بل أيضاً إلى متى سيظل السودانيون يدورون في الحلقة نفسها من القمع والإفلات من العقاب. إن كسر هذه الدائرة يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وضغطاً مجتمعياً متواصلاً، وموقفاً دولياً لا يكتفي بالإدانة اللفظية. فالإخفاء القسري ليس تفصيلاً في هامش الحرب، بل جريمة في صميمها، واختبار أخلاقي حاسم إما أن ينتصر حق الإنسان في الحياة والكرامة، أو يواصل السودان إعادة إنتاج ماضيه المظلم بثمن أفدح..

انعدام الأمن الغذائي يهدد حياة ملايين السودانيين

ملخص

بعد ما يقارب ثلاثة أعوام من الحرب في السودان، يعاني الملايين من انعدام الأمن الغذائي، حيث أجبر القتال آلاف المزارعين على ترك أراضيهم ودُمرت البنية التحتية الزراعية، ما أدى إلى انهيار الإنتاج المحلي وارتفاع الأسعار. الأطفال والنساء هم الأكثر تضررًا مع معدلات سوء تغذية مرتفعة ووضع صحي هش.

في بعض المناطق استُخدم الحصار والمجاعة كأداة حرب، مما منع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين. وشهدت مدن مثل الأبيض وكوستي وربك وسنار والمناقل تدافعًا كبيرًا أثناء توزيع السلال الغذائية الشهرية، حيث اضطر الناس لبيع ممتلكاتهم لتغطية احتياجاتهم الأساسية.

وفق برنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من 21 مليون شخص في السودان انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم 3.7 ملايين طفل وأم حامل أو مرضعة. ورغم تقديم مساعدات غذائية ونقدية لما يقرب من 10 ملايين شخص، إلا أن التمويل لا يزال محدودًا، ما يهدد استمرار العمليات الإنسانية ويزيد من خطورة الوضع.

تتواصل الجهود الدبلوماسية الدولية لوقف القتال، لكن دون نجاح يذكر حتى الآن. وتتوقع اليونيسف أن أكثر من 33 مليون شخص يحتاجون لمساعدات عاجلة خلال 2026، وسط استمرار القتال في دارفور وكردفان وصعوبة وصول المساعدات إلى المناطق الأكثر تضررًا.

أفق جديد

بعد ما يقارب ثلاثة أعوام من الحرب، ما زال الجوع يفتك بالملايين، والقتال المتواصل أجبر آلاف المزارعين على ترك أراضيهم، ودُمِّرت البنية التحتية الزراعية، ما تسبب في انهيار الإنتاج الغذائي المحلي.

الشيء الذي فاقم الأوضاع قتامةً هو انفجار الأسعار ونقص التمويل الدولي، ما يجعل الاستجابة الإنسانية غير كافية مقارنة بحجم الاحتياجات، ويترك تأثيرًا حادًا على الأطفال والنساء، مع معدلات سوء تغذية مرتفعة ووضع صحي هش للغاية، مما يزيد من مخاطر الوفاة والمرض.

وفي بعض المناطق استُخدم الحصار والمجاعة كأداة حرب، مما منع وصول الغذاء والمساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين.

وأفاد شهود عيان لـ«أفق جديد» أن مدن الأبيض وكوستي وربك وسنار والمناقل شهدت تدافعًا كبيرًا من المواطنين أثناء توزيع سلة الغذاء الشهرية التي تقدمها المنظمات الإنسانية.

وحسب الشهود، فإن المواطنين يعيشون أوضاعًا إنسانية بالغة التعقيد، في واقع يعكس حجم المعاناة التي يعيشها الناس بسبب ظروف الحرب في البلاد.

ويقول المواطن أنس الهادي لـ«أفق جديد»: «فرص العمل غير متوفرة، والوضع المعيشي سيئ للغاية، لذلك نقف في طوابير طويلة لاستلام السلة الغذائية التي تحتوي على الدقيق والأرز والسكر والزيت والصلصة ولبن البودرة».

وأضاف: «التدافع وسط النساء والأطفال وكبار السن أمر مخجل، لكن الخيارات معدومة، لأن صغارنا يحتاجون إلى الطعام. أتمنى وقف الحرب لنعيش حياة كريمة».

من جهته يقول المواطن عبد الباقي الطريفي لـ«أفق جديد»: «مناطق زراعية رئيسية مثل ولاية الجزيرة، كانت تُعد سلة غذاء السودان، تعرضت للمعارك والسيطرة، مما أثر بشكل مباشر على توفر الغذاء».

وأضاف: «اضطر السكان إلى بيع ممتلكاتهم لتغطية احتياجاتهم الأساسية، ما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء».

لافتًا إلى أن «الملايين نازحون داخل البلاد أو عبر الحدود، مما وضع ضغطًا إضافيًا على الموارد المحدودة وأدى إلى تدهور ظروف المعيشة».

وبعد مرور أكثر من ألف يوم على الصراع الوحشي، يواجه أكثر من 21 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان. وقد تم تأكيد وقوع مجاعة في أجزاء من البلاد، حيث حالت أشهر من القتال دون وصول عمال الإغاثة إلى المحتاجين، واضطر ما يقرب من 12 مليون شخص إلى الفرار من منازلهم. واليوم، يعاني 3.7 ملايين طفل وأم حامل ومرضعة من سوء التغذية.

وذكر برنامج الأغذية العالمي في بيان أنه

وصل إلى أكثر من 10 ملايين من النساء والرجال والأطفال الأكثر ضعفًا في السودان منذ اندلاع الصراع، وقدم لهم مساعدات غذائية ونقدية وتغذوية طارئة.

وأوضح البرنامج أن فرقه موجودة في السودان، وأنه يملك القدرة على توسيع نطاق عملياته وإنقاذ مزيد من الأرواح، إلا أن التمويل لا يزال يمثل تحديًا، وهناك حاجة ماسة إلى 700 مليون دولار لمواصلة العمليات حتى شهر يونيو.

وخلال الأشهر الستة الماضية، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات منتظمة لما يقرب من 1.8 مليون شخص في مناطق المجاعة أو المناطق المهددة بها، مما ساهم في الحد من الجوع في تسعة مواقع.

وشملت الإنجازات الأخيرة وصول قافلة مشتركة للأمم المتحدة إلى كادوقلي في أكتوبر، وهي إحدى المناطق التي انقطعت فيها المساعدات عن العائلات لعدة أشهر.

وقال روس سميث، مدير التأهب والاستجابة للطوارئ في برنامج الأغذية العالمي، إن «هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس باتت مهددة بالضياع»، حيث اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض الحصص الغذائية إلى الحد الأدنى.

وأضاف: «ألف يوم من الصراع هي أيام كثيرة جدًا. فكل يوم يستمر فيه القتال، تغرق العائلات أكثر في براثن الجوع، وتُدفع المجتمعات إلى حافة الهاوية. يمكننا تغيير الوضع ومنع انتشار المجاعة، ولكن فقط إذا توفر لنا التمويل اللازم لدعم هذه العائلات الأكثر ضعفًا».

وفي كلمته أمام الجمعية العامة الخميس الماضي، جدد الأمين العام دعوته للأطراف إلى الاتفاق على وقف فوري للأعمال العدائية واستئناف المحادثات للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وعملية سياسية شاملة ومملوكة للسودانيين، مؤكدًا ضرورة حماية المدنيين.

ولم تنجح الجهود الدبلوماسية للرباعية الدولية بشأن السودان، المؤلفة من الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات، حتى الآن في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين.

واستضافت القاهرة الأربعاء الماضي اجتماعًا رفيع المستوى جمع الرباعية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ودولًا أخرى لمناقشة جهود السلام التي لم تحقق الكثير من التقدم.

وكان تقرير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، المدعوم من الأمم المتحدة، قد أكد نهاية العام الماضي انتشار المجاعة في مدينتي الفاشر بشمال دارفور وكادقلي في جنوب كردفان.

وحذر التقرير من أن المدنيين في عشرين مدينة سودانية أخرى، بينها الدلنج (130 كيلومترًا شمال كادقلي، وكلاهما محاصرتان من قبل قوات الدعم السريع)، يواجهون ظروفًا تشبه المجاعة، غير أنه من الصعب التحقق من البيانات لصعوبة الحركة وانقطاع الاتصالات.

ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني 21 مليونًا في أنحاء السودان الجوع الشديد.

وخلال زيارته لمدينة دنقلا الخميس الماضي، قال المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فولكر تورك، إن العديد من النازحين يفتقرون إلى المأوى المناسب، في حين أن النساء لديهن وصول محدود إلى خدمات الدعم.

ودعا إلى بذل جهد شامل من جانب السلطات السودانية والمجتمع الدولي لتمكين توصيل المساعدات الإنسانية الحيوية.

وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أنه خلال عام 2026 سيحتاج أكثر من 33 مليون شخص، أي أكثر من ثلثي عدد السكان، إلى مساعدات إنسانية عاجلة، نصفهم من الأطفال.

وقالت المنظمة في بيان إن المساعدات المقدمة تعمل «على إبقاء الأطفال على قيد الحياة في ظل أصعب الظروف، لكنها لا تزال بعيدة عن أن تكون كافية في ظل غياب الوصول المستدام والتمويل الكافي والانخفاض الحقيقي في وتيرة الأعمال العدائية».

وفي الآونة الأخيرة، احتدم القتال في منطقة كردفان جنوبي السودان مع توسع قوات الدعم السريع عقب إحكامها السيطرة على إقليم دارفور المجاور في غرب السودان.

وتوالت الشهادات عن نقص حاد في المواد الغذائية في دارفور، ولجوء المدنيين إلى جلود الحيوانات وقشور الفول السوداني، مع إغلاق الكثير من المطابخ العامة أبوابها بسبب انقطاع الطرق وصعوبة توصيل المساعدات.

وأعلنت السفارة الأميركية في الخرطوم الأسبوع الماضي دخول أول قافلة مساعدات إنسانية إلى الفاشر منذ بدء حصار قوات الدعم السريع لها قبل أكثر من 18 شهرًا، نظمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وبينما يعيش أكثر من 14 مليونًا في مرحلة الأزمة الغذائية، دخل 6.3 ملايين شخص مرحلة الخطر الغذائي الطارئ، التي تتطلب تدخلًا فوريًا.

في أمدرمان..
1000 يوم من البطالة المقنعة

ملخص

يرصد التقرير واقع العمال في أمدرمان بعد انحسار المواجهات العسكرية، حيث لم ينعكس الهدوء النسبي على حياتهم المعيشية، إذ لا تزال البطالة وجفاف سوق العمل والفقر تحاصر آلاف الأسر، في مدينة تحاول استعادة نشاطها الاقتصادي دون نجاح يُذكر.

يسلط الضوء على معاناة عمال الحرف، مثل عبد الكريم، الذي قضى نحو ألف يوم بلا عمل فعلي، مكتفياً بإصلاحات محدودة، وسط إحباط نفسي وتدنٍ في الروح المعنوية، بعد أن كانت أمدرمان تعج بالحركة والعمل قبل الحرب.

يعزز التقرير هذه الشهادات بأرقام رسمية تشير إلى بلوغ البطالة نحو 47% وارتفاع التضخم لأكثر من 56%، مع توقف آلاف الورش والمصانع، ما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من العمال بحثاً عن مصادر رزق بديلة.

يعرض أوضاعاً أخرى لعمال بقوا في المدينة، يفتحون ورشهم بانتظار زبائن نادرين أو يعملون بأدوات بسيطة من المنازل، في حالة وصفها بعضهم بـ«البطالة المقنّعة»، حيث العمل متقطع ولا يكفي لتأمين الحد الأدنى من المعيشة.

وسيلة حسين

يشعر غالب العمال ممن بقوا في مدينة أمدرمان، أن مخاطر الحرب لم تنجلي بعد بالكامل، فبالرغم من صمت دوي القنابل والرصاص المباشر، وانحسار المظاهر العسكرية في أغلب شوارع المدينة وتراجع الأمراض الفتاكة كالكوليرا وحمى الضنك، إلا أن البطالة وجفاف سوق العمل والفقر، تحيط بغالبية السكان في المدينة التي تحاول استعادة واقعها النشط والدؤوب قبل الحرب، لكن يبدو ذلك من دون جدوى، فلا يزال آلاف العمال يعانون البطالة وإنعدام فرص العمل وسط واقع اقتصادي متردٍ وشديد البؤس.

ملل وروح متدنية

يحصي عبد الكريم، وهو عامل ينشط في مجال السباكة والبناء، ومسؤول عن أسرة تتألف من 6 أشخاص، يحصي ألف يوم من البطالة المتصلة، قضاها متعطلاً من دون عمل. يقول في حديث لـ«أفق جديد»: «طوال سنوات الحرب لم أنظم إبرة في خيط، ولم أصلح سوى أعطال المنزل ومنازل الجيران القريبة». ويكشف أنه شديد الإحباط وأن روحه المعنوية متدنية للغاية ويشعر بالملل وعدم الفائدة: «قبل الحرب لم أكن أجد يوماً للراحة، آلاف العمال يتحركون منذ الصباح الباكر، بناءون وحدادون وسمكرجية، يتدافعون صوب حافلات المواصلات. الآن كل شيء متعطل والخرطوم خرابة كبيرة». ويضيف: «أعمال الصيانة في الأسواق والمنازل التي خربتها الحرب قليلة ولا تستوعب جميع العمال الذين اتجهوا لأعمال أخرى هامشية».

تشير تقارير رسمية إلى أن عدد القوى العاملة في السودان يقدر بنحو 25 مليون شخص وهم يمثلون نصف السكان. وبحسب تقرير أصدره صندوق النقد الدولي فإن معدلات البطالة في السودان تبلغ 47% وأن معدل التضخم تجاوز 56% مما أوقع الاقتصاد في شلل كامل منذ إندلاع الحرب في 2023 التي تسببت في توقف أكثر من 270 مجمعاً صناعياً وما يزيد عن 3200 ورشة، بحسب إحصاءاتٍ إجراها تجمع الحرفيين والعمال السودانيين، مما أجبر آلاف العمال على النزوح بحثا عن مصادر دخل بديلة.

في انتظار الرزق

يقول عبد البديع، وهو صاحب ورشة للحدادة إنه لم يغادر منطقته في كرري طوال أيام الحرب وظل يفتح ورشته ويغلقها مراراً وتكراراً ويضيف في حديث إلى «أفق جديد» أن مصنيعته في الورشة لا تتعدى سوى إصلاح أسرَّة الحديد والصيانات الخفيفة وبعض الأبواب التي تأثرت بفعل التدوين «ثمن المواد يتضاعف كل يوم، وهناك ركود كبير في سوق العمل. لا أعرف بالضبط، هل أنا أعمل أم أنني عاطل. المهم، أفتح الورشة حين يرغب زبون بإصلاح شيء ما».

بدوره يضع محمد حامد أدوات النجارة على منضدة أمام باب المنزل وينتظر الرزق. يخبر أنه كان يعمل قبل الحرب في ورشة كبيرة بالمنطقة الصناعية في أمدرمان. «نهبت الورشة بالكامل وفقدنا جميع المعدات». يقول في حديث إلى «أفق جديد» ومن ثم يضيف: «لحسن الحظ احتفظ ببعض أدوات النجارة في المنزل، هي كل ورشتي الآن لكن العمل لا يجري بصورة منتظمة، وتبدو العودة للورشة الكبيرة في المنطقة الصناعية بعيدة المنال».

تحولات الوعي والفعل:
الشباب السوداني ورحلة البحث عن وطن

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

تعكس تجربة الشباب السوداني نتاجاً لتراكم مظالم تاريخية انفجرت في الحرب الحالية، حيث وجدوا أنفسهم وقوداً لصراع لم يصنعوه، محاصرين بين القتال القسري أو النزوح أو الصمود في واقع ينهش الأحلام. ورغم قسوة الخيارات، ظلوا فاعلين يسعون لحماية المجتمع ورفض تحويلهم إلى أدوات حرب.

يشير الكاتب إلى أن الحركة الشبابية تاريخياً لعبت دوراً محورياً منذ الاستعمار، عبر الحركة الطلابية والمجتمع المدني، وأسهمت في مقاومة الاستعمار وبناء الأحزاب والانتفاضات الوطنية. وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة، بين الاحتواء الشمولي والعمل الحزبي والمنظمات المستقلة، بما يعكس حيوية الشباب وتأثرهم بالسياق السياسي.

يوضح أن الحراك الشبابي برز بقوة منذ هبة سبتمبر 2013، وتُوِّج بثورة ديسمبر 2018، حيث قادت لجان المقاومة الشارع وأسهمت في إسقاط النظام. غير أن ضعف الخبرة التنظيمية والانقسامات وصراع النخب أضعف تأثير الشباب خلال الفترة الانتقالية، ما مهّد لانقلاب أكتوبر 2021.

يختم بأنه مع اندلاع حرب أبريل 2023، واجه الشباب استهدافاً مباشراً وانتهاكات واسعة، لكنهم أعادوا تشكيل أدوارهم عبر غرف الطوارئ والتكايا والمبادرات في الداخل والخارج. وأضحى تكامل هذا الجهد أساساً لبناء السلام، مع رهان مستقبلي على تنظيم العمل الشبابي، وتوحيد الرؤية، وتحويل الطاقة الثورية إلى مشروع مدني ديمقراطي ينهي الحرب ويؤسس لدولة المواطنة.

لا يمكن فهم تجربة الشباب السوداني بمعزل عن تراكم المظالم التاريخية التي بلغت ذروتها في مأساة الحرب الحالية. فهي تعبير عن معاناة جيل أُقحم قسراً في أتون حروب لم يكن طرفاً في صناعتها، لكنه تحوّل إلى وقودها. فمنذ اندلاع الحرب، وجد الشباب أنفسهم محاصرين بين متحاربين، يلتقيان ضمنياً عند دفعهم إلى خطوط النار بالاستنفار والتعبئة والمقاومة الشعبية، أو تركهم لمصير مفتوح على النزوح واللجوء، وضياع التعليم والعمل والأمان. وأمام هذا الواقع، انحصرت خياراتهم في ثلاثة مسارات مُرّة: القتال في حرب عبثية، أو الفرار من أهوالها، أو الصمود في واقع يفتك بالأحلام قبل الأجساد.

تلخص حكاية الشباب السوداني زمن الحرب ملحمة إنسانية لجيل يرفض أن يُسحق حلمه تحت وقع الرصاص، أو أن يتحول الوطن إلى مجرد ذكرى تُحمل في حقائب النزوح. بين ماضٍ مثقل بالأزمات وحاضر يسعى إلى كسر إرادتهم، يقف هذا الجيل كجسر نحو مستقبلٍ لا يزال قيد الصياغة. ومع ذلك، لم يتحول إلى كتلة من اليأس أو ضحايا صامتين، وإنما واصلوا الاضطلاع بدورهم في حماية المجتمع حين غابت الدولة، فأنشأوا غرف الطوارئ، وتكايا الطعام، وشبكات الإغاثة. وفي الوقت ذاته، عملوا على توحيد إرادتهم في رفض الحرب، ومقاومة تحويلهم إلى أدوات في صراع السلاح. فهذا الجيل، الذي أُريد له أن يكون وقوداً للدمار، يصر على أن يكون أساساً للسلام، وأن يعيد تعريف موقعه لا كمقاتل في حرب عبثية، بل كفاعل مدني يسعى إلى إيقافها وبناء وطن يليق به.

السياق التاريخي:

وُلدت الحركة الشبابية السودانية من رحم المجتمع المدني، ولعبت أدواراً مؤثرة منذ فترة الاستعمار، حيث تأثرت بعاملين شكّلا مسارها المبكر. أولهما كان ارتباطها بالحركة الطلابية، التي نشأت مع توسع التعليم وقيام كلية غردون والمدرسة الحربية والمدارس الثانوية. وثانيهما كان الانتماء لمفهوم الدولة الحديثة ومواجهة الاستعمار، حيث تأثرت بالحركة الشبابية المصرية، وهو ما رسّخ البعد السياسي في نشاطها. واستمر تأثير هذين العاملين على مسيرة الحركة حتى بعد الاستقلال.

أسّس الخريجون وصغار الموظفين في عام 1920 «جمعية الاتحاد السوداني»، التي هدفت إلى تحريك الضمير الوطني عبر النشاط الأدبي لمناهضة الاستعمار، وفي عام 1924 تكوّنت «جمعية اللواء الأبيض» لتصبح أول تنظيم سياسي شبابي. وبعد تعرّضها للقمع وتصفية أعضائها، شهدت الحركة الشبابية فترة من الهدوء النسبي، حين أنشأ طلاب كلية غردون «جمعية الثقافة والإصلاح»، التي شكّلت الإطار العام لظهور الحركات الطلابية، وانضم إليها عدد كبير من طلاب المدارس العليا. وفي عام 1941 تحولت الجمعية إلى «اتحاد طلاب المدارس». وقد شارك الشباب بفاعلية في نشاط الحركة الوطنية، خصوصاً عبر مؤتمر الخريجين، الذي كان بمثابة منبر للشباب رغم القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على العمل السياسي العلني، واقتصاره على النقاشات الأدبية والجمعيات الثقافية في العواصم والمدن الكبرى، باستثناء بعض الجمعيات مثل «أبوروف» و«الفجر» التي كان لها دور سياسي.

ساهم الشباب في تأسيس الأحزاب السياسية، حيث استفادت الأحزاب الجماهيرية من طاقات شباب مؤتمر الخريجين، في حين تأثرت الأحزاب العقائدية بالحركة الشبابية المصرية. وعلى صعيد الجنوب، تأخرت الحركة الشبابية نسبياً نتيجة لبطء التنمية وغياب الاهتمام الاقتصادي من المستعمر، حتى تأسس أول تنظيم سياسي جنوبي في عام 1962 باسم «الاتحاد الوطني للحركة المقفولة»، الذي تغيّر اسمه لاحقاً عام 1963 إلى «الاتحاد الوطني للسودان الإفريقي (SANU)» بقيادة وليم دينق، وكان مؤسسوه من الشباب.

تجلّت مساهمة الحركة الشبابية في انتفاضة أكتوبر 1964 وانتفاضة رجب/أبريل 1985، فضلاً عن استمرار نشاطهم في جمعيات الكشافة والمرشدات وبيوت الشباب ومراكز الشباب ومنظمة شباب الوطن، بما يعكس دورهم في دعم المطلب الديمقراطي، ومجابهة الكوارث، وتقديم الخدمات، وتعزيز قيم التطوع.

واصل الشباب التصدي لنظام الإنقاذ، ودفعوا ثمناً باهظاً من سجن وتشريد وفقر، وكان لهم إسهام بارز في إفشال مشروعه. ومع ذلك، حاولت السلطة تغيير اهتمامات الشباب نحو الترفيه والرياضة والفنون للحد من وعيهم السياسي، وهو ما أدى إلى تباين كبير بين جيل الرواد وجيل الشباب المحبط، وجعل الأحزاب والمجتمع المدني أقل اعتماداً

على الشباب في إحداث التغيير المنشود. ومع توقيع اتفاقية السلام، استعاد الشباب دورهم بالضغط لضمان تنفيذها، والمطالبة بالتحول الديمقراطي عبر مشاركتهم في أنشطة المجتمع المدني، ومن ثم قيادة مواجهة شرسة مع نظام البشير إلى إسقاطه.

تطورت الحركة الشبابية على امتداد مراحل تاريخية مختلفة، متأثرة بالسياق السياسي والاجتماعي لكل حقبة، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية: أولها الجمعيات الشبابية الرسمية التي نشأت في ظل الأنظمة الشمولية، حيث كانت تعمل غالباً ضمن عباءة الدولة، ويقتصر دورها على الحشد والتعبئة لمساندة النظام، مع غلبة الطابع الدعائي والمظهري على نشاطها، بما يخدم تعزيز صورة النظام أكثر من خدمة المجتمع ذاته. ومن أبرز أمثلتها «طلائع مايو» و«الاتحاد الوطني للشباب السوداني»، التي اتخذت من الولاء للنظام معياراً رئيسياً لنشاطها، ولم تمنح الشباب مساحة للتعبير عن طموحاتهم أو التأثير في صنع القرار. ثانيها المنظمات الشبابية التي برزت في النظم الديمقراطية من رحم الأحزاب، لتكون جسراً بين الحزب والشباب والمجتمع، ومن أمثلتها «منظمة شباب الوطن» التي أسسها حزب الأمة، و«اتحاد الشباب السوداني» المعبر عن الحزب الشيوعي، وسارت الحركة الشعبية لتحرير السودان على ذات النهج حين أسست «اتحاد شباب السودان الجديد»، بهدف دمج الشباب في النشاط السياسي والمجتمعي. ثالثها المنظمات الشبابية الإقليمية والجهوية، التي تتجسد في الروابط والجمعيات المحلية والقبلية، وغالباً ما يغلب عليها الطابع الاجتماعي والمطلبي، فهي تُعنى بشؤون الشباب في مناطق محددة، وتعمل على معالجة احتياجاتهم المحلية دون الانخراط بشكل مباشر في السياسة. رابعها المنظمات الشبابية المدنية المستقلة، التي تمثل صوت الشباب بعيداً عن القيود الرسمية والحزبية والمناطقية، وتركز على القضايا التنموية وحقوق الإنسان وبناء القدرات والمهارات، والتي مكّنت من رفع وعي الشباب، وعملت على ردم الفجوات التي خلقتها سنوات القمع.

الحراك الشبابي خلال الثورة والانتقال:

خرج الحراك الشبابي بصورة أوضح في هبّة سبتمبر 2013، حيث تكوّنت حينها حركات مثل (قرفنا، شرارة، التغيير الآن، مرقنا، وغيرها)، مستفيدة من الحركة الطلابية، والتي تعرّضت لقمع وحشي أودى بحياة المئات، واعتقالات واسعة طالت المئات في العاصمة والولايات. كانت صرخة سبتمبر ميلاد ثورة رفضت الحكم الشمولي، معلنةً ولادة جيل لا يرضى بالتبعية ولا الخنوع. ومن تلك اللحظة انطلقت رحلة «جيل المتاريس»، الذي ترعرع في زنازين الصمت، وتعلّم التقنيات الرقمية، وصاغ أحلامه في شوارع المدن، ليواجه العنف والتوحش بإرادة أسطورية وصدور عارية.

شكّلت هذه الحركات النواة الأولى لثقافة المقاومة الشعبية، إذ كسرت حاجز الخوف ومهّدت الطريق لظهور «لجان المقاومة»، التي قادت الحراك في الشوارع بتنظيم أفقي وشعارات قوية، مقدّمةً تضحيات عظيمة أعادت للثورة ألقها وألهمت مسارها. ومع سقوط النظام في عام 2019، اصطدم هذا الحراك الثوري بعقبات «سوق السياسة» والفجوة الجيلية، حيث سعت بعض النخب إلى تحويل الثورة إلى محاصصات سلطوية، في حين كان مطلب شباب الثورة تغييراً كاملاً يعيد تعريف الدولة والمواطنة.

رفض لجان المقاومة الانخراط في عمل مشترك مع الأحزاب والمهنيين والمجتمع المدني، واستمرار الاحتجاجات، إلى جانب قلة الخبرة التنظيمية في إدارة لجان الخدمات، والاستقطابات الداخلية، والشطط في المطالب، والرغبة في إنجاز سريع للحكومة في ظل تعقيدات الوضع وتَركة النظام المباد، أضعف تأثيرها خلال الفترة الانتقالية. هذا التراجع، إلى جانب انقسامات اللجان، أدى إلى إخفاء صوت الشباب في صنع القرار، وأضعف قدرتهم على تحويل مكاسب الثورة إلى برامج عملية، مما فتح المجال للقوى العسكرية لتعزيز نفوذها وتقويض الانتقال بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وهو ما يؤكد أن الثورة تحتاج، إلى جانب الروح الثورية، إلى الرؤية والخبرة التنظيمية لتحقيق أهدافها.

الوعي والفعل الشبابي في ظل الحرب:

منذ اليوم الأول لاندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023، وجد الشباب أنفسهم في مواجهة محرقة شاملة للحقوق وتجريف ممنهج للمستقبل. فقد استهدفت الحرب الشباب على نحو خاص، وحصدت أرواح الآلاف منهم في جبهات القتال، بينما أُجبرت الشابات على تحمّل أعباء مضاعفة من القتل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك مخاطر الاغتصاب والتعذيب. وفي المقابل، حوصر الشباب بين شبح التجنيد القسري من قبل أطراف الصراع، في بيئة قضت على الحريات المدنية، وعمّقت القيود القمعية، وعطّلت فرص التعليم. وترافقت هذه الأوضاع مع تصاعد الصدمات النفسية، في حين يرزح الشباب الأكثر هشاشة تحت عزلة مزدوجة، سواء في المدن المنكوبة أو في المنافي.

وإلى جانب ذلك، تعرّضوا لانتهاكات خارج إطار القانون نتيجة للاستقطابات التي مارستها الأطراف المتحاربة داخل مناطق نفوذها. وقد هيمن الطابع العسكري على تفاصيل الحياة، وامتد النزاع ليغزو الفضاء المدني، فارضاً قيوداً خانقة على العمل الشبابي، ومولّداً بيئة طاردة. كما مثّل هاجس التصنيف والاشتباه خطراً دائماً، إلى جانب الاعتقال والمحاكمات التعسفية لمجرد التعبير عن الرأي.

أحدثت الحرب تحولاً جذرياً في واقع الشباب، متجاوزة التحديات التقليدية مثل البطالة والتعليم والزواج، لتضعهم أمام أزمات وجودية غير مسبوقة. وقد أُزيحت أحلام الاستقرار المهني والاجتماعي لتحل محلها هواجس الهوية والشتات، ومقاومة تفكك النسيج المجتمعي. وبهذه الأجندة الجديدة التي فرضتها الحرب، تحولت أولويات الشباب من السعي نحو تحسين شروط الحياة إلى قيادة جهود لإنقاذ الحياة ذاتها.

وبالرغم من ذلك، لم ينكسروا وأعادوا تشكيل أدوات نضالهم؛ فقد تبلورت في الداخل غرف الطوارئ، فيما عملت المبادرات الشبابية في الخارج على تنسيق الجهود وتوحيدها، لتقديم بديل عملي في مواجهة دولة منهارة، عبر دعم المتضررين وصياغة رؤى وخطط استراتيجية لبناء السلام وترسيخ قيم المواطنة. وبذلك تحوّل الشتات إلى منصة للتأثير وحشد الدعم، في الوقت الذي راكم فيه الداخل الخبرة الميدانية والاحتكاك المباشر مع واقع الأزمة، ليشكّل هذا التلاقي نموذجاً للتكامل بين الداخل والخارج في العمل الشبابي.

الشبكة الشبابية وغرف الطوارئ.. تكامل الأدوار في زمن الحرب:

في قلب مناطق النزاع وتحت وابل الرصاص، برز نموذج غرف الطوارئ والتكايا كأحد أشكال العمل الشبابي مقاومةً وابتكاراً، بوصفه استجابة مباشرة لانهيار الدولة وغياب مؤسساتها. قاد الشباب هذا النموذج بأهداف واضحة تتمثل في حماية الأرواح، وتأمين الحد الأدنى من مقومات البقاء، وصون الكرامة الإنسانية، عبر إغاثة المتضررين، وتوفير الغذاء والدواء، وتنظيم الإجلاء الآمن، ودعم الفئات الأكثر هشاشة. وانطلقت أولوياته من الاستجابة الإنسانية، مروراً بتعزيز التضامن المجتمعي ومنع تفكك النسيج الاجتماعي، وصولاً إلى ترسيخ قيم العمل الجماعي والسلمي. وتمثلت وسائله في التنظيم المرن، والتطوع المجتمعي، وإدارة الموارد المحلية، وبناء شبكات ثقة داخل الأحياء، ما يؤكد قدرة الشباب على ابتكار بدائل في أكثر السياقات قسوة، وتحويل الفعل الإنساني إلى موقف أخلاقي في وجه الحرب.

في الوقت ذاته، برزت الشبكة الشبابية السودانية في الخارج، والتي تضم شابات وشباباً من خلفيات ومناطق متنوعة، تجمعهم غاية مشتركة تتمثل في وقف الحرب وبناء تحول مدني ديمقراطي. وانطلقت من قناعة بأن تهميش دور الشباب في صناعة القرار أسهم في إطالة أمد الأزمات، وأن تمكينهم من لعب دور أكثر تأثيراً يُعد مدخلاً ضرورياً لإنهاء الحرب وتحقيق السلام. وتسعى إلى ممارسة الضغط المنظم على جميع الأطراف، لا سيما القوى المدنية، لحملها على توحيد رؤيتها السياسية. واعتمدت في عملها على تشبيك الشباب وتوحيد رؤيتهم، وصناعة رأي عام داعم لأجندة الشباب، والتنسيق مع المنابر الخارجية، والضغط على أطراف الحرب، إلى جانب رصد وتوثيق الانتهاكات وكشفها وإدانتها.

يُعد تكامل العمل بين الداخل والخارج حجر الزاوية لتطوير قدرة المبادرات على الصمود والاستدامة، حيث يمكن للداخل تقديم الخبرة الميدانية المباشرة، وللخارج تعزيز الصوت السياسي والتمويل والتنسيق الإقليمي والدولي، بما يخلق استراتيجية موحدة لتحويل الطاقة الشبابية من مواجهة التحديات اليومية إلى قوة ضغط لإنهاء الحرب وبناء الدولة.

مستقبل العمل الشبابي في سياق الحرب والسلام:

أهم محددات مستقبل العمل الشبابي تتمثل في القدرة على الصمود بعيداً عن الاستقطاب، وفي مدى النجاح في تحويل شرعية الفعل إلى شرعية تمثيلية تعترف بها كل الأطراف، إلى جانب قدرة الشباب على صياغة خطاب يجمع بين قوة المطالب وواقعية الأدوات. كما أن المستقبل يتطلب نقد التجارب السابقة، وتطوير الرؤى إلى استراتيجية تستوعب التحولات التي فرضتها الحرب، وتخاطب المتغيرات الإقليمية والدولية، تقوم على الاستدراكات التالية:

1. تحرير مفاهيم العمل الشبابي؛ فقد ميّز الإمام الصادق المهدي بين «الشباب» كمرحلة عمرية يمر بها الإنسان، بينما تمثل «الشبابية» قيمة معنوية تتجلى في الحماس والفاعلية، وقد تتوفر في أعمار متعددة. أما «الشبابوية» فهي أيديولوجيا تقوم على فكرة أن الشباب وحدهم قادرون على حل مشكلاتهم أو بناء مجتمعهم بمعزل عن باقي الفاعلين، وهو استغلال أيديولوجي للشباب يهمّش التكامل الضروري بين أدوارهم والأدوار الأخرى في المجتمع. تعكس هذه الرؤية أهمية فهم دور الشباب ليس فقط كفئة عمرية، بل كمحرّك حضاري قادر على الإسهام في المستقبل مع الآخرين، مع حماية طاقاتهم من أن تُستنزف في صراعات جانبية.
2. توسيع قوالب العمل الشبابي؛ بما يمكن من استثمار العمل المجتمعي كبوابة ذهبية لانتزاع المصداقية، ويعزّز بناء القيادات الشابة. وفي هذا السياق، تبرز الفنون والرياضة كمنصات إبداعية لردم الفجوات وتعزيز التعايش، بينما تتحول الوسائط الرقمية والإعلامية إلى جسور تربط الشباب في المناطق الريفية والحضرية، مما يسمح بخلق مجتمعات افتراضية تحشد الدعم والمناصرة.
3. تطوير الحراك الشبابي الحالي بالانخراط في تحالفات مدنية، حتماً سيضيف لها الشباب مهارات نوعية في استثمار منصات التواصل وتوسيع نطاق التأثير، وتكثيف برامج التثقيف المدني ومداخل فهم تعقيدات الأوضاع ومآلاتها؛ وبالمقابل، تمنحهم الكفاءة اللازمة لإنشاء قنوات اتصال مباشرة مع الفاعلين المحليين والدوليين، وضمان إدماج رؤاهم وأولوياتهم في صلب الدستور.
4. المعضلة الكبرى التي تبدد طاقات الشباب

تكمن في تشتيت الجهود وغياب الرؤية والقيادة الموحدة؛ لذا فإن الرهان يكمن في ترسيخ العمل الجماعي الذي يمنح الشباب صوتاً مسموعاً. إن الأحقية في التمثيل لا تُكتسب بالادعاء، بل بالانغماس في القواعد وخدمة المجتمع؛ فالعمل المنظم هو القناة الوحيدة لانتزاع التفويض الحقيقي، وتحويل المبادرات المشتتة إلى قوة تمتلك المشروعية.

5.عملية إعادة الإعمار تهدف إلى وضع ركائز التنمية لضمان انتقال مستدام نحو السلام ومنع الارتداد إلى مربع الحرب، إلا أن تنفيذ هذه العملية يواجه تحديات كبرى، وهو ما يستدعي اضطلاع الشباب بدور استراتيجي في بلورة تصورات إعادة الإعمار والتعافي الوطني من منظور شبابي.

6.صياغة رؤية وطنية شبابية مستمدة من حراك الشارع وعمق المأساة ومستقبل السودان من زاوية حقوق المواطنة المتساوية. فقد أكدت الحرب أن وعي الشباب قد نضج إلى حد كبير، ولم تعد الشعارات الحماسية قادرة على دغدغة مشاعره أو تزييف إرادته. إنهم يبحثون عن دولة القانون، وعن العدالة الاجتماعية، وعن السلام العادل الذي يخاطب جذور الأزمة. وهذا يتطلب، إلى جانب الرؤية الوطنية، صياغة مدونة المشاركة السياسية؛ وقديماً قال أفلاطون: «من يعزف عن المشاركة في الحياة السياسية سيُعاقَب بأن يُحكم بمن هم دونه ومن لا يراعون مصالحه».

7.إدراك أن ما تحقق في ثورة ديسمبر هو الدرس الأول في كتاب التحرر والانعتاق، وأن الدروس القادمة ستكون أكثر عمقاً وتأثيراً في مسيرة بناء الوطن. وأكبر التحديات وأخطرها الشعبوية بغطائها الديني أو الإثني، التي تحاول الالتفاف على الوعي النقدي واستغلال حالة السيولة والفوضى لإعادة إنتاج الاستبداد أو التقسيم. إن مواجهة الشعبوية تتطلب مشروعاً ثقافياً يقطع الطريق أمام الذين يقتاتون على إثارة الكراهية، عبر برامج واقعية تعيد الاعتبار للهوية الجامعة والوحدة الوطنية.

8.تحويل تجمعات المقاهي في الخارج ومجالس النزوح في الداخل إلى منتديات فكرية تتجاوز السرديات المعلبة، لتعيد قراءة مشهد الحرب وتفكيك التقاطعات الخارجية مع أزمتنا الوطنية، واستخدام مداخل متجددة وتوثيق التجارب. هذه النقاشات ضرورة لبناء سردية شبابية واعية تعبر عن طبيعة الحرب وتقدم مخرجاً وطنياً نابعاً من فهم عميق للأزمة.

9.تعددت الحواجز التي دفعت الشباب نحو الزهد في العمل الحزبي؛ حيث يصطدم طموحهم بغياب الديمقراطية الداخلية وانزلاق الأحزاب نحو البراغماتية المفرطة، مما جعلها في نظر الشباب مجرد هياكل جامدة تخدم مصالح نخبة. يُضاف إلى ذلك دور الإعلام، الذي أسهم بقصد أو دون قصد في تعميق فجوة الثقة عبر التركيز على الوجه المظلم للممارسة الحزبية وإبراز صراعاتها. وفي المقابل، فشلت الأحزاب في تسويق نفسها كضرورة دستورية وقنوات شرعية للوصول إلى مراكز القرار، مما ترك الساحة لصور ذهنية كرّست عزلة الشباب وأجهضت جوهر الحزب كأداة لخدمة المجتمع وتحقيق الإصلاح. وتفاقمت الفجوة بين الشباب والعمل الحزبي بفعل سياسة أمنية مشوهة ترى في الانتماء الحزبي صداماً مع الدولة ومخاطرة تجلب الملاحقة أو الحرمان. ومن جانب آخر، تبرز الجدلية بين طبيعة العمل الحزبي الذي يتطلب نفساً طويلاً وتضحيات جسيمة، وطبيعة الشباب الذين يميلون إلى قطف الثمار السريعة. الصحيح هو تحويل هذه الجدلية إلى علاقة تبادلية تقوم على النقد والانتماء والتطوير بدلاً عن المغادرة. إن مشاركة الشباب في بناء الأحزاب هي الضامن لتحويلها إلى كيانات قادرة على التكيف مع التحولات الرقمية واستثمار العولمة لنشر قيم الديمقراطية بتكلفة أقل وفعالية أكبر.

الوعي التام بأن هذه الحرب ما هي إلا محاولة أخيرة لوأد ثورة ديسمبر التي سُقيت بدماء الشباب، وفهم أن الاستمرار في مراهنة المتحاربين وأمراء الحرب المستثمرين في الأزمات هو انتظار لسراب لن يورث إلا ضياع مستقبل الوطن. وعليه، فإن المهمة التي لا تقبل التأجيل هي إطلاق عمليات «حوار أقران» وحملات «أرضاً سلاح» بالتوعية بعدم الانخراط في القتال، وذلك لوضع حد لنزيف الدماء.

10.تحويل غرف الطوارئ والتكايا إلى شكل حكم مدني قاعدي، لكي يمتد دورها إلى الإعمار الثقافي والمدني عبر إعادة تأهيل المراكز الشبابية والأندية والمكتبات، لمواجهة آثار التعبئة الحربية والتجييش القسري، والحد من تغلغل ثقافة العنف التي تروج لها خطابات المقاومة الشعبية العنيفة. كما يشمل ذلك تطوير المبادرات الشبابية كمنصات للتثقيف المدني لتحليل خطاب الكراهية، وتمليك الشباب أدوات التفكير النقدي التي تمكنهم من كشف الوعي الزائف.

الرباعية.. هل ما زالت تمثل طوق نجاة للأزمة السودانية؟

الهادي الشواف

ملخص

يناقش المقال مبادرة الرباعية (الولايات المتحدة، السعودية، مصر، الإمارات) باعتبارها من أبرز المبادرات المطروحة منذ اندلاع حرب أبريل في السودان، مستندة إلى ثقل دولي وإقليمي وترحيب واسع. ورغم ما تحمله من فرص حقيقية لوقف الحرب، يوضح الكاتب أن نجاحها يظل مرهونًا بتحديات معقدة تتعلق بمواقف أطراف النزاع، ودور القوى المدنية، وفعالية الضغط الدولي.

يتسم موقف القوات المسلحة السودانية بازدواجية واضحة، إذ تعلن قبولها بالمبادرة والانفتاح على التفاوض الإنساني، بينما تواصل في الوقت نفسه التصعيد الميداني، ما يضعف الثقة في نواياها. أما قوات الدعم السريع، فرغم ترحيبها العلني بالمبادرة واستعدادها للهدنة، فإنها تمارس تصعيدًا عسكريًا موازيًا لتحسين شروطها التفاوضية وكسب شرعية دولية.

يشير الكاتب إلى أن القوى المدنية بالمبادرة عمومًا، لكنها تعاني من انقسام داخلي بين من يراها فرصة لإنهاء الحرب ومن يخشى أن تتحول إلى وصاية دولية. ويبرز غياب جبهة مدنية موحدة، وضعف أدوات الضغط، كأهم معوقات دورها، ما يجعل مشاركتها في صياغة الحل السياسي محدودة ما لم تتوافق على رؤية مشتركة واضحة لمرحلة ما بعد الحرب.

يخلص إلى أن مبادرة الرباعية لا تزال تمثل طوق نجاة واقعيًا للأزمة السودانية، لكنها فرصة هشة تتطلب ضغوطًا دولية فعلية ومتوازنة على طرفي الحرب، وتمكينًا حقيقيًا للقوى المدنية، وقناعة عسكرية بعدم جدوى الحل العسكري. ومن دون إرادة سياسية صادقة، وضغط شعبي منظم، ستظل المبادرة إطارًا واعدًا مهددًا بالفشل.

مدخل:

تعتبر مبادرة الرباعية المطروحة من قبل (الولايات المتحدة، السعودية، مصر، الإمارات) على طاولة طرفي الحرب في السودان، من أهم المبادرات التي طرحت منذ اشتعال حرب الخامس عشر من ابريل، بسبب ثقل أطراف المبادرة السياسي والاقتصادي، ونسبة للترحيب الواسع الذي قبلت به المبادرة داخلياً وخارجياً، وهذا ما جعل فرص نجاحها تبدو واعدة لكنها محفوفة ببعض التحديات والتعقيدات، في هذه المساهمة نحاول أن نلقي نظرة فاحصة على التحديات وفرص النجاح والعوامل المؤثرة في المبادرة، من خلال مواقف أطراف الأزمة الاساسيين، ونطرح سؤال مهم جداً وهو هل الرباعية ما زالت تمثل طوق نجاة لحل الازمة السودانية؟.

موقف القوات المسلحة من الرباعية:

يتسم موقف القوات المسلحة السودانية من مبادرة الرباعية بإزدواجية واضحة، فما بين القبول العلني والترحيب بالمبادرة الرباعية، وما بين التحشيد والتصعيد تكمن المعطلة الاساسية والازدواجية في الموقف، فالجيش لم يرفض رسميًا مبادرة الرباعية، بل أبدى انفتاحًا على التفاوض غير المباشر، خاصة في ما يتعلق بالهدنة الإنسانية، وهو ما يفسر كاستعداد مبدئي للانخراط في العملية السلمية، وفي المقابل، تشير تقارير إلى أن الجيش يواصل تعزيز مواقعه ميدانيًا، ما يعكس استعدادًا لمعارك طويلة الأمد، ويضعف الثقة في نواياه، مما يثير تساؤلات حول جدية الالتزام بالمسار السلمي والحل السياسي، ومن أهم دوافع الجيش وراء هذا الموقف المزدوج، محاولة كسب الوقت كتكتيك ظل يراهن علية منذ فترة طويلة، لذا قد يسعى إلى استخدام المبادرة كغطاء دبلوماسي لكسب الوقت وإعادة التموضع ميدانيًا، والقبول الظاهري بالمبادرة لكي يخفف من الضغوط الدولية عليه، دون تقديم تنازلات حقيقية وفعلية، مع الرهان على غياب ضغوط دولية ومحلية قوية والانقسام المدني، فغياب ضغوط جدية ووجود آليات ضغط فعالة من قبل دول الرباعية، مع عدم وجود جبهة مدنية داخلية موحدة يمنح الجيش هامش مناورة سياسية كبرى، ويجعله يركس على استراتيجية مزدوجة لكسب الوقت، خطاب دبلوماسي منفتح وسلوك ميداني تصعيدي.

موقف قوات الدعم السريع من الرباعية:

نلاحظ أن قوات الدعم السريع أبدت انفتاحًا تجاه مبادرة الرباعية لإيقاف الحرب، وقد ظل موقف قوات الدعم السريع من المبادرات ثابت من حيث المواقف المعلنة، حيث ظلت منذ بداية الحرب ترحب بأي مبادرة لإيقاف الحرب دون موارية أو مناورة، وقد أعلنت موافقتها على الهدنة الانسانية عبر بيان مبذول في الوسائط، ولكن رغم هذا الانفتاح وبشكل موازي تستمر في التصعيد العسكري، مما يعكس موقفًا براغماتيًا يهدف إلى تحسين شروط ووضعها التفاوضي، مما يتناقض مع روح المبادرة التي تدعو إلى هدنة إنسانية، ومن أبرز دوافع قوات الدعم السريع وراء هذا الموقف، تحسين شروط التفاوض كما ذكرنا سابقا، فالتصعيد العسكري يمنح الدعم السريع أوراق ضغط في أي مفاوضات مستقبلية، خاصة إذا تمكنت من السيطرة على مواقع جديدة، وكذلك محاولة كسب شرعية دولية، فالانخراط في المبادرة يمنحها صورة «الطرف المنفتح على السلام وايقاف القتال»، مما قد يستخدم لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي.

موقف القوى المدنية من الرباعية:

القوى المدنية السودانية ترحب بمبادرة الرباعية بشكل عام، لكنها منقسمة حول تفاصيلها، ما بين من يراها فرصة لإنهاء الحرب ومن يعتبرها وصاية دولية على القرار الوطني، فنجد أن غالبية القوى المدنية رحبت بالمبادرة، واعتبرتها فرصة حقيقية لوقف الحرب وإطلاق عملية سياسية شاملة، وطالبت بتركيز فوري على وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، ومعالجة الأزمة الإنسانية، خاصة في مناطق النزوح مثل دارفور وكردفان، ونجد بعض القوى المدنية رغم موقفها مع ايقاف الحرب، الا انها تشكك في نوايا الرباعية وتعتبرها محاولة لإعادة إنتاج تحالفات إقليمية على حساب الإرادة الشعبية، هناك من يرى أن المبادرة تمثل وصاية دولية، وتفتقر إلى آليات تضمن مشاركة حقيقية للقوى المدنية في صياغة الحل السياسي.

ودوافع الترحيب بالرباعية نابعة من إدراك

حجم الكارثة الإنسانية، والرغبة في إنهاء الحرب بأي وسيلة ممكنة، والتحفظ يرتبط بتجارب سابقة مع المبادرات الدولية التي لم تؤدِ إلى نتائج ملموسة، بل عززت من نفوذ الأطراف العسكرية، من خلال تقسيم السلطة والثروة بين الاطراف المتنازعة، ومن أهم التحديات أمام القوى المدنية، غياب جبهة مدنية موحدة، والانقسامات الحزبية والجهوية تضعف قدرة القوى المدنية على التأثير في مسار المبادرة، وضعف التنسيق مع المجتمع الدولي، فرغم الترحيب، لم تنجح القوى المدنية في تقديم رؤية موحدة للمسار السياسي المقترح، بالإضافة إلى محدودية النفوذ الميداني، فالقوى المدنية لا تملك أدوات ضغط على الأطراف العسكرية، ما يجعلها رهينة للتوازنات الإقليمية والدولية.

خلاصة القول هو أن موقف القوى المدنية من مبادرة الرباعية يتراوح بين الترحيب الحذر والتحفظ المبدئي، ولكي تسهم في انجاح المبادرة الرباعية، يتطلب منها توحيد الصف المدني خلف رؤية سياسية واضحة، والتوافق على مشروع مدني يؤسس لمرحلة ما بعد ايقاف الحرب، بالاستفادة من التجارب السابقة، لضمان مشاركة مدنية حقيقية في صياغة خارطة الطريق، مع وجود ضغط دولي متوازن يمنح القوى المدنية دورًا فاعلًا في المرحلة الانتقالية.

المجتمع الدولي في سياق المبادرة الرباعية:

المجتمع الدولي يلعب دورًا حاسمًا في دعم مبادرة الرباعية لحل أزمة السودان، لكنه حتى الآن يفتقر إلى خطوات عملية ملموسة على الأرض، مع عدم استخدام ادوات ضغط قوية ضد طرفي الحرب، مما يضعف تأثيره الفعلي في

وقف الحرب، وبنظر إلى الأطراف الدولية الفاعلة في حل النزاع في السودان، نجدها تتكون من مكونات ذات ثقل ووزن دولي واقليمي، وتتمثل نقاط القوة في تأثير الدور الدولي، في إطلاق المبادرة الرباعية نفسها، باعتبارها تمثل تحولًا مهمًا من ردود الفعل إلى محاولة صياغة حل سياسي شامل، والربط بين البعد الإنساني والسياسي، فنجد ان المبادرة لا تقتصر على وقف إطلاق النار فحسب، بل تشمل خارطة طريق مرسومة للوصول الى حل دائم للنزاع، مع إدراك مخاطر النزاع على وحدة السودان ودول الجوار والإقليم، فالمجتمع الدولي بات يدرك أن استمرار الحرب يهدد أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مما يعزز دوافعه للتدخل المباشر والفوري.

وتتمثل أهم نقاط الضعف والتحديات، في غياب خطوات عملية ملموسة رغم البيانات الداعمة، الا انه لم تظهر حتى الآن آليات ضغط فعالة مع تردد واضح في فرض ضغوط جدية على طرفي النزاع، فالمجتمع الدولي لم يستخدم أدوات ضغط فعالة، مثل العقوبات أو الحظر العسكري أو حتى التدخل المباشر على الارض للفصل بين القوات وفرض ايقاف اطلاق النار واجبار الأطراف على الالتزام، ومن ابرز نقاط الضعف الانقسام في المواقف الدولية، فبعض القوى الدولية تتعامل مع الأزمة من منطلق مصالحها الإقليمية، مما يضعف التنسيق ويؤثر على حيادية المبادرة.

فالمطلوب من المجتمع الدولي وبشكل عاجل هو الانتقال من البيانات والمبادرات إلى الأفعال، عبر إرسال فرق المراقبة، ومعالجة الكارثة الانسانية بتكثيف سبل التدخل الانساني بكافة النواحي، وتفعيل آليات المحاسبة والردع، اضف إلى ذلك دعم القوى المدنية عبر تمكينها سياسيًا وماديًا لتكون طرفًا فاعلًا في العملية السياسية المفضية إلى تحول مدني كامل وتداول سلمي للسلطة، والاهم من هذا وذاك العمل بشكل جاد وفوري على فرض ضغوط متوازنة على الجيش والدعم السريع، لضمان وقف القتال وتنفيذ خارطة الطريق المطروحة.

فرص النجاح:

ابرز نقاط القوة التي تعزز فرص النجاح، تتمثل في وجود دعم دولي على مستوى عالي، حيث اكد وزراء خارجية الرباعية استعدادهم لبذل جهود دبلوماسية وضغوط سياسية لضمان تنفيذ الهدنة، إدراك المجتمع الدولي لحجم الكارثة، حين وصفها بأنها «الأسوأ عالميًا»، ما يعزز دوافع التدخل الإنساني.

ومن أهم شروط نجاح الهدنة، إجبار الأطراف العسكرية على الالتزام عبر ضغوط دولية متوازنة تشمل العقوبات أو الحوافز، ونشر مراقبين دوليين محايدين في مناطق النزاع لضمان وقف إطلاق النار فعليًا، تمكين القوى المدنية من لعب دور رقابي وسياسي في تنفيذ خارطة الطريق، وربط الهدنة بمسار عدالة انتقالية يضمن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

فمن المؤشرات الإيجابية التي تعزز فرص نجاح الرباعية، انطلاق مشاورات غير مباشرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بوساطة منفصلة من دول الرباعية، مما يعد اختراقًا دبلوماسيًا مهمًا، وكذلك وجود اهتمام ودعم من الادارة الامريكية على مستوى رفيع، هذا يعكس الجدية في الدفع نحو حل سياسي شامل، على الاقل من وجهة نظر الرباعية، بالإضافة إلى تحديد خارطة طريق واضحة المعالم، احتوت على هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر، تليها عملية سياسية تمتد تسعة أشهر، مما يمنح المبادرة إطارًا زمنيًا واقعيًا، لهذا يمكن التأويل على المبادرة باعتبارها فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة السودانية على اسس جديدة بالاستفادة من التجارب السابقة، خاصة إذا ما تم التوافق بين القوى السودانية الفاعلة على مشروع وطني معبر عن الجميع، بعد عزل القوى المعرقلة للسلام قانونيًا.

خاتمة:

خلاصة القول هو ان مبادرة الرباعية ما زالت تمثل طوق نجاة لحل الازمة السودانية، في ظل انسداد الافق وغياب أي مبادرات أخرى جادة ومتوافق عليها، في هذه الحالة الرباعية تمثل فرصة حقيقية لكنها هشة فنجاحها يتطلب، تحول في نوايا الأطراف العسكرية وقناعتهما بان لا حل عسكري للنزاع، وان السبيل الوحيد هو الجلوس للتفاوض وفتح الطريق امام التحول المدني الديمقراطي، مع وجود إرادة سياسية قوية لدي الاطراف المتنازعة وابعاد المجموعات المعرقلة لأيقاف الحرب، بالإضافة إلى ذلك لعب دور دولي أكثر فاعلية، عبر تكثيف ضغوط فعالة على طرفي الحرب، مع وجود ضغط شعبي ومدني منظم لدعم المسار السياسي السلمي.

دماء على حافة النهر..

ملخص

يرسم النص صورة سوداوية للمدينة وسط حرب مستمرة، حيث الدخان والرصاص وصوت المدافع يغلف الشوارع، ويختلط عجاج المركبات العسكرية بصياح الناس، بينما تهجر النوارس والناس يسعون للأمان في أماكن بعيدة.

المدن والمنازل مدمرة، الأشجار اليابسة والأبواب الصدئة تعكس أثر الدمار، والمطر يعكس وجع السكان، الذين يمشون في الشوارع بحذر، يخافون من الموت المفاجئ سواء من الرصاص أو الشظايا، ويضطر البعض للسعي وراء الطعام أو الدواء في ظروف قاتمة.

المدافن العامة ممتلئة، والكثير من الضحايا يُتركون للكلاب والقطط، بينما يبقى الناس متوترين، خائفين، يعيشون وسط الظلام والليل الذي يزيد من خطر السطو والقتل، والموت صار حاضرًا بلا وجل، واضطرار السكان للتكيف مع الخوف اليومي أصبح قاعدة للبقاء.

تتخلل الحياة آثار الخراب: الأعمدة الكهربائية مهددة بالسقوط، النباتات تسلقت الشوارع، والمطر والبرد يضافان لمعاناة النازحين والمشردين، فيما النهر صار ممزوجًا بالدماء، والحياة هنا أصبحت دائرة من الخوف والجوع والموت، وسط غياب نهاية واضحة للجنون المستمر.

عادل يعقوب

هذا الدخان الكثيف المتصاعد من فوهات المدافع و عجاج أثر عجلات المركبات القتالية و أصوات الدانات وهدير الهاوزر مع جلبة العسكر و صياح منحازينهم ، لغتهم التافهة الموغلة في وحل الألفاظ الفظة تحجب الرؤية وتصبغ الأفق برائحة الدم والموت ، هيجان الدهماء وهمهماتهم تسد أفق النهر العتيق ، تنهد حوائط المدن الآمنة ، تشرع النوارس بالرحيل إلى مدن السراب ، تفرق الناس أيدي سبأ في رحلة البحث عن الأمان إلى فجاج الأرض.

الأشجار ماتت واقفة أو هكذا يخيل إليك ، عيدانها اليابسة وزهرها الذي هجر التيجان وثمرها مرٌّ من أثر البارود ، الأبواب المفتوحة تدعوك للخروج أو الدخول ، صدأ حديدها مع تعاقب الفصول و بهت طلاؤها في إنتظار القادمين الذين حتماً يأتون وأنين الرياح على أسقف البيوت المهجورة لا يحمل سواء لون السواد عندما يهطل المطر تسكب عبراتها على الجدران كأنه خد حسناء مكحل هدبها هجرها سامرها تلفظ وجع قلبها عليه.

الشوارع الخلفية لا يري فيها غير صوت الريح و زاخات الرصاص المتقطع ، و المتواصل أحيانا أخرى .

الدخان المتصاعد من العتاد العسكري المحترق على الطرقات وسيارات الناس المسروقة و بعض الأثاث المنزلي متناثر بشكل فوضوي يعلوه الغبار المخلوط بوحل المطر ينبئ بوطن نعق بومه و حلت عليه لعنة السماء .

بعض اشباح الناس على الطرقات تمشي مسرعة لقضاء حاجة لسد جوعة ، أو جلب دواء لمريض ، أو ستر ميت إصابته رصاصة أو شظية دانة ، الموت هنا يأتي بلا أستئذان ومن كل الأمكنة يأخذك على حين غِرة .

مدافن المدينة ضاقت عليها الأرض بما رحبت من عدد السكان الجدد ، حتي تم دفن الموتي في الميادين العامة وداخل البيوت ، بينما أخرون لم يجدوا من يدفنهم ، فكانوا طعام للكلاب الضالة والقطط و الهوام.

الناس لا يتلاقون إلا في مدافن الموتى أو في المساجد أو عند التكايا ، متجهمون ،زاغى الأعيون ، خائفون ، خانقون ، متوترون ، قابلون للإنفعال أو قول الإنفجار لأتفه الأسباب ، يفشون غبائنهم على أنفسهم كأنه عدو متوهم.

في الليل تلف الظلمة المكان وميض هاتفك أو إشعال سيجارة يمكن أن يجعلك هدفا للصوص أو رصاصة تذهب بك إلى هناك .

النهار يفضح موقع الخطر ولكن لا يحميك منه..

الموت يترصد الجميع بلا إستثناء حتى صار يمشي بين الناس بلا وجل أو خوف ، لابد من التطبيع معه أو أنك تموت في الساعة مائة مرة ، عليك أن لا تظهر الخوف وإلا سوف تصير هدفاً للجميع ، مصدراً للسخرية والتندر لتصدير خوفهم إليك.

النباتات المتسلقة الطفولية إحتلت الشوارع ،اريكات العاشقين على النهر الحزين ، أعمدة الكهرباء المتداعية للسقوط ، مداخل البيوت القديمة تنبؤك بأن أحذية المدينة لم تعد بعد ، صارت لياليها موحشة وأيامها خوالي إنفض سامر القوم وتفرقوا في بلاد الله البعيدة ينشدون امنة من خوف ولقمة من جوع وأخرون تقطعت بهم السبل يفترشون الأرض ويلتحفون السماء ، يفاجئهم المطر و البرد و الرصاص .

تلوّن الشفق بلون الدم و صار ماء النهر رعافا ، آلة القتل هذه لا تتوقف، شياطين الإنس يعملون ليل نهار لكي يتواصل سلسال الدم هذا ، لايريدون له ان يتوقف ، لايزالون عطشى لمزيد من الدماء ،الأرض إرتوت حد الإكتفاء ، وزمجرت السماء رعداً وبرقاً و غضبا .

أما آن لهذا الجنون أن ينتهي .. أما آن لهذا الجنون أن ينتهي..

ثلاثية الخوف والجوع والموت .

ابووضاح..

امدرمان 21

نوفمبر 2025

الدلنج.. نزوح مستمر وخروج مستشفيات عن الخدمة

ملخص

يشهد الوضع الإنساني في مدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان تدهورًا خطيرًا نتيجة الحصار الطويل والقصف المتواصل، ما أدى إلى خروج ثلاثة مستشفيات رئيسية عن الخدمة ومقتل كوادر طبية، وبلوغ نقص الإمدادات الطبية مستويات حرجة، لدرجة إجراء بعض العمليات الجراحية دون تخدير.

فاقم انهيار النظام الصحي من معاناة السكان، مع تفشي الكوليرا والأمراض المنقولة بالمياه، وتضرر الفئات الأكثر هشاشة كالأطفال والحوامل وكبار السن، في ظل شح الأدوية واللقاحات، واضطرار المواطنين لاستخدام الأعشاب كبديل علاجي.

تسببت العمليات العسكرية وقطع طرق الإمداد في موجات نزوح واسعة من الدلنج وكادوقلي، وسط عجز شبه كامل عن إيصال المساعدات الإنسانية، مع إغلاق الطرق الرئيسية ووقف عمل عشرات المنظمات الإنسانية، ما عمّق أزمة الغذاء والدواء.

تأتي أزمة الدلنج ضمن سياق انهيار شامل للنظام الصحي في السودان منذ اندلاع الحرب، حيث خرج أكثر من ثلث المرافق الصحية عن الخدمة، بينما تحذر الأمم المتحدة من كارثة إنسانية متفاقمة في كردفان، تستدعي تدخلًا دوليًا عاجلًا لإنقاذ ملايين المدنيين المحاصرين.

الأوضاع في مدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان تمضي من سيء إلى أسوأ في ظل الحصار الطويل ونقص الخدمات الضرورية وخروج 3 مستشفيات عن الخدمة جراء القصف المدفعي، ما تسبب في نقص الإمدادات الطبية الأساسية الذي وصل إلى مستويات حرجة، لدرجة أن بعض الجراحات تُجرى بدون تخدير بسبب نفاد الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأبلغت مصادر طبية «أفق جديد»، خروج 3 مستشفيات رئيسية عن الخدمة، ومقتل كوادر طبية إثر القصف العشوائي الذي استهدف مركز التأمين الصحي الرئيسي والمستشفى التعليمي في مدينة الدلنج في ولاية جنوب كردفان وسط البلاد.

وطبقاً للمصادر الطبية، فإن خروج المستشفيات عن الخدمة فاقم من معاناة المواطنين، وتقليص الخدمات الصحية الأساسية، خاصة وأن بعض المراكز العلاجية الصغيرة تعمل بإمكانيات محدودة لتغطية الاحتياجات الطارئة.

وكشفت المصادر الطبية، عن تفشٍ واسع لمرض الكوليرا والأمراض المنقولة عبر المياه والمضاعفات الصحية الخطيرة في مناطق النزاع واللجوء نتيجة النزوح وانهيار الخدمات الصحية، وأن انعدام الأمن الصحي يؤثر بشكل خاص على الأطفال والحوامل وكبار السن، الذين يعانون من نقص اللقاحات والرعاية التكميلية.

وحسب المصادر، فهناك نقص شديد في الأدوية والمستهلكات الطبية داخل الدلنج مع ارتفاع عدد الجرحى من المدنيين، ودفع الأطباء لإجراء عمليات بدون تخدير بسبب انعدام المستلزمات.

وكشف وزير الصحة الاتحادي، د. هيثم محمد إبراهيم، عن جهود تبذلها المنظمات العاملة معهم لإيصال الخدمات الصحية إلى المواطنين في دارفور وكردفان.

وقال إبراهيم لـ«أفق جديد»: «لقد وضعنا استراتيجية خمسية للمرحلة المقبلة، دون أن ننفي وجود تحديات كبيرة تواجه النظام الصحي، خاصة في إقليمي دارفور وكردفان، حيث توجد أعداد كبيرة من الأسر المحرومة والمتأثرة بالحرب الدائرة وسيطرة قوات الدعم السريع».

ويقول المواطن عيسى المهدي، إن «الأوضاع الصحية في مدينة الدلنج خرج عن السيطرة، ما أدى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين بسبب توقف خدمات الكهرباء والمياه، وتوقف عمل المستشفيات».

وأوضح المهدي في حديثه لـ«أفق جديد»، أن الأوضاع الصحية داخل المدينة تدهورت بصورة كبيرة ما أدى خروج عدد من المستشفيات والمراكز العلاجية عن الخدمة وتوقف الأقسام الحيوية».

وأضاف: «شح الدواء أجبر العالقين داخل المدينة على تناول الأعشاب للشفاء من الأمراض. الوضع حرج للغاية في ظل الحصار الطويل والقصف العشوائي المتواصل».

من جهتها أشارت المواطنة، عزيزة مصطفى، إلى أن «النزاع في مدينة الدلنج أثر النزاع بصورة مباشرة على الأطفال والنساء، سواء مباشرة عبر القتال، أو غير مباشرة عبر انهيار الخدمات الأساسية».

وأوضحت في حديثها لـ«أفق جديد»، أن الوضع الصحي في المدينة يشهد انهيارًا مريعًا، مع توقف أو تدهور 70-80% من المرافق الصحية في المناطق المتأثرة بالنزاع، ما يؤدي إلى حرمان النساء والأطفال من الخدمات الطبية الأساسية، بما فيها الرعاية التوليدية والرعاية للأطفال».

وقالت: «الأطفال يواجهون نقصًا حادًا في الأطعمة المغذية، ما يؤدي إلى تفاقم سوء التغذية واضطرابات النمو والتأخر في النمو لدى الأطفال الصغار، والنساء يعانين من نقص الغذاء والرعاية الأولية ما بعد الولادة».

وأفاد نشطاء «أفق جديد»، تكثيف القصف المدفعي والضربات الجوية في الدلنج وكادوقلي، مع محاولات أطراف النزاع السيطرة على المدن وقطع طرق الإمداد، مما يعطل وصول المساعدات الإنسانية.

وحسب النشطاء، فإن الصراع في جنوب كردفان والدلنج امتد إلى تكتيكات الحصار التي تمنع دخول الإمدادات الغذائية والطبية، وتفاقم اصطفاف السكان داخل المدن المتضررة.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأممي، إن القتال في إقليم كردفان السوداني يشلُّ البنى التحتية ويجبر المدنيين على الفرار، وحذّر من أن الخدمات الصحية على امتداد هذا الإقليم تتراجع تدريجيا، لافتا إلى أن ثلاثة مستشفيات رئيسية في مدينة «الدلنج»، جنوب الإقليم، خرجت عن الخدمة بسبب قصف أدى أيضًا لمقتل ثلاثة أطباء. وأشار المكتب إلى أن ألفين ومئتي شخص اضطروا للنزوح من منطقة «العباسية» وكادوقلي، خلال الأيام الماضية.

من جهتها، أعلنت منظمة الهجرة الدولية، نزوح 570 شخصا خلال 3 أيام من كادوقلي مركز ولاية جنوب كردفان جنوبي السودان، فيما

بين 8 و10 يناير الجاري، نتيجة تفاقم انعدام الأمن بالمدينة، والتوجه إلى مناطق بولاية النيل الأبيض.

ومنذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، يُعد النظام الصحي في البلاد من الأكثر تضررًا في العالم، مع تراجع شديد في الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاع بما فيها كردفان. أكثر من 37% من المرافق الصحية خارج الخدمة، ما يحرم ملايين المدنيين من الوصول إلى الرعاية الأساسية.

وشنّت الأطراف المسلحة 200 هجوم على مرافق صحية منذ بداية النزاع، ما أدى إلى مقتل المئات من العاملين الصحيين وإصابة آخرين، وهو ما يفاقم انهيار الخدمات الطبية في مناطق القتال.

نقص الإمدادات الطبية الأساسية وصل إلى مستويات حرجة، لدرجة أن بعض الجراحات تُجرى بدون تخدير بسبب نفاد الأدوية والمستلزمات في الدلنج.

وفي 10 أبريل 2025، أصدرت منظمة الصحة العالمية تحذيرًا بشأن تعرّض الخدمات الصحية في بلدان عديدة لاضطرابات ناجمة عن إجراءات مفاجئة شملت تعليق المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للصحة أو خفضها، وفق ما أفادت به 70% من المكاتب القُطرية المشمولة بدراسة استقصائية.

وتثير الاستنتاجات التي خلص إليها التقييم السريع الذي أجرته المنظمة للوضع المتغير بسرعة قلقا إزاء احتمال تعرض النظم والخدمات الصحية في العالم لتأثيرات أشد وطأة وأطول أمدا، لا سيما في السياقات الهشة والضعيفة. وهذا ما يتطلب إجراءات واستجابة دولية عاجلة.

الصراع في كردفان جزء من أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم اليوم حيث يحتاج أكثر من 20 مليون شخص للمساعدة الصحية و21 مليون للمساعدة الغذائية مع استمرار النزاع لأكثر من 1000 يوم.

المؤسسات الدولية تشير إلى أن النزاع في السودان وإقليمي كردفان ودارفور يؤدي إلى انقطاع متكرر للطرق التجارية، نقص الوقود، ارتفاع الأسعار، وأزمات في الأمن الغذائي.

وفي أبريل 2025، قطعت قوات «الدعم السريع»، طريق رئيسي يغذي ولاية جنوب كردفان بالسلع والمواد الغذائية من سوق «النعام» على الحدود مع دولة جنوب كردفان، وذلك بعد أن سيطرت على ملتقى «أم عدارة» الاستراتيجي الواقع شرق جنوب ولاية غرب كردفان، وضيقت الخناق أكثر في يوليو الماضي، بسيطرتها على منطقة «الدشول» التي تضم ملتقى يربط مدينة الدلنج مع ولاية غرب كردفان.

أما الشريان الرئيسي المغذي لمدينتي الدلنج وكادوقلي هو طريق الأسفلت الذي يربطهما مع مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان، قيدت قوات «الدعم السريع» الحركة عبره، بعد المعارك الضارية التي خاضتها مع الجيش السوداني في «الدبيبات» و «الحمادي» خلال أبريل ومايو الماضيين، وأصبحت لا تسمح بعبور شاحنات البضائع إلى ولاية جنوب كردفان.

وصنفت الأمم المتحدة منطقة كردفان التي تشمل ولايات شمال وغرب وجنوب كردفان بالنشطة عسكريًا، جراء لجوء الجيش وقوات «الدعم السريع» إلى الحشود العسكرية بما في ذلك الطائرات المسيرة.

وفي 21 أبريل من العام الماضي، أوقفت السلطات الحكومية في جنوب كردفان عمل 30 منظمة دولية ومحلية، منها المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة الرؤية.

وتسيطر الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو على المناطق الجنوبية من جبال النوبة منذ العام 2011 وتتخذ من مدينة كاودا عاصمة لها، ويعيش في المنطقة حوالى مليون نسمة.

وكانت كادوقلي والدلنج تحصل على قليل من السلع الغذائية عبر طرق برية وعرة من محليات ولاية جنوب كردفان الشرقية، المربوطة بطرق برية مع مدينة أم رواية وولاية النيل الأبيض، لكن جميع هذه الطرق أُغلقت بشكل كامل بسبب مياه الأمطار، مما أدى إلى انقطاع الإمداد عبرها، وفاقم الأزمة المعيشية.

وفي ظل تصاعد الأزمة الإنسانية، سبق وأن أطلق ناشطون حملة واسعة بغرض تسليط الضوء على الجوع الذي يعيشه السكان في ولاية جنوب كردفان، والضغط على الجهات الإنسانية الفاعلة، بغرض التدخل العاجل وإنقاذ ملايين المدنيين في الولاية المحاصرة.

وخلال الأشهر الماضية حاول «برنامج الغذاء العالمي» التابع للأمم المتحدة، إيصال مساعدات إلى ولاية جنوب كردفان لكنه فشل، وصادرت القوات الأمنية القافلة الإغاثية التي كان يسيرها، فالدخول إلى هذه الولاية أصبح شبه مستحيل.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال.

السودان بين تخدير الرباعية وسعير السلاح- هل تحولت حرب السودان إلى مشروع استثماري دولي؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يشير المقال إلى تحول السودان إلى ساحة حرب تستخدمها القوى الإقليمية والدولية لاختبار الأسلحة وتنفيذ صفقات عسكرية بمليارات الدولارات، بينما الشعب السوداني يعيش مأساة حقيقية وسط تدفق الأسلحة وتمويل خارجي مشبوه.

ينتقد الكاتب الازدواجية الدولية، خصوصاً دور الولايات المتحدة والرباعية، التي تصدر بيانات قلق واجتماعات دبلوماسية دون اتخاذ خطوات فعلية لوقف الحرب أو تجفيف مصادر التمويل، مما يجعل تصريحات السلام مجرد حبر على ورق وتخديراً للجمهور السوداني.

يوضح أن استمرار تدفق السلاح يحول الأطراف المحلية إلى أدوات لمصالح الممولين، في حين يتم الحفاظ على توازن هش يخدم أجندة دولية، ما يعزز فرضية أن الحرب باتت مشروعاً استثمارياً بعيداً عن حماية المدنيين أو حل النزاع.

يخلص الكاتب إلى أن الرهان على المبادرات الدولية وحدها غير كافٍ، وأن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا بوقف تحويل السودان إلى ميدان تجارب عسكرية، ورفع الضجيج الدبلوماسي الفارغ، وإعطاء الأولوية لسيادة الدولة وحماية المواطنين.

إستناداً إلى التقرير الذي أوردته مجلة أفق جديد حول تحول السودان إلى ميدان رماية إقليمي ودخول صفقات سلاح مليارية إلى المشهد، يبرز تساؤل جوهري حول الدور الذي تلعبه القوى الدولية. فبينما يشتعل الميدان بأسلحة حديثة تتدفق بتمويل خارجي مشبوه، يبدو أن ما يُمارس في الغرف الدبلوماسية ليس إلا عملية تخدير منظمة للشعب السوداني المكلوم.

يمثل الموقف الدولي الحالي، وخصوصاً الولايات المتحدة التي تقود المبادرة الرباعية، حالة من الازدواجية الصارخة. إن كثرة النظر إلى تصريحات مستشار الإدارة الأمريكية والتعلق بوعود إيقاف الحرب بجرّة قلم باتت تمثل تخديراً حقيقياً للسودانيين الذين لا يرون من هذه التصريحات إلا الحبر على الورق. فبينما يضج الفضاء الإعلامي ببيانات القلق والاجتماعات الرفيعة، تمر صفقات السلاح الكبرى (كالصفقة الباكستانية الأخيرة) تحت سمع وبصر هذه الدول، مما يثبت أن الضجيج الواشنطني ليس إلا ستاراً يغطي على العجز أو الرغبة الضمنية في إدارة الأزمة لا حلها. إن استمرار الاجتماعات دون فعل حقيقي على الأرض يضع الرباعية في خانة الشريك الصامت في إطالة أمد الصراع.

لقد كشف تحليل «أفق جديد» عن صفقات سلاح بمليارات الدولارات، وهو ما يطرح سؤالاً يحرج المبادرة الرباعية، كيف تمر هذه الأموال والمنظومات العسكرية في ظل نظام مالي عالمي تقوده واشنطن؟ إن المال الخارجي الذي يغذي الحرب هو ضرورة حسابية تؤكد أن الممولين الدوليين والإقليميين يتحركون بحرية كاملة، بينما تكتفي القوى الكبرى بإصدار بيانات وقف الدعم الخارجي دون اتخاذ خطوة عملية واحدة لتجفيف منابع التمويل أو فرض عقوبات حقيقية على الموردين، مما يجعل من تصريحات السلام مجرد صدى فارغ في فضاء المأساة.

إن تحويل السودان إلى ساحة اختبار لأسلحة الآخرين هو النتيجة المباشرة للفراغ الذي تركه غياب الإرادة الدولية الحقيقية، لتصبح الأطراف المحلية أصبحت أدوات تنفيذ لتمويل خارجي لا يهدف للحسم، بل للحفاظ على توازن هش يخدم مصالح الممولين. وهنا تكمن المفارقة؛ فالرباعية الدولية التي تدعي السعي للسلام، تدرك تماماً أن السلاح المتدفق هو الذي يكتب قواعد الاشتباك، ومع ذلك تكتفي بالدعوات الأخلاقية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، مما يعزز فرضية أن الحرب باتت مشروعاً يُراد له الاستمرار بعيداً عن أمن المواطن السوداني.

وبالنظر إلى ما وراء الأفق، يتضح أن السؤال لم يعد متى تنتهي الحرب؟، بل إلى متى سيظل المجتمع الدولي يمارس سياسة التخدير؟.

إن الرهان على تصريحات الرباعية الدولية دون رؤية خطوات عملية لوقف تدفق السلاح هو رهان على السراب. فالحرب في السودان باتت دائرة مغلقة يُراد لها ألا تنتهي بحسم أو بسلام، طالما أن الضجيج الفارغ هو بضاعة الدبلوماسية الوحيدة، وطالما أن السودان يُعامل كمساحة نفوذ لا كدولة ذات سيادة. إن كسر هذا النمط يتطلب وعياً بأن السلام لا يأتي من غرف التخدير الدولية، بل بوقف تحويل السودان إلى ميدان رماية لمصالح الآخرين.

الحرب على الأرض: كيف صنعت القبيلة سياسة بلا فكر في السودان

محمد عمر شمينا

ملخص

ينطلق المقال من قراءة متأخرة لكن ضرورية لكتاب «القبيلة والسياسة في السودان» للشفيع خضر، باعتباره مفتاحًا لفهم الحرب الجارية. فالصراع لم يعد عسكريًا بين نخب مسلحة فقط، بل نتيجة لانهيار الدولة وعودة القبيلة كفاعل سياسي حديث، يُعاد توظيفه وتسليحه لملء فراغ السلطة، في ظل غياب التفكير العميق الذي أهملته قوى ثورة 2019.

يربط الكاتب بين القبيلة والأرض، مستندًا إلى أطروحات محمد إبراهيم نقد، ليؤكد أن الأرض هي جوهر الصراع السياسي والاجتماعي في السودان. فالقبيلة ليست رابطة دم فقط، بل علاقة تاريخية بالموارد والملكية، ومع تفكك الدولة تحولت الأرض من مجال للتعايش إلى محور صراع وهوية وسلطة لا يمكن فصلها عن السياسة القبلية.

تكشف الحرب الحالية كيف تحولت القبيلة إلى أداة تعبئة عسكرية ووسيلة تفاوض سياسي، خاصة في دارفور، حيث استغلت بعض القبائل العربية الحرب لإعادة تعريف موقعها بالقوة، بينما وجدت قبائل أفريقانية نفسها محاصرة بين التهميش التاريخي واستغلال الصراع باسمها. وهكذا صارت الأرض غنيمة حرب لا حقًا اجتماعيًا جامعًا.

يخلص إلى أن جوهر الأزمة ليس في حضور القبيلة بالسياسة، بل في الفراغ الفكري الذي يحكم هذا الحضور. فالسلاح والأرض والفرصة تحرك الفاعلين أكثر من أي مشروع وطني، ما ينذر بترسيخ سياسة بلا أفق. والتحدي الحقيقي لا يقتصر على وقف الحرب، بل على استعادة السياسة نفسها، وإعادة بناء العلاقة بين الأرض والقبيلة والدولة على أسس عادلة قبل أن ينهار الجميع تحت منطق الغلبة.

تلقيت نسخة من كتاب «القبيلة والسياسة في السودان» كإهداء من الدكتور الشفيع خضر في عام 2017. أكملتها وأنا خارج السودان خلال يومين فقط، لا لأن الكتاب قصير، بل بسبب سلاسته وعمق تحليله. ومع ذلك، يبدو أننا نحن جيل ثورة 2019 لم نولِ هذا النوع من التفكير الاهتمام الكافي، إذ انشغلنا بالفعل الثوري وصخبه أكثر من انشغالنا بتفكيك البُنى العميقة التي كانت تنتظر لحظة الانهيار لتعيد إنتاج نفسها بأدوات أكثر عنفًا. اليوم، ونحن في قلب حرب شاملة، يبدو كتاب الشفيع خضر كأنه كُتب ليُقرأ الآن، لا قبل سنوات.

لا يتعامل الكتاب مع القبيلة بوصفها بقايا ماضٍ تقليدي، بل باعتبارها فاعلًا سياسيًا قابلًا للتحديث والتسليح والتوظيف. وهي مقاربة تساعد كثيرًا على فهم ما يجري اليوم، حيث لم تعد الحرب مجرد صراع بين نخب عسكرية، بل تحولت إلى ساحة مفتوحة لإعادة ترتيب النفوذ الاجتماعي بالقوة. فكلما تراجعت الدولة، تقدمت القبيلة من الهامش إلى مركز السياسة، لا بوصفها حنينًا للماضي، بل كبديل عملي لغياب السلطة والمؤسسات.

غير أن فهم القبيلة بمعزل عن الأرض يظل فهمًا ناقصًا. فالقبيلة في السياق السوداني ليست مجرد رابطة دم أو انتماء ثقافي، بل علاقة تاريخية بالأرض والموارد. هنا يكتسب الربط مع كتاب الأرض في السودان للأستاذ محمد إبراهيم نقد أهمية خاصة، إذ يوضح أن الصراع حول الأرض لم يكن يومًا مسألة اقتصادية بحتة، بل أساسًا لتشكل السلطة والنفوذ والهوية. ومن هذه الزاوية، لا يمكن فصل القبيلة عن الأرض، ولا فهم السياسة القبلية دون إدراك أن الأرض هي مركز الثقل الحقيقي للصراع. إن الفكرتين، كما طرحهما نقد والشفيع خضر كلٌّ بطريقته، لا يمكن تجزئتهما.

الحرب الجارية أعادت هذا الارتباط إلى الواجهة بصورة أكثر حدّة. لم تعد القبيلة مجرد وحدة اجتماعية للحماية، بل تحولت إلى وحدة تعبئة عسكرية، وخزان بشري للقتال، وأداة تفاوض سياسي، لأن الأرض المرتبطة بها باتت مهددة أو موضع نزاع أو فرصة توسع. في هذا السياق، برزت بعض القبائل العربية في دارفور ليس فقط كأطراف في العنف، بل كجزء من معادلة القوة الجديدة، حيث وفّرت الحرب فرصة لإعادة تعريف الموقع في الدولة، لا عبر مشروع سياسي أو رؤية وطنية، بل عبر السيطرة الفعلية وفرض الأمر الواقع.

في المقابل، وجدت قبائل افريقانية بدارفور نفسها عالقة بين تاريخ طويل من التهميش المرتبط بالأرض، وواقع سياسي تُدار فيه الصراعات باسمها أحيانًا دون أن تكون هي صاحبة القرار. ومع غياب الدولة، لم تعد الأرض مجالًا للتعايش أو الإنتاج، بل تحولت إلى غنيمة حرب، تُعاد صياغة ملكيتها بالقوة، وتُستخدم كوسيلة ضغط سياسي، لا كحق اجتماعي جامع.

المعضلة هنا لا تكمن في حضور القبيلة في السياسة، فذلك واقع لا يمكن تجاوزه، وإنما في الفراغ الفكري الذي يملأ هذا الحضور. كثير من الفاعلين القبليين في مشهد الحرب الراهن لا يحملون تصورًا للدولة، ولا برنامجًا سياسيًا، ولا حتى سؤالًا جديًا عمّا بعد الحرب. ما يحركهم هو الإحساس بالفرصة فرصة السلاح، وفرصة انهيار دولة حكم القانون، وفرصة إعادة توزيع الأرض والنفوذ. وهنا تتجلى الانتهازية السياسية في أبسط صورها، بلا عمق فكري ولا أفق وطني، مجرد إدارة آنية للصراع وتوسيع مناطق السيطرة.

ربما يكون الاعتراف الأصعب هو أن جيل ثورة 2019 لم يخض معركته الفكرية كاملة. انشغلنا بإسقاط النظام، لكننا لم نتوقف طويلًا أمام سؤال الأرض، ولا أمام الكيفية التي يمكن أن تتحول بها القبيلة، المرتبطة بالأرض، إلى فاعل سياسي مسلح عند أول انهيار للدولة. كتب مثل كتاب الشفيع خضر، وكتاب استاذ محمد إبراهيم نقد، كانت تنبه إلى هذه المسارات منذ وقت مبكر، لكن ضجيج اللحظة غطّى على عمق التحذير. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل تحذير الأستاذ محجوب محمد صالح لي شخصيًا، قبل أيام فقط، حين قال إن نظام الإنقاذ سيسقط لا محالة، لكن الخطر الحقيقي يكمن في سقوطه من دون برنامج واضح لما بعده. تحذير بدا حينها عابرًا في وقته، لكنه اليوم يبدو توصيفًا دقيقًا لما حدث بالفعل.

إذا استمرت الحرب بهذا الشكل، فإن الخطر لا يتمثل فقط في طول أمدها، بل في ترسيخ معادلة جديدة يكون فيها السلاح هو الضامن، والأرض هي الجائزة، والقبيلة هي الإطار السياسي البديل. عندها، لن يكون التحدي هو وقف إطلاق النار فحسب، بل استعادة السياسة نفسها من منطق الغلبة، وإعادة تعريف العلاقة بين الأرض والقبيلة والدولة على أسس عادلة.

ما نعيشه اليوم ليس قطيعة مع الماضي، بل امتداد له. الحرب كشفت، بوضوح قاس، أن القبيلة حين تُفصل عن الفكر، وتُربط بالأرض والسلاح فقط، تنتج سياسة بلا أفق. والسؤال الذي يبقى مفتوحًا، بلا إجابة سهلة، هو ما إذا كنا مستعدين لإعادة التفكير في هذا المسار جذريًا، أم سنكتفي بإدارته حتى ينهار على الجميع.

كما كان متوقعًا، رئيس أوغندا يفوز مجددًا

اتهم بوبي واين، المرشح الرئيسي للمعارضة، الحكومة بتزوير الانتخابات ودعا إلى احتجاجات في الشوارع.

ملخص

فاز الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني بولاية ثانية، ليواصل حكمه الذي امتد لأكثر من أربعة عقود، وسط توقعات واسعة بفوزه نتيجة سيطرة حزبه على مؤسسات الدولة. أُجريت الانتخابات في ظل انقطاع للإنترنت منع المواطنين من الوصول إلى الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، ما أثار شعوراً بالعجز لدى بعض الناخبين.

اتهم بوبي واين، المنافس الرئيسي ونجمة موسيقى سابقة، الحكومة بتزوير الانتخابات ودعا إلى احتجاجات سلمية في الشوارع. وحصل السيد واين على نحو ربع الأصوات، بينما أعلنت اللجنة الانتخابية فوز موسيفيني بنسبة 72%، رغم توقع الرئيس الحصول على 80 %.

تاريخ موسيفيني السياسي طويل؛ فرّ من حكم الديكتاتور عيدي أمين في السبعينيات، وتلقى دعمًا في تنزانيا، ثم عاد بعد الإطاحة بأمين ليقود تمردًا استمر حتى وصوله إلى السلطة عام 1986.وبعد سنوات من القتال في الشمال، ترسخت سلطته وأصبحت قوات أوغندا حاضرة في الخارج ضمن بعثات حفظ السلام والأسواق الإقليمية.

مع تقدم موسيفيني في السن، يركز الأوغنديون على من سيخلفه مستقبلاً، ويُنظر إلى ابنه الجنرال موهوزي كاينيروغابا كأبرز المرشحين المحتملين لخلافته في الرئاسة.

نيويورك تايمز/ بقلم ماثيو مبوك بيج - تقرير من كمبالا، أوغندا

فاز الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، أحد أكثر الزعماء نفوذاً في أفريقيا، بولاية ثانية يوم السبت، ليُمدد بذلك فترة حكمه التي امتدت لأربعة عقود.

كان الفوز متوقعاً على نطاق واسع، نظراً لفترات حكم الرئيس العديدة وقوة حزب حركة المقاومة الوطنية الحاكم، الذي يسيطر على مؤسسات الدولة على جميع المستويات تقريباً.

السيد موسيفيني، البالغ من العمر 81 عاماً، هو واحد من عدد قليل من القادة الأفارقة الذين حكموا لأكثر من 40 عاماً، لكنه جادل خلال الحملة الانتخابية بأن فترة حكمه جلبت الاستقرار والنمو الاقتصادي إلى أوغندا، وهو أمر لا ينبغي المخاطرة به.

أُجريت انتخابات يوم الخميس وسط انقطاع للإنترنت حرم السكان من الوصول إلى الأخبار الإلكترونية والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة التي يعتمد عليها الكثيرون. وقد أمرت السلطات بفرض هذا الانقطاع بدعوى دواعي أمنية، لكن بعض الناخبين قالوا إنه أكد شعورهم بالعجز.

في يوم الانتخابات، قال السيد موسيفيني إنه يتوقع الحصول على 80 بالمائة من الأصوات، لكن اللجنة الانتخابية أعلنت فوزه بنسبة تقارب 72 بالمائة.

كان أقرب منافسيه، بوبي واين، قد حظي بشعبية واسعة كنجم موسيقى البوب، لا سيما بين الناخبين الشباب في مدن مثل العاصمة كمبالا، قبل أن يتجه إلى السياسة. وقد ظهر السيد واين عدة مرات خلال حملته الانتخابية مرتدياً سترة واقية من الرصاص وقبعة حمراء أو خوذة قتالية ليؤكد مزاعمه بأن أوغندا دولة عسكرية فعلياً، وهو ما نفته الحكومة.

قال أدونيا أيبياري، سفير أوغندا لدى الأمم المتحدة، في مقابلة صحفية: «أوغندا دولة ذات طابع سياسي أمني، والمؤسسة الأمنية فيها قلقة باستمرار بشأن الاستقرار». وأضاف أن الرئيس «يركز تركيزاً شديداً» على هموم الشباب في المدن، وعازم على وضع برامج لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتُعد أوغندا من بين الدول ذات التركيبة السكانية الشابة، وكما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، فإن فرص العمل في القطاع الرسمي قليلة.

حصل السيد واين، واسمه الحقيقي روبرت كياغولاني، على ما يقرب من ربع الأصوات المدلى بها، وفقاً لرئيس لجنة الانتخابات، سيمون بياباكاما.

تم اعتقال السيد واين وضربه عدة مرات خلال الانتخابات الأخيرة في عام 2021، وقُتل العشرات من الأشخاص.

قال غودبر توموشابي، المحلل السياسي والمحامي: «الانتخابات في أوغندا اليوم أشبه بعملية عسكرية، ولا أعتقد أنها نشاط مدني. فعندما تُوظَّف موارد الدولة، يصبح فوز مرشحيها أمراً حتمياً».

كان مكان وجود السيد واين يوم السبت موضع خلاف. وقال المتحدث باسم الشرطة، روسوكي كيتوما، في مؤتمر صحفي إنه كان في منزله خارج العاصمة، لكن ممتلكاته «مُقيدة لأننا لا نريد استخدامها كمنصة للتحريض على العنف».

أصدر حزب السيد واين، منصة الوحدة الوطنية، بياناً في وقت متأخر من يوم الجمعة قال فيه إنه تعرض للاختطاف من قبل قوات الأمن، لكنه حذف المنشور لاحقاً من موقع X. وفي يوم السبت، قبل إعلان نتائج الانتخابات، أصدر السيد واين بياناً مصوراً على المنصة، قال فيه إنه تمكن من «استخدام مهاراته والهروب من منزله».

صُوّر الفيديو أمام خلفية علم أوغندا، لكنه لم يُقدّم أي دليل على مكان السيد واين. ووصف نتائج الانتخابات المقبلة بأنها «مزيفة»، وحثّ أنصاره على النزول إلى الشوارع احتجاجًا.

وقال السيد واين: «نريد أن ندعو شعب أوغندا إلى الاحتجاج السلمي ورفض أي محاولة لإسكات صوتهم والمطالبة بإعلان النتائج الصحيحة».

رغم أن الفيديو حصد أكثر من 130 ألف مشاهدة على الإنترنت، إلا أنه بدا من غير المرجح أن ينتشر على نطاق واسع في أوغندا، نظراً لانقطاع الإنترنت. وقد نشرت السلطات آلافاً من جنود الجيش والشرطة حول كمبالا في محاولة لردع المتظاهرين. وشوارع المدينة شبه خالية منذ الانتخابات.

تُعدّ قصة السيد موسيفيني جزءًا لا يتجزأ من تاريخ استقلال أوغندا والمنطقة. فقد فرّ من البلاد خلال حكم الديكتاتور عيدي أمين في سبعينيات القرن الماضي إلى مدينة دار السلام في تنزانيا، التي كان يحكمها آنذاك جوليوس نيريري، الاشتراكي وأحد أبرز مثقفي القارة. وهناك، درس السيد موسيفيني وشكّل جماعة متمردة ناشئة.

عاد إلى أوغندا بعد الإطاحة بالسيد أمين،

لكن بعد خسارته في انتخابات مثيرة للجدل في عام 1980، اختفى عن الأنظار، ونظم تمرداً شق طريقه إلى السلطة في عام 1986. وقد ألحقت تلك الحرب مزيداً من الضرر ببلد كان يعاني بالفعل من وحشية نظام السيد أمين.

ثم استغرقت حكومة السيد موسيفيني سنوات لترسيخ سلطتها، لا سيما في الشمال حيث خاضت قواته معارك لإخماد تمرد آخر اندلع. وكان للقتال أثر مدمر على السكان المدنيين.

اليوم، تتواجد قوات أوغندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جنوب السودان، وكلاهما يمثلان سوقين مهمين لاقتصادها.

كما أنها أكبر مساهم بقوات حفظ السلام في الصومال.

مع ذلك، ونظراً لتقدم السيد موسيفيني في السن، ينصب تركيز العديد من الأوغنديين على من قد يخلفه في منصب الرئيس مستقبلاً. ويُنظر إلى ابنه، الجنرال موهوزي كاينيروغابا، قائد القوات المسلحة، على أنه المرشح الأوفر حظاً لخلافته.

***ماثيو مبوك بيج* هو مراسل مقيم في لندن ضمن فريق البث المباشر في صحيفة نيويورك تايمز، والذي يغطي الأخبار العاجلة والمستجدة.**

الاحتجاجات في إيران تخف، وخامنئي يزعم أن ترامب شخصياً «شجّع» الاضطرابات

زعم آية الله في خطاب متحدٍ أن «الأمة الإيرانية قد هزمت أمريكا» في الوقت الذي بدا فيه ترامب وكأنه يتراجع جزئياً عن التهديدات بالتدخل.

ملخص

تراجعت الاحتجاجات الضخمة في إيران بعد أسبوعين من اندلاعها، فيما بدا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خفف من تهديداته بالتدخل، مع إشادته بإلغاء القيادة الإيرانية لعمليات الإعدام المقررة لمئات المتظاهرين.

في المقابل، أكد المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي أن إيران انتصرت على الولايات المتحدة، وألقى باللوم على ترامب لتشجيعه المحتجين، مشيرًا إلى اعتقال القادة الرئيسيين للاضطرابات واعترافه بمقتل «آلاف» الأشخاص خلال الاحتجاجات.

أفادت منظمات حقوق الإنسان بمقتل أكثر من 3090 شخصًا واعتقال أكثر من 22000، وأشاروا إلى أن الغالبية العظمى من عمليات القتل وقعت بعد قطع الإنترنت، فيما تواصل المظالم الاقتصادية والاجتماعية دفع الإيرانيين إلى الاحتجاج ضد سوء الأوضاع الاقتصادية وقيود الحريات.

ورغم تراجع الإعدامات المؤقت، حذّر مراقبون من استمرار الاضطرابات مستقبلًا بسبب المشكلات البنيوية، بينما دعا المجتمع الدولي إلى التدخل لمنع المزيد من العنف، مؤكدين أن القمع قد يردع المحتجين مؤقتًا لكنه لن يعالج الأسباب الجذرية للأزمة.

*نيويورك/NBC NEWS/
بقلم بابك دهقان بيشه*

يبدو أن الاحتجاجات الضخمة التي هزت إيران لأكثر من أسبوعين قد تباطأت بشكل ملحوظ، حيث تراجع الرئيس دونالد ترامب جزئياً عن تهديداته بالتدخل ووقف عمليات القتل والإعدام واسعة النطاق للمتظاهرين.

أعرب ترامب يوم الجمعة على موقع «تروث سوشيال « عن تقديره الكبير لإلغاء القيادة الإيرانية جميع عمليات الإعدام المقررة أمس (أكثر من 800 عملية). وكتب ترامب في منشور له يوم الجمعة على الموقع: «أُقدّر بشدة إلغاء القيادة الإيرانية لجميع عمليات الإعدام المقررة، والتي كان من المقرر تنفيذها أمس (أكثر من 800 عملية). شكرًا لكم!» ، في تحول مفاجئ في لهجته بعد تهديداته السابقة بعمل عسكري محتمل قبل أيام.

يوم الثلاثاء، دعا ترامب الإيرانيين إلى مواصلة الاحتجاجات و»السيطرة على المؤسسات»، قائلاً إن «المساعدة في طريقها».

أعلنت السلطة القضائية الإيرانية يوم الخميس أن رجلاً كان يُخشى أن يواجه أول إعدام لن يواجه عقوبة الإعدام، لكن البيت الأبيض لم يقدم مصدراً للادعاء بأن 800 شخص قد تم إعفاؤهم.

ذكرت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية الإيرانية يوم السبت أن الاضطرابات في الشوارع قد هدأت إلى حد كبير، بينما قال المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، إنه تم اعتقال المحرضين الرئيسيين.

وفي خطاب علني، ندد خامنئي بتصريحات ترامب السابقة بشأن الاحتجاجات. وقال: «لقد شجع رئيس الولايات المتحدة نفسه المحرضين».

وأضاف: «نعتبر الرئيس الأمريكي مجرماً، سواء بسبب الخسائر البشرية أو الأضرار أو التشهير الموجه ضد الشعب الإيراني».

قال خامنئي إن «الأمة الإيرانية هزمت أمريكا»، وقامت قوات الأمن باعتقال القادة الرئيسيين المتورطين في الاضطرابات، مضيفاً: «ليس لدينا أي نية لجر البلاد إلى الحرب، لكننا لن ندع المجرمين المحليين يفلتون من العقاب».

كما أقرّ الزعيم لأول مرة بمقتل «آلاف» الأشخاص في الاضطرابات. وكان مسؤولون إيرانيون قد صرحوا سابقاً بمقتل المئات.

قال ترامب لموقع بوليتيكو في مقابلة يوم السبت ، بعد علمه بتصريحات خامنئي: «لقد حان الوقت للبحث عن قيادة جديدة في إيران».

قال: «هذا الرجل مريض، وعليه أن يدير بلاده بشكل صحيح وأن يكف عن قتل الناس. بلاده أسوأ مكان للعيش في العالم بسبب سوء القيادة».

أسفرت حملة القمع الوحشية عن مقتل ما لا يقل عن 3090 شخصًا، وفقًا لوكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان، وهي منظمة إيرانية ناشطة مقرها الولايات المتحدة وتعتمد على أنصارها داخل إيران لتتبع الاحتجاجات ورصد الوفيات. كما أفادت المنظمة باعتقال 22123 شخصًا.

قال علي واعظ، مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية، في رسالة نصية رداً على أسئلة شبكة إن بي سي نيوز: «للنظام الإيراني سجل دموي، ولكن مع ارتفاع عدد الضحايا، قد لا يكون هناك سابقة للسرعة والضراوة التي تصرف بها هذه المرة».

يقول نشطاء حقوق الإنسان ومراقبون إن الغالبية العظمى من عمليات القتل وقعت بعد قطع الإنترنت في 8 يناير/كانون الثاني. وبحسب منظمة «نت بلوكس» لمراقبة الإنترنت، لم تتم إعادة الخدمة حتى الآن، مما ترك معظم الإيرانيين معزولين عن العالم الخارجي.

أفادت وكالة أنباء فارس، التابعة للحرس الثوري الإسلامي، يوم الجمعة ، بأنه تم استعادة خدمات الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول، التي كانت قد انقطعت أيضاً، جزئياً على الأقل.

اندلعت المظاهرات بسبب المظالم الاقتصادية مع انهيار العملة الريالية وارتفاع التضخم، مما تحول إلى أحد أكبر التحديات التي واجهتها الجمهورية الإسلامية في تاريخها الممتد 47 عاماً، حيث خرج آلاف الأشخاص إلى الشوارع للمطالبة بإنهاء حكم رجال الدين.

على الرغم من أن القضاء بدا وكأنه يتراجع عن الإعدامات، إلا أن آية الله أحمد خاتمي، وهو رجل دين متشدد، طالب بإعدام المتظاهرين في خطبة الجمعة النارية التي ألقاها في طهران.

وقال، بحسب وكالة أنباء تسنيم شبه الرسمية: «يجب شنق هؤلاء الإرهابيين في مكان ارتكاب جرائمهم».

صرح مسؤول أمريكي لشبكة إن بي سي نيوز يوم الأربعاء بأن وزارة الدفاع تستعد لإرسال قوات وأصول أمريكية إضافية إلى الشرق الأوسط، في حين بدأت الولايات المتحدة بإجلاء الأفراد الرئيسيين من أكبر قاعدة عسكرية لها في المنطقة تحسباً لضربة محتملة.

قالت منظمة العفو الدولية يوم الجمعة في

منشور على موقع X إن على المجتمع الدولي أن يتحرك «لإنهاء المزيد من المجازر بحق المتظاهرين في إيران»، داعية إلى عقد جلسات خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع العنف.

في الوقت الحالي، يبدو أن عمليات القتل الجماعي قد ردعت المتظاهرين، لكن من المرجح أن يواجه النظام اضطرابات مستقبلية لأنه لم يعالج الأسباب الجذرية للمظالم، بما في ذلك الاقتصاد المتردي، ونقص المياه، وانقطاع التيار الكهربائي، والقيود المفروضة على الحريات الاجتماعية، وفقًا لما يقوله المحللون.

«لقد انتصروا بالفعل في المعركة ضد شعبهم، لكنني أعتقد أنهم في النهاية سيخسرون الحرب»، هذا ما قاله سينا أزودي، مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، في مقابلة هاتفية.

أقر خامنئي يوم السبت بأن «الوضع الاقتصادي ليس جيداً، وأن سبل عيش الناس تواجه صعوبات حقيقية»، مضيفاً: «يجب على المسؤولين الحكوميين أن يبذلوا جهداً مضاعفاً وأن يتصرفوا بمزيد من الجدية والعزيمة».

باباك دهقان بيشه هو محرر دولي في قسم الأخبار الرقمية في شبكة إن بي سي نيوز، ومقره نيويورك

من الطفيلية كنشاط... إلى الطفيلية كطبقة حاكمة

قراءة مرجعية موسّعة في تحوّل بنية الاقتصاد السوداني

عمر سيد أحمد

ملخص

ينطلق المقال من تعريف محمد إبراهيم نقد لـ«النشاط الطفيلي» بوصفه علاقة اقتصادية مختلّة تعيش على الفائض دون إنتاجه، مؤكدًا أن الطفيلية ليست فسادًا أخلاقيًا فرديًا، بل بنية تعطل دورة الإنتاج. غير أن هذا المفهوم، رغم دقته تاريخيًا، لم يكن يستشرف تحوّل الطفيلية لاحقًا إلى منطق شامل يحكم الاقتصاد والدولة معًا.

قبل عام 1989، ظلت الطفيلية نشاطًا هامشيًا داخل اقتصاد مختل، يمكن نظريًا محاصرته بسياسات الدولة. لكن مع قيام نظام الإنقاذ، تحوّلت الطفيلية إلى جوهر إدارة الدولة، حيث أُعيد تشكيل المؤسسات العامة والمصارف والضرائب والتجارة الخارجية لخدمة شبكة ضيقة من المنتفعين، فأصبحت الطفيلية هي النظام نفسه لا استثناءً داخله.

يربط المقال هذا التحول بالجذر التاريخي للاقتصاد الريعي في السودان، القائم على تصدير المواد الخام دون تصنيع، ثم تعمّق مع البترول والذهب. كما شهدت البلاد تفكيكًا متعمّدًا للصناعات التحويلية، مقابل تشجيع الاستيراد والسمسرة، ما أسس لاقتصاد موازي واسع وهيمنة متزايدة للعسكر والمليشيات على الموارد، خاصة الذهب.

يخلص الكاتب إلى أن الطفيلية تطورت إلى طبقة حاكمة مكتملة تدير الدولة كشركة خاصة، وتعيد إنتاج الفقر والعنف لضمان بقائها. وعليه، فإن الصراع الحقيقي ليس ضد «الفساد» كعرض، بل ضد اقتصاد طفيلي حاكم، وأي مشروع للتعافي أو إعادة الإعمار يتجاهل هذه البنية محكوم عليه بالفشل.

لم يكن تعريف الراحل محمد إبراهيم نقد لما أسماه «النشاط الطفيلي» تعريفًا أخلاقيًا أو خطابيًا، بل توصيفًا اقتصاديًا-اجتماعيًا دقيقًا لنمط يعيش على الفائض الاقتصادي دون أن يسهم في إنتاجه أو تجديده، ويعطّل دورة الإنتاج والتوزيع بدل أن يكمّلها. فالطفيلية، وفق هذا التعريف، ليست انحرافًا فرديًا ولا فسادًا أخلاقيًا، بل علاقة اقتصادية مختلّة تفصل بين التملك والإنتاج، وتعيد توجيه الفائض خارج الدورة الطبيعية للاقتصاد

للاطلاع على الصياغة الأصلية لتعريف محمد إبراهيم نقد للنشاط الطفيلي، يُنظر الملحق المرجعي في نهاية المقال

غير أن هذا التعريف، على دقته في سياق منتصف الثمانينيات، لم يكن يتنبأ بحجم التحوّل البنيوي العميق الذي سيشهده الاقتصاد السوداني لاحقًا، حين انتقلت الطفيلية من كونها نشاطًا داخل الاقتصاد إلى منطق حاكم له، ثم إلى طبقة اجتماعية كاملة أعادت تشكيل الدولة نفسها.

الطفيلية قبل 1989: نشاط هامشي داخل اقتصاد مختل

في فترة ما قبل انقلاب 1989، ورغم حضور النشاط الطفيلي بأشكاله المختلفة—المضاربة بالعملة، التهريب، السمسرة، استغلال النفوذ—ظل هذا النشاط محدود الحجم نسبيًا، ويمكن عزله داخل قطاعات بعينها. لم يكن الاقتصاد السوداني آنذاك اقتصادًا طفيليًا في بنيته الكلية، بل اقتصادًا مختلًا تتخلله جيوب طفيلية نشأت في فراغات السياسات وضعف الرقابة، لا في صميم منطق الدولة.

كان بالإمكان، نظريًا، محاصرة هذه الأنشطة بأدوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية، لأن الدولة نفسها لم تكن قد أُعيد تشكيلها بعد لخدمة الطفيلية.

التحوّل الجذري: حين أصبحت الطفيلية منطق الدولة

مع قيام نظام الإنقاذ، حدث التحوّل الحاسم. لم تعد الطفيلية نشاطًا على هامش الاقتصاد، بل تحوّلت إلى منطق إدارة الدولة نفسه. جرى تفكيك مؤسسات القطاع العام لا بدافع الإصلاح أو الكفاءة، بل لإعادة توزيعها كغنائم سياسية داخل شبكة تنظيمية مغلقة.

تحولت المصارف إلى أدوات لتمويل الأنشطة غير المنتجة، والجمارك إلى بوابات للتهريب المنظّم، والضرائب إلى آلية انتقائية تُعفي الموالين وتُثقل المنتجين، بينما جرى تسخير الصادر والوارد، ثم البترول لاحقًا، لإعادة إنتاج الثروة داخل دائرة ضيقة من المنتفعين.

هنا لم تعد الطفيلية انحرافًا داخل النظام، بل أصبحت النظام ذاته.

الاقتصاد الريعي: الجذر التاريخي العميق للطفيلية

لم تنشأ الطفيلية في السودان من فراغ، بل وجدت أساسها المادي في منهج اقتصاد ريعي ظل سائدًا منذ ما قبل الاستقلال. فقد بُني الاقتصاد السوداني تاريخيًا على إنتاج سلع أولية للتصدير في صورتها الخام—القطن، والحبوب الزيتية، والصمغ العربي، والثروة الحيوانية—دون بناء سلاسل قيمة أو قاعدة تصنيع وطنية.

ومع دخول السودان مرحلة البترول في أواخر التسعينيات، لم يحدث كسر لهذا النمط، بل تعمّق. تحوّلت عائدات النفط إلى ريع مباشر للدولة، استُخدم في الإنفاق السياسي والأمني، لا في إعادة هيكلة الاقتصاد أو تنويعه. وحين وقع انفصال الجنوب وذهب معه الجزء الأكبر من الإنتاج النفطي، لم تُستخلص الدروس البنيوية، بل جرى البحث عن ريع بديل بالمنطق نفسه.

وهكذا دخل السودان لاحقًا عصر الذهب، بوصفه الريع الأسرع والأقل خضوعًا للرقابة، حيث استُخرج في معظمه خارج الأطر المؤسسية، وتحوّل إلى قناة رئيسية للاقتصاد الموازي، ومصدر تمويل مباشر للطبقة الطفيلية والتحالفات المسلحة. لم يكن الذهب خروجًا عن المنهج الريعي، بل استمراره في صورته الأكثر فوضوية.

تفكيك الصناعات التحويلية: سياسة مقصودة لا فشلًا عارضًا

بلغ هذا المسار ذروته خلال ثلاثة عقود من حكم الإنقاذ، حيث لم يقتصر الأمر على الاعتماد على الموارد الأولية، بل جرى تفكيك ممنهج للصناعات التحويلية الوطنية. أُضعفت صناعات النسيج والزيوت والأحذية والصناعات الغذائية عبر الخصخصة غير الشفافة، والإغراق بالواردات، وحرمانها من التمويل والطاقة والحماية الجمركية.

في المقابل، جرى الاعتماد شبه الكامل على

الاستيراد لتغطية الطلب المحلي، حتى في السلع التي كان السودان ينتجها تاريخيًا بكفاءة. ولم يكن ذلك خيارًا اقتصاديًا عقلانيًا، بل إعادة توجيه واعية للاقتصاد نحو ريع الاستيراد والسمسرة والعمولات—وهي المجالات التي شكّلت القاعدة الاجتماعية للطبقة الطفيلية.

الريع والأنظمة الشمولية: تحالف بنيوي طويل الأمد

ليس من قبيل الصدفة أن يقترن ترسّخ الاقتصاد الريعي بسيطرة الأنظمة الشمولية على الحكم. فمنذ الاستقلال عام 1956 وحتى اليوم، لم تتجاوز فترات الحكم المدني الديمقراطي مجتمعةً نحو أحد عشر عامًا، مقابل ما يقارب سبعةً وخمسين عامًا من الحكم العسكري أو العسكري–المدني.

هذه العلاقة ليست زمنية فحسب، بل بنيوية. فالاقتصاد الريعي يوفّر للسلطة الشمولية موردًا سريعًا ومركزيًا لا يحتاج إلى عقد اجتماعي قائم على الضرائب والمساءلة، بينما توفّر الدولة الشمولية الحماية السياسية والأمنية اللازمة لاحتكار الريع. هكذا يصبح الريع أداة لإضعاف المجتمع وشراء الولاءات، وتغدو الديمقراطية عائقًا أمام منطق الاقتصاد الريعي.

الاقتصاد الموازي: البنية التشغيلية للطبقة الطفيلية

في هذا السياق، تمدّد الاقتصاد الموازي لا بوصفه نتيجة ضعف الدولة، بل بوصفه الخيار الطبيعي للطبقة الطفيلية الحاكمة. فكلما أُفرغت المؤسسات الرسمية من مضمونها، انتقل النشاط الاقتصادي الحقيقي خارجها

تشكل اقتصاد واسع يقوم على التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي، والتهريب المنظّم، وتجارة الذهب والعملات، وتفريغ الصادر من عائداته، وتوظيف الحرب نفسها كفرصة اقتصادية. لم يعد هذا الاقتصاد هامشًا، بل أصبح القاعدة الفعلية التي تُدار عبرها الثروة والسلطة معًا

وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الموازي في السودان يشكّل ما بين 85–90% من مجمل النشاط الاقتصادي الفعلي، وتعمل داخله وتديره الطبقة الطفيلية من الأفراد والمجموعات التي فرختها عقود الإنقاذ الفاسدة. ولا يقتصر

هذا النشاط على فاعلين أفراد، بل تتسيّد الأجهزة والمنظومات العسكرية الرسمية، إلى جانب المليشيات، الجزء الأكبر من هذا الاقتصاد، خاصة عبر هيمنتها على إنتاج الذهب وتهريبه، سواء عبر المطارات بصورة رسمية أو عبر الحدود البرية. ويُقدَّر أن ما يقارب 95% من الكتلة النقدية المتداولة توجد خارج النظام المصرفي، وهو ما يؤكّد أن الاقتصاد الموازي لم يعد قطاعًا هامشيًا، بل أصبح المكوّن المهيمن على الاقتصاد السوداني ككل، ومحددًا رئيسيًا لعلاقات السلطة والثروة فيه.

الطفيلية كطبقة حاكمة مكتملة

بذلك، لم تعد الطفيلية مجرد مضارب أو سمسار أو فاسد، بل أصبحت طبقة اجتماعية كاملة تضم عسكريين ومدنيين، رسميين وغير رسميين، تدير الدولة بوصفها شركة خاصة، وتعيد إنتاج الفقر والندرة والعنف بوصفها شروط بقائها.

هذه الطبقة لا يمكن إصلاحها بأدوات مكافحة الفساد التقليدية، لأنها ليست استثناءً داخل الدولة، بل هي الدولة بعد أن أُعيد تشكيلها على مقاسها.

إعادة تعريف الصراع الاقتصادي

من هنا، فإن استدعاء تعريف محمد إبراهيم نقد اليوم لا ينبغي أن يكون حنينًا فكريًا، بل مدخلًا لإعادة تعريف الصراع الاجتماعي في السودان. فالصراع ليس ضد «الفساد» بوصفه انحرافًا، بل ضد اقتصاد طفيلي حاكم لا يعيش إلا على خراب الدولة والمجتمع معًا.

وأي مشروع للتعافي الاقتصادي أو إعادة الإعمار، يتجاهل هذا الواقع البنيوي، سيظل محكومًا بالفشل، لأنه يعالج الأعراض لا المرض.

ملحق مرجعي

محمد إبراهيم نقد – «حول الميزانية» مداخلة في الجمعية التأسيسية – ديسمبر 1986

من هم الطفيليون؟

قبل أن أنتقل للحديث عن الميزانية تفصيلًا، طُرح في هذه الجمعية سؤال: من هم الطفيليون؟ والميزانية في كثير من سياساتها وخطواتها تتحدث عن الحد من النشاط الطفيلي. أعتقد أننا نتفق حول التعريف اللغوي. فأي كائن حي يوصف بالطفيلية عندما يلتصق بكائن حي آخر ويبتدئ يمتص ما يمتصه لذاته ولا يتبادل معه منفعة. وهذا الكائن يصبح ما يمتصه لذاته، ولا يعطي البيئة التي حوله ما يساعد في تطور أو تنمية دورة الحياة فيها

في الاقتصاد، النشاط الطفيلي يعيش على الفائض الاقتصادي دون أن يسهم في إنتاجه أو تجديده أو تعميره أو في الخدمات الضرورية التي تساعد على اكتمال دورة الإنتاج والتوزيع

في الواقع السوداني، يمكن تقديم بعض النماذج. فالمضاربة والمتاجرة بالعملة كانت وما زالت شكلًا من أشكال النشاط الطفيلي. والتهريب وتجارة الشنطة أشكال أخرى. وبيع الرخص المصدق بها من وزارة التجارة، أو بيع كوتات المواد التموينية بالاشتراك بين البيروقراطية وبين الطفيليين الموجودين في السوق، وتخزين العيش والفحم وتجفيف السوق من السلع وافتعال الندرة ورفع الأسعار ومضاعفة الأرباح—هذا نشاط طفيلي موّلته بنوك، وبهذه الصفة يمكن وصفها بأنها بنوك لتمويل النشاط الطفيلي

وهناك من نالوا تسهيلات من المصارف للإنتاج الزراعي أو الصناعي، ثم حُوّلت هذه التسهيلات إلى عقارات أو تجارة أو إلى الخارج. وهذا شكل من أشكال النشاط الطفيلي

نموذج آخر هو استغلال المنصب الرسمي أو السياسي للاستحواذ على الأراضي السكنية، أو لتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية في مناطق السكن الفاخر، والمضاربة فيها. وكل ذلك لم يضف جديدًا للإنتاج أو للاقتصاد

كذلك استغلال أوجه الإحسان وعمل الخير، كبناء جامع أو مدرسة، حيث تُتحصل مواد بناء تفوق الحاجة وتُحوّل إلى عمارات وقصور فاخرة أو تُباع في السوق الأسود. وهذا نشاط طفيلي

موظف دولة محدود الدخل، في الخدمة المدنية أو القوات النظامية، تجد لديه فجأة منزلًا متعدد الطوابق. أو سياسي لم يُعرف عنه أنه مستثمر أو وارث، فتجده يمتلك آلاف الأسهم في بنوك أو شركات. ولا بد من السؤال: من أين له هذا؟ وهو بالضرورة نشاط طفيلي

الحائزون على عمولات الصفقات والاتفاقات التجارية والاقتصادية التي تعقدها الدولة... ولا نحتاج للحديث عن من باعوا بواخر البترول في عرض البحر. هذا كله نشاط طفيلي. وإذا لم يُجتث من جذوره، فسيظهر دائمًا بأشكال جديدة

مصادر وإحالات

محمد إبراهيم نقد، حول الميزانية، مداخلة في الجمعية التأسيسية، ديسمبر 1986

السودان.. هل يكسر «الانفتاح» قيود التبعية التاريخية؟

باشمهندس معاذ النور

ملخص

يتناول المقال موقع السودان الجغرافي الذي جعله عبر تاريخه عرضة لتدخلات إقليمية ودولية، ويطرح تساؤلاً محورياً حول التحول الراهن في سياسته الخارجية: هل هو رد فعل ظرفي أم محاولة واعية لكسر التبعية واستعادة القرار الوطني عبر الانفتاح على الغرب وإسرائيل.

يستعرض الكاتب إرث العزلة الذي فرضه نظام البشير، وما ترتب عليه من حصار اقتصادي خانق، وديون هائلة، وتراجع في التنمية، جعل السودان هشاً ومعرضاً للابتزاز، خاصة من قوى إقليمية استغلت ضعف الدولة وتغلغل المؤسسة العسكرية في السياسة.

يشير إلى أن ثورة ديسمبر 2019 مثّلت نقطة تحول، أعادت السودان إلى الساحة الدولية بعد رفع اسمه من قائمة الإرهاب، ودفعت نحو نهج براغماتي يقوم على الانفتاح كضرورة لإنقاذ الاقتصاد وتحديث القطاعات الحيوية، مع اعتبار العلاقة مع إسرائيل فرصة تقنية لفك الارتباط بالوصاية التقليدية.

يخلص الكاتب إلى أن تنويع الشراكات الدولية هو الضمان الحقيقي للسيادة، شريطة إدارة الانفتاح بشفافية ومشاركة شعبية، حتى يتحول من خيار نخبوي إلى مشروع وطني ينقل السودان من دولة تابعة إلى دولة مستقلة وقادرة على قيادة مستقبلها.

لطالما كان موقع السودان الجغرافي، كجسر يربط شمال القارة بشرقها، نعمة ونقمة في آن واحد. فبينما منحتنا هذه الأرض تنوعاً وموارد هائلة، جعلتنا أيضاً مطمعاً لقوى إقليمية ودولية سعت دوماً لضبط «البوصلة السودانية» بما يخدم مصالحها، لا مصالحنا. واليوم، يقف السودان أمام تحول دراماتيكي في سياسته الخارجية، منتقلاً من عقود الانغلاق الأيديولوجي إلى آفاق الانفتاح على الغرب وإسرائيل؛ فهل نحن أمام «ردة فعل» سياسية، أم استراتيجية واعية لاستعادة السيادة الوطنية؟

إرث العزلة والثمن الباهظ

لسنوات طويلة، دفع المواطن السوداني ثمن «الانغلاق» الذي فرضه نظام البشير. لم يكن وضع السودان في قائمة الإرهاب عام 1993 مجرد عقوبة دبلوماسية، بل كان حصاراً شاملاً خنق الاقتصاد، وجفف منابع الاستثمار، ورفع الدين العام لمستويات جنونية تجاوزت 200% من الناتج المحلي. في تلك الحقبة، تحولت السياسة الخارجية من أداة للتنمية إلى منصة للشعارات، مما جعل الدولة هشة وعرضة للابتزاز الإقليمي، خاصة من الجانب المصري الذي وجد في المؤسسة العسكرية ثغرة للتدخل في القرار الوطني.

الثورة وتصحيح المسار

جاءت ثورة ديسمبر 2019 لتكون بمثابة «زلزال» أعاد ترتيب الأولويات. ولم يكن رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب في 2020 مجرد نصر دبلوماسي، بل كان «بوابة عبور» لاستعادة مكانة البلاد في النظام الدولي. هذا التحول أجبر الخرطوم على إعادة التفكير في تحالفاتها القديمة، متبنية نهجاً براجماتياً يرى في الانفتاح على القوى العالمية، بما فيها إسرائيل، ضرورة وجودية لإنقاذ الاقتصاد المنهار وتحديث قطاعات الزراعة والطاقة والتكنولوجيا.

الانفتاح على إسرائيل: مصلحة أم تبعية؟

يثير الانفتاح نحو إسرائيل جدلاً واسعاً، لكن من منظور استراتيجي، يمثل هذا المسار فرصة تاريخية للسودان لفك الارتباط بالوصاية الإقليمية التقليدية. إن الحصول على تقنيات «الزراعة الذكية» وإدارة المياه والطاقة الشمسية بشكل مباشر، يعني أن السودان يبدأ في بناء قراره الاقتصادي المستقل، بعيداً عن ضغوط المحاور التي حاولت دائماً إبقاء السودان «حديقة خلفية» لمصالحها.

ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر هو «الشرعية الشعبية»؛ فغياب النقاش الوطني الشفاف حول هذه الخطوات يجعلها عرضة للتشكيك، مما يتطلب إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان أن يكون هذا الانفتاح خادماً للمواطن البسيط وليس لمجرد نخب سياسية.

تنويع الشراكات.. درع السيادة

إن الدروس المستفادة من تجارب دول كالمغرب والإمارات تخبرنا أن «قوة الدولة» تكمن في تنوع شراكاتها. السودان اليوم قادر على بناء علاقات متوازنة: الغرب للاستثمار، إسرائيل للتقنية، والجوار الإفريقي للتحالفات الأمنية. هذا التعدد هو الضمان الوحيد لمنع أي قوة إقليمية من الهيمنة على قرارنا الوطني عبر بوابة المؤسسة العسكرية.

خاتمة: شراء المستقبل

إننا لا نتحدث هنا عن مجرد تغيير في الوجوه الدبلوماسية، بل عن «إعادة بناء» للدولة السودانية على أسس حديثة. إن الانفتاح الاستراتيجي، إذا أُدير بمؤسسية وشفافية وبمشاركة شعبية حقيقية، سيعيد السودان كلاعب مستقل وقوي في المنطقة. الفرصة أمامنا الآن لنقل السودان من «دولة تابعة» إلى «دولة قائدة»، شرط أن نضع مصلحة السودان أولاً، وأخيراً، وفوق كل إعتبار

ابتلع المؤتمر الوطني حاضره ونصف مستقبله

«الاتحادي الأصل»... السباحة في بحرٍ من سراب

ملخص

يواجه الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل أزمة عميقة تتجاوز خلافات تكتيكية، إذ أصبح مختطفًا عمليًا من قوى داخلية وخارجية، وارتبط مصيره بمصير تحالفات وسياسات فقدت شرعيتها، ما جعل دوره التاريخي وتاريخه الرمزي مهددين.

أبرزت الأزمة ضعف مؤسسات الحزب السابقة، واحتكار القرار في دائرة ضيقة، ما أدى إلى تهميش القواعد وإضعاف الشراكة، فيما كشفت وثائق ومستندات داخلية عن محاولات نفوذ من مجموعة علاء الدين محمد عثمان لإعادة توجيه الحزب بعيدًا عن تاريخه وقواعده.

تم الإعلان عن خطة إعادة هيكلة شاملة تشمل توزيع السلطة داخل القيادة العليا، وتحديد المهام والصلاحيات، وتوسيع المشاركة داخل المجلس القيادي والمكتب التنفيذي، بهدف إعادة الحزبية المؤسسية، وتقليل الاحتكاك بين الرمزية التاريخية والحاجة إلى مؤسسات فعالة.

توصيات اللجنة الرسمية أشارت إلى خيارين: الإصلاح الجذري لضبط آليات القرار والشفافية، أو الانسحاب المنظم من الكتلة الديمقراطية للحفاظ على الهوية التاريخية للحزب، ما يجعل المرحلة المقبلة اختبارًا حاسمًا لمستقبل الحزب وموقعه في السياسة السودانية.

ليس مأزق الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل اليوم وليد لحظةٍ عابرة، ولا نتاج خطأٍ تكتيكي محدود، بل هو حصيلة مسار طويل من الانزياحات الصامتة، بدأت بالتنازل عن موقع تاريخي، وانتهت بالارتهان الكامل لمشروعٍ نقيض.

فالحزب الذي شكّل، لعقود، أحد أعمدة الدولة المدنية السودانية، وجد نفسه يخاصم أشواق قواعده، ويتبرأ عمليًا من ذاكرته، وهو يمدّ يده للتحالف مع الحركة الإسلامية، حتى باتت لغة بعض قادته لا تُميَّز عن خطاب الإسلامويين أنفسهم، وباتت مواقفه تابعًا مباشرًا لخيارات المؤتمر الوطني.

هذا التحول لم يقع فجأة.

جذوره تمتد إلى الانشقاق الأول في العام 1996 الذي قاده الشريف زين العابدين الهندي؛ انشقاقٌ لم يكن تنظيميًا فحسب، بل أخلاقيًا وسياسيًا، إذ كسر وحدة الموقف الاتحادي وفتح الباب—ولو دون قصدٍ كامل—أمام إعادة تعريف العلاقة مع السلطة الإسلاموية على أساس المشاركة لا المواجهة.

ومنذ تلك اللحظة، بدأ الحزب يفقد تدريجيًا بوصلته:

كل خطوةٍ نحو السلطة كانت خطوةً بعيدًا عن القواعد،

وكل تسويةٍ مع المؤتمر الوطني كانت خصمًا مباشرًا من رصيد التاريخ.

لكن قبل أن يصل الحزب إلى هذا القاع الرمادي، كان هناك مشهدٌ آخر، نقيضٌ كامل، محفور في الذاكرة الاتحادية، مشهدٌ لا يمكن القفز فوقه أو التعامل معه كذكرى عابرة.

كان الهتاف يسبق الصوت،

ويكاد يخلع جدران استاد الدامر قبل أن يبلغ المنصة.

المدرجات لم تعد تتسع لأجسادٍ جاءت من كل الجهات،

فصعد الناس أبراج الإنارة،

وتشبثوا بالحوائط،

كأنهم يخافون أن تفلت منهم اللحظة.

«حرّرت الكرمك يا عثمان

وكمان قيسان يا عثمان

صدام ناداك يتمنى مناك

وقرنق ناداك يا عثمان يتمنى مناك ... »

الهتاف يتدفق مثل سيلٍ جارف،

يختلط فيه التاريخ بالحلم،

والرمز بالحنين،

ثم ينفجر في لازمة واحدة تهز الفضاء:

عاش أبو هاشم... عاش أبو هاشم.

في تلك اللحظة، لم يكن الاستاد مجرد ساحة خطاب،

بل مسرحًا مكتمل الأركان،

تُعاد فيه صياغة علاقة السياسة بالشارع،

والزعيم بالجمهور،

والحزب بذاكرته العميقة.

ظهر محمد عثمان الميرغني بخطوات محسوبة،

مرتديًا قفطانه الرمادي المشغول بخيوط ذهبية خفيفة،

لا ترفًا ولا زهدًا،

بل مزيجًا يعكس شخصيته:

تقليدية صلبة،

وأناقة لا تبحث عن التصفيق.

لم يرفع يده كثيرًا،

ولم يبتسم طويلًا.

كان وجهه مشدودًا،

كأنما جاء ليقول ما لا يُقال عادة.

وحين أمسك بالميكروفون،

انخفض الهتاف قليلًا،

لا احترامًا للصوت،

بل ترقّبًا لما سيأتي.

والذي أتى لم يكن خطابًا عاديًا.

لجنة موسعة في «الاتحادي الأصل» توصي بالانسحاب من الكتلة الديمقراطية

لم يلجأ إلى الهتر،
ولم ينزلق إلى المهاترة التي اشتهرت بها خصومات السياسة في تلك السنوات.
لكنه، وللمرة النادرة،
ترك للغضب أن يظهر بلا رتوش.
كلمات قصيرة،
قاطعة،
تشبه الطلقات.
وفي ذروة الخطاب،
أطلق ما يشبه رصاصات الرحمة على جسد حكومة الوحدة الوطنية،
معلنًا بوضوح لا يحتمل التأويل:
لن نشارك في أي ائتلافٍ تكون فيه الجبهة الإسلامية طرفًا.
لم يسمّها صراحة،
لكنه وصفها بما كان كافيًا لإدانتها سياسيًا وأخلاقيًا:
«الشريك المُضر».
عبارة واحدة،
لكنها كانت كفيلة بإسقاط كل محاولات التجميل والتبرير.
ذلك الميرغني،
المعروف عنه طوال تاريخه السياسي تجنّب الصدام اللفظي،
وعدم الانجرار إلى كراهية معلنة،
لم يُخفِ هذه المرة نفوره العميق من جماعة الإخوان المسلمين،
ولا من الحزب الذي مثّلهم آنذاك.
لم يشتم،
لكنه قطع.
لم يصرخ،
لكنه حسم.
وحين انتهى الخطاب،
عاد الهتاف أقوى،
لا لأنه قيل ما يرضي الجماهير فقط،
بل لأنه قيل ما لم يجرؤ كثيرون على قوله علنًا.
في ذلك اليوم،
لم يكن استاد الدامر شاهدًا على مهرجان سياسي فحسب،
بل على لحظة فاصلة،
أعلن فيها زعيمُ تقليدي نهاية تسوية،
وبداية قطيعة،
أمام شعب كان يعرف أن الكلمات التي سمعها ستدفع السياسة ثمنها طويلًا.
وهنا تكمن المفارقة القاتلة.
ذلك الحزب الذي وقف في الدامر بهذا الوضوح،
هو نفسه الحزب الذي سيغلق لاحقًا الخط الفاصل،
ويفتح الأبواب للرمادي كي يبتلع الواضح.
بلغ هذا المسار ذروته حين قرر الاتحادي الأصل المشاركة في حكومات المؤتمر الوطني الأخيرة عام 2011 م.
لم تكن مشاركةً من موقع النِّدّية،
ولا محاولة إصلاح من الداخل،
بل كانت—في جوهرها—اندماجًا صامتًا في خطاب وسلوكٍ وسياساتٍ صاغها الإسلاميون.
هكذا تحوّل الحزب،
الذي كان يومًا كابحًا للمشروع الإسلاموي،
إلى مظلةٍ تمنحه شرعية رمزية،
وديكورًا مدنيًا لسلطةٍ أيديولوجية.
ومع سقوط المؤتمر الوطني،
سقط الاتحادي معه؛
لا لأن السقوط قدَرٌ محتوم،
بل لأن الحزب ربط مصيره بمصير سلطةٍ فقدت شرعيتها،
بدل أن يحتمي بشرعية تاريخه وقواعده.
اليوم، لا يواجه الاتحادي الأصل أزمة تحالفٍ فقط،
بل أزمة معنى.
فإما أن يستعيد موقعه الطبيعي في صف الدولة المدنية،
ويعيد وصل ما انقطع مع قواعدٍ ما زالت تحفظ الذاكرة،
ذاكرة الدامر وما قبلها،
أو يواصل السباحة في السراب،
حيث لا مرفأ
إلا الذوبان الكامل
في مشروعٍ لطالما كان—ولا يزال—
... نقيضه التاريخي.

ولأن الاتحادي—برغم كل ما أصابه—ينتمي إلى تلك السلالة النادرة من القوى السياسية

الراسخة، ذات الجذور العميقة والتاريخ المجيد، فهو حزب يمرض لكنه لا يموت. لم تكن هذه العبارة ترفًا لغويًا، ولا محاولة يائسة لبعث الأمل، بل توصيفًا دقيقًا لما يجري اليوم في أروقة الحزب، حيث يتحرك شيء ما، ببطء حذر، لكنه عنيد، كأنه غريزة بقاء قديمة ترفض الاستسلام.

حراكٌ يتخذ أكثر من اتجاه.

أولهما: إعادة هيكلة داخلية، لا تُطرح بوصفها إصلاحًا شكليًا، بل كمحاولة جادة لاستعادة قيادة حقيقية، قيادة تؤمن—دون مواربة—بأن الموقع الطبيعي للحزب ليس في المنطقة الرمادية، ولا في حضن "الكيزان"، بل وسط الجماهير، ووسط بقية القوى المدنية التي لم تهادن الإسلاميين يومًا، ولم تساوم على معنى الدولة المدنية.

موقفٌ يسعى إلى لملمة الشّتات، وتوحيد التيارات، وإعادة الحزب إلى ذلك الوسط الذي عُرف به تاريخيًا: كرمانة المشهد السياسي، لا ذيله ولا ظله، تمهيدًا لإعادة تموضعه خارج الكتلة الديمقراطية المقعدة، التي لم تُنتج سوى مزيد من العجز وتدوير الأزمة.

بهذه الأسئلة، حملنا أوراقنا، وقصدنا مجموعة من قيادات الحزب.

لم نجد نفورًا من النقاش، ولا تهربًا من مواجهة الواقع، بل وجدنا تحفّظًا واعيًا على النشر. فالحزب—بحسب تقديراتهم—لا يحتمل مزيدًا من التراشق الإعلامي، ولا حفلات تجريم هذا وتبرئة ذاك. غير أن مجموعهم، وبرغم اختلاف الزوايا، توقف عند عبارة واحدة، تكررت بصيغ متقاربة، لكنها حملت الصدمة ذاتها والمعنى ذاته:

«الحزب مختطف».

عبارةٌ موحية، فتحت الذهن فورًا على سؤالٍ واحد، لا ثاني له:

من الذي اختطف الحزب؟

هل هو جعفر الميرغني، نجل زعيم الطائفة الختمية ورئيس الحزب؟

ذلك الرجل الذي قاد الحزب في أحلك الظروف بحنكةٍ ودراية، وجمع—في مرحلة دقيقة—بين رئاسة الحزب ورئاسة التجمع الوطني الديمقراطي، ذاك التنظيم الواسع الذي أقلق النظام الإسلاموي لسنين عددا، وانتهى إلى اتفاق القاهرة في 16 يونيو 2005م؟

الرجل الذي لم يعد إلى السودان إلا مُكرهًا، بمعية جثمان شقيقه أحمد الميرغني، في نوفمبر 2008م، أي بعد ثلاث سنوات كاملة من توقيع الاتفاق؛ عودةٌ فسّرها كثيرون وقتها بوصفها تعبيرًا صامتًا عن عدم رضاه عن مآلات النهاية، وعن تسويةٍ لم تشبه أحلامه ولا تاريخ حزبه.

استبعدنا جعفر الميرغني سريعًا.

ليس تبرئة، بل قراءة في الطباع والسلوك. فالرجل—بحسب العارفين بدهاليز الحزب—شخصية هادئة، لا تسعى إلى المواجهة أو المصادمة، ظل على تواصل مع جميع التيارات، ويتعامل معها باحترام وتقدير بالغين، حتى في أشد لحظات الخلاف. لم يكن يومًا ذلك الذي يُمسك بالخيوط ليخنق بها التنظيم.

الكتلة متكلسة ويسيطر عليها عدد محدود ولم يعد البقاء فيها مجديا

إذًا... من المختطِف؟

جلسنا إلى قيادي بارز في الحزب، صاحب عبارات صريحة لا تعرف المواربة، في أحد مقاهي القاهرة. سألناه السؤال مباشرة، بلا مقدمات.

أرسل بصره بعيدًا، كأنما يبحث عن جملةٍ لا تُقال بسهولة.

تنهّد، تنهيدة قصيرة لكنها مثقلة، ثم قال:

«ابحث عن مجموعة علاء الدين... هي التي اختطفت الحزب».

وعلاء الدين— لمن لا يعرفونه — هو .

علاء الدين محمد عثمان، مستشار القائد العام للقوات المسلحة، الرجل الذي ظل يتحرك وسط الاتحاديين مستخدمًا نفوذه السلطوي، وعلاقاته الخارجية، وأيضًا المال، ليعيد تشكيل موازين القرار، لا عبر المؤسسات، بل من فوقها، ومن خلفها

وهنا، تكتمل الصورة القاتمة.
لم يكن الاختطاف انقلابًا صاخبًا، ولا استيلاءً فجًا، بل عملية بطيئة، ناعمة، تُدار بأدوات السلطة، وتُغلف بشعارات الحرص على الحزب، فيما يُفرَّغ من معناه، ويُعاد توجيهه بعيدًا عن تاريخه، وبعيدًا عن جماهيره.
هكذا، يصبح السؤال اليوم ليس فقط:
كيف أخطأ الاتحادي الأصل؟
بل: كيف يستعيد نفسه من قبضة الاختطاف؟
سؤالٌ مفتوح،
إجابته ليست في البيانات،
ولا في التسويات السهلة،
بل في معركة داخلية صامتة،
إما أن تعيد الحزب إلى مكانه الطبيعي كنقيض تاريخي للمشروع الإسلاموي،
أو تتركه يغرق أكثر،
في بحرٍ من سراب ..

من الهاتف...

فتح الرجل هاتفه، لا بعجلة ولا بتردد، وكأنه يدرك أن اللحظة قد تجاوزت حسابات الصمت. بدأ في إرسال المستندات واحدًا تلو الآخر: مذكرات داخلية تحمل تواقيع معروفة، رسائل متبادلة بين قيادات في مستويات مختلفة، محاضر اجتماعات لم تُنشر، تقارير لجان تقييم، وتوصيات صيغت بلغة تنفيذية واضحة، لا تشبه أوراق النقاش ولا تحتمل التأويل.
لم تكن هذه الوثائق مجرد انعكاس لخلافات عابرة، بل كشفت بوضوح ما يعتمل داخل أروقة الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في هذه المرحلة المفصلية. أخطر ما ورد فيها لم يكن في التفاصيل الصغيرة، بل في الاتجاه العام: مسار متكامل في طريقه للنفاذ، لا مجرد أفكار معلّقة أو بالونات اختبار.
توصيات قاطعة بإبعاد جعفر الميرغني عن رئاسة الكتلة الديمقراطية، مع تسمية بديل له وفق معايير تنظيمية جديدة. تأكيد مكتوب وصريح على أن معتز الفحل لا يمثل الحزب، ولا يحق له التحدث باسمه أو التعبير عن مواقفه. تصور كامل لهيكل تنظيمي جديد يعيد تشكيل جميع أجهزة الحزب، من القمة حتى القواعد، وفق رؤية مختلفة جذريًا عمّا ساد في السنوات الماضية. وأخيرًا—وهو الأخطر سياسيًا—توصية واضحة بالخروج من الكتلة الديمقراطية، باعتبارها عبئًا سياسيًا أكثر من كونها مظلة تحالف.

اللجنة: مجموعات تآمرت على جعفر الميرغني وسعت لعزله من رئاسة الكتلة

حملنا تلك المستندات، ولم نحتفظ بها كسبق صحفي معزول. انتقلنا بها إلى عدد من القيادات التاريخية للحزب، شخصيات عاصرت صعوده، وانكساراته، وانقساماته. لم يكن رد فعلهم مترددًا. جميعهم، بلا استثناء، جزموا بصحة الوثائق، وأكدوا أن ما ورد فيها يعكس نقاشًا داخليًا عميقًا، بلغ مرحلة الحسم، ولم يعد قابلًا للتأجيل.

«إعادة الهيكلة»

من بين تلك المستندات، برزت ورقة محورية بعنوان: «إعادة الهيكلة التنظيمية للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل». لم تكن الورقة بيان نوايا، ولا محاولة تجميلية، بل نصًا تأسيسيًا يُراد له أن يكون مرجعًا لإعادة بناء الحزب من الداخل.
لا يمكن التعامل مع إعلان إعادة الهيكلة التنظيمية للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل باعتباره خطوة إجرائية عادية، أو تعديلًا داخليًا محدود الأثر. ما جرى يتجاوز منطق "إعادة الترتيب" إلى محاولة واعية لإعادة ضبط البوصلة في حزب أنهكته سنوات التكلس، وتنازعته مراكز القرار، وتآكلت صورته العامة بفعل الارتهان الطويل لتحالفات أفقدته استقلاله التاريخي، وتركته معلقًا بين ما كانه يومًا وما صار إليه واقعًا.
أن تأتي هذه الهيكلة بقيادة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني يحمل دلالتين متلازمتين لا يمكن فصلهما. الأولى، حرص واضح على الإبقاء على المرجعية الرمزية والشرعية التاريخية التي ما تزال تمثل عامل

تماسك أساسي داخل الحزب، وركيزة معنوية يصعب تجاوزها في تنظيم تشكلت ذاكرته السياسية حول الزعامة والرمز. الثانية، إقرار ضمني—وإن لم يُعلن صراحة—بأن هذه المرجعية، على أهميتها، لم تعد كافية وحدها لإدارة حزب معقد، متعدد التيارات، يعمل في بيئة سياسية شديدة السيولة، تتطلب مؤسسات فعالة، وآليات قرار واضحة، ومسؤوليات محددة.

هذا التناقض بين الحاجة إلى الرمز، والحاجة إلى المؤسسة، هو جوهر الوثيقة، ومفتاح فهمها.

كسر احتكار القمة

يبرز هذا التحول بوضوح في تركيبة نواب الرئيس. فاختيار عبد الله المحجوب الميرغني، وجعفر الصادق الميرغني، وميرغني سليمان، والبروفيسور بخاري الجعلي، لا يبدو محصلة توازنات شكلية، بل محاولة مقصودة لإعادة توزيع السلطة داخل قمة الهرم التنظيمي.

هذا التشكيل يجمع بين الامتداد الأسري، والخبرة التنظيمية، والحضور الأكاديمي، في رسالة سياسية داخلية مفادها أن القرار لم يعد حكرًا على دائرة ضيقة، ولا على مسار واحد، وإنما ثمرة لتعدد زوايا النظر داخل القيادة العليا. وهو، في الوقت نفسه، محاولة لتخفيف الاحتقان الذي غذّته سابقًا مركزية القرار وضبابية الصلاحيات، حيث ظلت السلطة تُمارَس دون توصيف واضح، ودون محاسبة حقيقية.

المنحى ذاته يتكرر عند مستوى مساعدي رئيس الحزب. تسمية طه علي البشير للشؤون السياسية، والأمير أحمد سعد عمر لشؤون السلام، وبابكر عبد الرحمن للتنظيم والانضباط التنظيمي، تعكس إدراكًا متقدمًا لأحد أعطاب الحزب التاريخية: غياب الفصل الواضح بين المهام، وتسييل المسؤولية إلى حد يجعل المحاسبة مستحيلة.

ربط الأشخاص بالملفات هنا ليس تفصيلًا إداريًا، بل خطوة سياسية وتنظيمية تهدف إلى كسر ثقافة "الكل مسؤول ولا أحد يُحاسب"، وإدخال منطق التقييم القائم على الإنجاز لا الولاء.

قيادات: الحزب مختطف وبات تابعا للمؤتمر الوطني وينفذ اجندة لاعلاقة لها بقواعده

الاتساع المربك

عند الانتقال إلى هيئة القيادة، التي تضم نحو مئة عضو، تتبدى المفارقة الكلاسيكية بين الاتساع والفعالية. فمن جهة، هناك استيعاب متعمد لمختلف قطاعات الحزب وتياراته، في محاولة لاحتواء الغضب، وفتح المجال أمام تمثيل أوسع. ومن جهة أخرى، يُطرح سؤال جوهري: هل تملك القيادة القدرة على إدارة جسم بهذا الحجم دون أن يتحول إلى عبء بيروقراطي أو منصة رمزية بلا تأثير؟

الاتساع، في هذه الحالة، ليس فضيلة في ذاته. بل أداة محفوفة بالمخاطر، لا تنجح إلا إذا اقترنت بوضوح المهام، وتحديد الصلاحيات، ومنع تكرار تجربة الأجسام الكبيرة التي وُجدت سابقًا على الورق، وغابت فعليًا عن التأثير.

في قلب هذه البنية، يأتي المجلس القيادي بوصفه حلقة الوصل بين الرمز والقرار. يرأسه محمد عثمان الميرغني، وينوب عنه عبد الله المحجوب الميرغني، ويضم النواب والمساعدين والمستشارين، إلى جانب شخصيات محورية مثل محمد بن السيد محمد عثمان الميرغني، وأمين الميرغني، والشريف عبد الله المحجوب، وأحمد الباز، فضلًا عن المراقب العام والناطق الرسمي.

هذه التركيبة تهدف إلى جمع التأثير الأسري والتنظيمي والإعلامي داخل غرفة قرار واحدة، وتقليص تعدد مراكز النفوذ غير المرئية التي أضعفت الحزب، وحوّلت خلافاته الداخلية إلى صراعات مفتوحة.

الغياب المثير

أما المجلس الاستشاري، بعضويته التي تقارب ثلاثين من الكفاءات والخبرات العلمية والمهنية والسياسية، فيمثل اعترافًا متأخرًا بحاجة الحزب إلى استدعاء العقل المؤجل في صناعة القرار. غير أن قيمته الحقيقية ستظل

مرهونة بقدرته على تقديم رأي مستقل، وربما صادم، لا أن يتحول إلى واجهة معرفية تُستدعى عند الحاجة وتُهمَّش عند الاختلاف

ويبقى المكتب التنفيذي، بتكوينه من واحد وثلاثين عضوًا، هو قلب الهيكلة ومحكها الحقيقي. هنا، فقط، يمكن اختبار ما إذا كانت الوثيقة ستتحول إلى ممارسة. قيادته، وتوزيع قطاعاته، وتنوع أعضائه، تعكس محاولة للجمع بين الاستمرارية والتجديد، وبين الخبرة والدماء الجديدة.

في المحصلة، تكشف هذه المستندات أن ما يجري داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل ليس مجرد إعادة ترتيب داخلية، بل صراع عميق على المعنى، وعلى الاتجاه، وعلى سؤال الوجود نفسه:

هل يعود الحزب إلى جذوره كقوة وسط مدنية مستقلة، أم يظل رهينة لتوازنات أفقدته صوته ومكانه؟ هذا التحقيق لا ينتهي هنا. ما بين الوثيقة والتنفيذ، مسافة ستحدد مصير حزب كامل، لا مجرد قيادة.

الغياب المثير:

لا تقل الأسماء الغائبة في هذه الهيكلة دلالةً عن الأسماء الحاضرة. فإعادة التشكيل، كما وردت، تُبعد عمليًا عددًا من القيادات التي ظلت—لسنوات—محل اتهام داخل الأوساط الاتحادية بأنها لعبت دورًا مباشرًا أو غير مباشر في تعميق الخلافات الداخلية، وإدامة حالة الاستقطاب، وتكريس تعدد مراكز القرار خارج الأطر المؤسسية.

ويبرز في هذا السياق غياب أسماء مثل حاتم السر و**معتز الفحل** وغيرهما من القيادات التي ارتبط حضورها—في الوعي الاتحادي العام—بمرحلة اتسمت بالارتباك السياسي، وتغليب التكتيك الإعلامي، والانخراط في مسارات تحالفية ملتبسة، كثيرًا ما وُظفت لإعادة إنتاج الخلاف بدل احتوائه.

هذا الغياب لا يمكن قراءته بوصفه صدفة تنظيمية، ولا مجرد تدوير أسماء، بل يحمل رسالة سياسية واضحة مفادها أن القيادة

مجموعة علاء الدين محمد عثمان مستشار البرهان إن لم تبعد ستنهي دور الحزب التاريخي

الحالية تسعى—ولو تدريجيًا—إلى إغلاق فصل كامل من إدارة الحزب عبر الوجوه الجدلية، والانتقال نحو صيغة أقل صخبًا وأكثر انضباطًا، تُقدَّم فيها المؤسسية على المبادرات الفردية، والعمل الجماعي على النجومية السياسية.

غير أن هذه الخطوة، برغم أهميتها الرمزية، تظل سلاحًا ذا حدين. فمن جهة، قد تسهم في تهدئة المناخ الداخلي، وتخفيف حدة الاستقطاب، وخلق مساحة لإعادة الثقة بين القواعد والقيادة. ومن جهة أخرى، فإنها تضع الهيكلة الجديدة أمام اختبار صعب:

هل الغياب يعني تغيير المنهج أم مجرد تغيير الأشخاص؟

فإذا لم تُستكمل هذه الرسالة بإجراءات واضحة للضبط والمساءلة، وتحديد الصلاحيات، ومنع إعادة إنتاج النفوذ عبر القنوات الخلفية، فإن خطر عودة الخلافات بأسماء جديدة سيظل قائمًا. أما إذا نجحت القيادة في تحويل هذا الإبعاد الضمني إلى قطيعة واعية مع أسلوب إدارة الصراع القديم، فإن الهيكلة يمكن أن تشكّل بالفعل نقطة انعطاف حقيقية في مسار الحزب.

وبهذا المعنى، لا تكون إعادة الهيكلة مجرد إعادة ترتيب للصفوف، بل إعلانًا غير مباشر عن نهاية مرحلة، وبداية محاولة جادة—وإن كانت متأخرة—لاستعادة الحزب من داخله، قبل أن يفقد ما تبقى من رصيده التاريخي.

تحديات مابعد الهيكلة

ويمضي القيادي الذي فضّل حجب اسمه في حديثه لـ«أفق جديد» أبعد من ذلك، كاشفًا طبقة أخرى من التعقيد داخل مشهد الهيكلة الجديدة. فبرأيه، لم تأتِ هذه الهيكلة نظيفة من العيوب، بل اعتورتها مشكلات جوهرية، في مقدمتها طريقة الاختيار نفسها. إذ تمّت—كما يقول—بالتعيين لا بالانتخاب، وهو العيب البنيوي الذي ظل ملازمًا للحزب منذ فترة طويلة، ورسّخ ثقافة القرار من أعلى، وأضعف الإحساس بالمشاركة والمساءلة داخل القواعد.

ويضيف أن الإشكال لا يتوقف عند آلية الاختيار، بل يمتد إلى كيفية التعامل مع

القيادات القديمة التي وُضع الحزب بسبب ممارساتها ومواقفها موضع شبهة سياسية وأخلاقية في مراحل سابقة. فهذه القيادات—بحسب إفادته—لم تخضع لأي مساءلة حقيقية، ولم تُفتح في مواجهتها ملفات تقييم أو محاسبة، وإنما جرى الاكتفاء بإبعادها شكليًا من بعض أجهزة وهياكل الحزب، دون إعلان واضح أو قرار منشور يضع حدًا نهائيًا لأدوارها.

الأخطر من ذلك، كما يشير القيادي، أن هذا الإبعاد نفسه ظل ملتبسًا وغير مكتمل. فبعض هؤلاء لا يزالون حتى اللحظة يتحدثون باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في وسائل الإعلام والفضاء العام، رغم أنهم لم يعودوا يشغلون أي موقع تنظيمي داخله. ليس هذا فحسب، بل إنهم ما زالوا يحتفظون بذات المواقع التي يشغلونها داخل الكتلة الديمقراطية، وهي مواقع—كما يلفت—حصلوا عليها أصلًا بحكم مناصبهم السابقة داخل الحزب، لا بتمثيل جديد أو تفويض مستحدث.

هذا التداخل بين ما هو حزبي وما هو تحالفي، بين ما سقط تنظيميًا وما استمر سياسيًا، يطرح—في تقدير المصدر—سؤالًا مقلقًا حول جدية القطيعة مع المرحلة السابقة. فكيف يمكن الحديث عن إعادة تموضع، أو عن خروج من تحالفات مُربكة، بينما يظل الفاعلون أنفسهم حاضرين في المشهد، بذات الخطاب وبذات المواقع؟

ويخلص القيادي إلى أن العزيمة على اتخاذ مواقف حدّية وحاسمة في ما يتصل بخيارات الحزب الاستراتيجية لا تزال ضعيفة حتى الآن. فالإرادة السياسية—برأيه—لم ترتقِ بعد إلى مستوى النصوص المعلنة، ولا إلى حجم الأزمة التي يعيشها الحزب. ما جرى، في أحسن الأحوال، هو إدارة محسوبة للتناقض، لا حسمًا له؛ تأجيل للصدام، لا مواجهة معه.

بهذا المعنى، تصبح الهيكلة—كما يراها—خطوة إلى الأمام بنصف جسد، ونصف خطوة إلى الخلف في الوقت ذاته، وتبقى معلّقة بين رغبة معلنة في التغيير، وخشية عميقة من دفع كلفته كاملة.

تلويح بالانسحاب

يكشف مستند آخر ضمن ما تحصلنا عليه من مستندات حجم حالة التململ داخل الحزب، ويقول قيادي من ذوي الوزن الثقيل في الحزب تحدثنا اليه، ان المكتب التنفيذي في غالبه ضد الاستمرار في الكتلة الديمقراطية ويضيف في حديثه لـ» افق جديد» ان كل يوم يمر على الحزب، ىوهو في تحالفه الحالي مع مناوي وجبريل وغيرهم من المكونات الموجودة في الكتلة الديمقراطية يعد خصما عليه، حديث القيادي يتوافق تماما مع المستند آنف الذكر وهو تقرير حمل عنوان « دراسة عن الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية.

تململُ الحزب لم يعد همسًا في الكواليس، ولا تذمّرًا معزولًا في أوساط القواعد، بل بلغ مستوىً دفع المكتب التنفيذي في اجتماعه الذي انعقد في أغسطس الماضي إلى خطوة غير معتادة في تقاليد العمل الاتحادي: تشكيل لجنة رسمية لتقييم تجربة الحزب داخل الكتلة الديمقراطية. خطوة تعكس، في حدّها الأدنى، اعترافًا بأن ما جرى داخل هذا التحالف لم يعد قابلًا للاحتواء بالمعالجات الجزئية أو التبريرات السياسية المؤقتة.

اللجنة، التي شُكّلت بقرار تنظيمي، جاءت بعضوية تعكس ثقلًا سياسيًا وتنظيميًا داخل الحزب. ترأسها هشام زين العابدين، وضمّت في عضويتها أحمد الطيب المكابرابي، وعثمان حلمي عباس، وعبد الوهاب موسى، إلى جانب حافظ سيد أحمد حاج أحمد عضوًا ومقررًا. تشكيلة لم تكن عابرة، بل مقصودة، جمعت بين الخبرة التنظيمية، الى جانب تمثيل غير معلن لمختلف التيارات داخل الحزب بالإضافة الى المعرفة بتفاصيل عمل الكتلة، والاطلاع المباشر على ما دار داخل لجانها وغرف قرارها..

منذ لحظة تشكيلها، لم تُكلَّف اللجنة بإعداد تقرير شكلي، بل طُلب منها—بحسب مصادر مطلعة—تقديم تقييم صريح وغير مجامل لتجربة الحزب داخل الكتلة الديمقراطية: أين أصاب؟ وأين أخطأ؟ وما الذي كسبه؟ وما الذي خسره؟ والأهم: هل ما زالت هذه التجربة تخدم موقع الحزب وتاريخه، أم باتت عبئًا سياسيًا وتنظيميًا؟

شرعت اللجنة في عملها عبر مراجعة الوثائق، ومحاضر الاجتماعات، ومسارات اتخاذ القرار داخل الكتلة، إلى جانب الاستماع لإفادات ممثلي الحزب الذين شاركوا في هياكلها المختلفة. ولم يتأخر ظهور الخلاصات الأولى، التي سرعان ما تبلورت في توصيات واضحة وحادة، عكست حجم الفجوة بين ما كان مأمولًا من التحالف، وما آل إليه فعليًا.

خلصت اللجنة، في تقييمها العام، إلى أن أزمة الكتلة الديمقراطية ليست أزمة أشخاص بقدر ما هي أزمة بنية وإدارة قرار. فرغم الاتساع العددي للمكونات، ظلت آليات اتخاذ القرار محتكرة عمليًا داخل دائرة ضيقة، تمثلت أساسًا في اللجنة السياسية، التي تحولت—بحسب التقييم—إلى مركز سلطة فعلي، يتخذ قرارات مصيرية دون تفويض مؤسسي واضح، ودون الرجوع لبقية المكونات أو حتى لممثلي الحزب داخل الهياكل الرسمية.

وسجّلت اللجنة أن مؤسسات الكتلة، مثل المجلس الرئاسي واللجان المتخصصة، ظلت في كثير من الأحيان أجسامًا شكلية، جرى تجاوزها عبر اجتماعات غير معلنة، وبيانات وتصريحات لم تحظَ بتوافق داخلي. هذا الخلل البنيوي، بحسب التقرير، أضعف مبدأ الشراكة، وحوّل التحالف من منصة تنسيق إلى ساحة تنازع مكتوم.

وفي ما يخص موقع الحزبداخل الكتلة، أكدت التوصيات أن الحزب—رغم كونه العمود الفقري التنظيمي والسياسي للتحالف—تعرض لمحاولات تهميش ممنهجة، تمثلت في إقصاء ممثليه من بعض مسارات القرار، أو تحييد أدوارهم داخل اللجان، بدعم مباشر أو غير مباشر من مراكز نفوذ داخل اللجنة السياسية. كما رصدت اللجنة غياب آليات واضحة للمحاسبة والمراجعة، ما أدى إلى تراكم الأخطاء دون تصحيح، وإلى تآكل الثقة بين المكونات.

محاولة انقلابية

وتوقفت اللجنة مطولًا عند محطات مفصلية، مثل لقاء القاهرة في مطلع 2023، وميثاق السودان في مايو 2024، معتبرة أن إفشال هذين المسارين لم يكن نتاج ضعف موضوعي، بل نتيجة رفض داخلي منظّم لأي مشروع وحدوي واسع لا يخضع لهيمنة مجموعة بعينها داخل الكتلة. وهو نمط—بحسب التقرير—تكرر بصورة لافتة، وكشف عن أزمة عميقة في قبول الشراكة والتعدد.

أما أخطر ما ورد في التوصيات، فكان ما يتعلق بمؤتمر مايو 2024، الذي رأت اللجنة أنه شكّل محاولة واضحة لإعادة هيكلة الكتلة وعزل رئيسها عبر مسار إعدادي لم يُشرك فيه ممثلو الحزب. ورغم فشل المحاولة، اعتبرت اللجنة أن مجرد حدوثها يعكس انهيار قواعد الثقة، ويفتح الباب للتشكيك في جدوى الاستمرار داخل تحالف تُدار شؤونه بهذه الطريقة.

بناءً على ذلك، طرحت اللجنة مسارين لا ثالث لهما. الأول، إصلاح جذري يبدأ بإقرار ميثاق مؤسسي ملزم، وإعادة صياغة البرنامج السياسي، وضبط آليات اتخاذ القرار، وضمان الشفافية والمساءلة. أما المسار الثاني—وفي حال تعذّر الأول—فهو الانسحاب المنظم من الكتلة الديمقراطية، عبر بيان سياسي واضح يشرح الأسباب، ويحفظ كرامة الحزب، ويخاطب قواعده والرأي العام بصدق.

بهذه الخلاصات، لم تعد مسألة البقاء أو الخروج مجرد نقاش سياسي عابر، بل تحوّلت إلى سؤال استراتيجي يمس هوية الحزب وموقعه في معادلة الانتقال. سؤال بات مطروحًا على طاولة القيادة، مدعومًا بتقرير لا يكتفي بالتشخيص، بل يضع الأصبع مباشرة على موضع الخلل، ويطالب بقرار لا يحتمل المزيد من التأجيل.

الأستاذ محمود محمد طه النموذج الحي لشيطنة الاخوان المسلمين للتغيير

بثينة تروس

ملخص

يخاطب المقال جيلاً كسر هيبة الخطاب الديني التقليدي، وواجه الإسلام السياسي في ثورة ديسمبر، مستحضرًا فكر الأستاذ محمود محمد طه بوصفه مشروعًا تحرريًا سابقًا لعصره. قدّم طه فهمًا للإسلام يجعل الحرية حقًا أصيلًا للإنسان، مقترنة بالمسؤولية والعدالة الدستورية، في مواجهة القراءة الإقصائية التي تبناها الإخوان المسلمون.

تتساءل الكاتبة عن أسباب تغييب مشروع محمود محمد طه وتشويه سيرته، رغم إسهاماته المبكرة في قضايا الديمقراطية، والفيدرالية، والهوية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة. وتشير إلى خوف النخب من الاقتراب من فكره بسبب حملات التكفير والمحاكمات التي انتهت بإعدامه، ما جعل اسمه موضوعًا محاطًا بالمحاذير.

تبرز الكاتبة حياة طه كنموذج عملي للالتصاق بالناس، حيث عاش بين الكادحين، ونشر أفكاره في الشارع لا في الأبراج الأكاديمية، وحذّر مبكرًا من خطورة توظيف الدين للسلطة والثروة. وقد مثّل ذلك تهديدًا مباشرًا لمشروع الإسلام السياسي، الذي اعتمد على شيطنة دعاة التغيير وتشويههم.

تخلص إلى أن شيطنة فكر محمود محمد طه كانت جزءًا من استراتيجية أوسع للإخوان المسلمين لإجهاض التغيير، واستغلال إخفاقات النخب والثورة، وصولًا إلى إشعال الحرب وتمزيق المجتمع. ورغم ذلك، يؤكد المقال أن صراع طه لم يكن مع الدين ولا مع الشعب، بل ضد استخدام الدين أداة قمع، مؤمنًا بأن وعي السودانيين، وإن تأخر، لا بد آتٍ.

هذا المقال موجه إلى الجيل الذي لا يهاب التقدم العلمي والمعرفي، ولا يخشي أعمال الفكر الحر، ويتخذ من وسائل التواصل الحديثة مطيّة لفهم شؤون حياته، أولئك الذين كسروا رهبة عمائم رجال الدين، وفضحوا زيف الإخوان المسلمين في ثورة ديسمبر السلمية، حين تجرؤوا فأنزلوهم من علو المنابر، وكشفوا فسادهم أمام الناس. قد بشر رجل من رحم أرض السودان بأنكم طلائع التغيير، ذاك هو الأستاذ محمود محمد طه، الذي حين تهيب الفلاسفة مطالب الحرية خوفاً من الفوضى، قدم فهماً سمحاً عميقاً مفاده أن الحرية في الإسلام مطلقة، وهي حق أصيل لكل إنسان، بصرف النظر عن ملته أو عنصره. غير أن هذا الحق تقابله مسؤولية حسن التصرف

في الحرية، فلا تقيد إلا إذا عجز الفرد عن الوفاء بواجبها، بل وحتى حين تصادر، لا تصادر الا بقوانين دستورية، تحتكم الي الحق والعدل، وليس بانحراف الوعي الجمعي.

اليوم، في الذكرى الحادي والأربعين لاستشهاده، أن لكم أن تتساءلوا، لماذا حجبت عنكم حقيقة مشروعه الفكري؟ الذي عرضه للاعتقال ومحاكم الردة والتجريم السياسي حتي عتبات المشنقة والاعدام مبتسماً، ولماذا باتت سيرته موضوعاً يتجنبه البعض اتقاءً للسلامة؟ حتى أن كثير من أولئك الذين أُعجبوا بجده وسبقه في الاستنارة، من المثقفين والنخب الحريصين على إنسان الوطن، من الذين تركوا ميدان الفكر الديني للمهووسين، سرعان ما يستدركون بعبارة، ولكن! في محاولة غير معلنة للقول لسنا من تلاميذة فلا تحاكمونا بما حوكم به! وهو الذي كتب عن الفيدرالية في 1955 والديموقراطية، والهوية لشعب متعدد الثقافات والاديان، وفك التعارض البادي بين نصوص الاسلام واحتياجات الانسانية المعاصرة، بفهم النص وليس عنعنته، لتسهم أفكاره في معالجة مشاكل جيلكم الحاضر، تحدث عن الاشتراكية كسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، ونصر قضية المراة، برفع التمايز والمساواة التامة بين المواطنين من أوسع أبوابها.

أذن، فقد آن الأوان أن تنقبوا عن سر العداء والتشويه وتلك الـ (لكن)، وان تفكروا لمن توجه ضمنياً! ألغمار الشعب السوداني؟ ذلك الشعب الذي عاش الأستاذ محمود بين ظهرانيه، وكان أول سجين سياسي في الحركة الوطنية، شهدوا له بكمال الاخلاق والاتساق، عاش بينهم وهو المهندس منذ مطلع أربعينيات القرن الماضي، ملتصقاً بالكادحين والعمال، سكن بيوت الجالوص، وأكل طعام الفقراء، وإحساساً بآلامهم كتب (ساووا السودانيين في الفقر حتي يتساووا في الغني). لم تودع كتبه في رفوف الجامعات أو فخيم المكتبات، بل وزعت على رجال ونساء الشارع العام، تُشرح للأميين كما تناقش مع المتعلمين. وجاب البلاد محاضراً لأفكاره، صبورا شجاعا على المعارضة، طوافا بكل فجاج أرض السودان، ملتصقا بقضايا السودانيين وحاضرا في نشر الوعي بخطورة الاخوان المسلمين وما تنطوي عليه حقيقة استخدامهم للدين كوسيلة للحاكمية والمال.

ولسوف تجدون الإجابة حاضرة في الكيفية التي شيطن بها العقل الإخواني الإرهابي مطالب التغيير، وأجهض الثورة، عبر استثماره في اخفاقات الأحزاب، وعجزها عن تطوير أنظمتها، واحتكار زعاماتها للقيادة. كما أن أخفاق الحكومة الانتقالية البائن في اتخاذ القرارات المصيرية، وعدم وفائها بمطالب الثورة، أغرى الحركة الاسلامية بالاستثمار في تلك الهشاشة السياسية، فأشعلوها حرباً لَعينة مع مليشيات هي من صنع أيديهم ولا تقل عنهم في السؤ والاجرام، وبعداء غير أخلاقي، اجتمع فرقاء الإسلام السياسي في صعيد واحد، مع تجار الدين، ومستثمري الحروب، فباعوا سيادة الدولة في سبيل البقاء في السلطة واستدامة الفساد. واستخدموا العواطف الوطنية تحت لافتة ما سمي زوراً بحرب الكرامة، في معارك إعلامية صرفت عليها الأموال الطائلة، وتورطت فيها قوى استخبارات إقليمية ودولية، ذات أطماع معروفة في موارد البلاد، وتقسيمها، وتشريد أهلها. قد نجحوا في طمس وتغبيش المجال العام حول المطالب الجوهرية للشعب في الحرية والسلام والعدالة، حتى صارت المدنية والمناداة بايقاف الحرب سبة يتوارى من سوءاتها من كانوا يبشرون بها. وبسوء يفوق الظن العريض، فرقوا الشباب، وزرعوا الفتنة بينهم، ما بين الترهيب والترغيب، والاعتقالات، والتشريد، والتفرقة العنصرية، وبث الكراهية. وبتلك الوسائل، فرض على الشباب الانحياز لأحد طرفي الحرب، حتى لا يتوحدوا حول رؤية سودانية خالصة، لا تبرر العنف، ولا تعيد إنتاج الاستبداد، بل تؤسس لوطن يبنى بأيدي أبنائه، ليلحق بركب دول الجوار.

وهذه هي خلاصة الشيطنة الممنهجة التي حالت بينكم وبين معرفة الرجل وفكرته، فقد واجه الأستاذ محمود محمد طه وتلاميذه هذه الحملة وحدهم في الساحة، عزلًا، مكشوفين، بلا سند سياسي ولا حماية اجتماعية، في وجه تهم الردة والتحريض على القتل. واستخدمت جماعات الإسلام السياسي، مدعومةً بتحالفاتهم الظلامية، سلاح العاطفة الدينية لشعب محب للدين بفطرته، مستعينة بالأزهر ودعاته، ووعاظ الوهابية، وقضاةٍ عطّلوا ضمائرهم، وفقهاء باعوا ذمتهم بامواٍل السلطة. ومع ذلك كله، لم يكن صراع الأستاذ محمود مع الاسلام، بل مع توظيفه كأداة قمع، ولا مع الشعب، بل من أجله. ولذلك ظل إيمانه بالشعب السوداني ثابتا لا يتزعزع، ويقينه بأن وعيه وإن تأخر قادم.

السودان بين هدنة معلّقة ومعاناة مفتوحة ماذا بعد الرسائل الأمريكية؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرصد المقال دلالات التصريحات الأمريكية الأخيرة التي أكدت رفض الاعتراف بأي كيان موازٍ للدولة، وحصر التعامل الدولي في إطار الحكومة القائمة، مع التلويح بهدنة قريبة، ما يعكس محاولة لإدارة الأزمة لا حسمها، ويترك مصير السودان معلقًا وسط معاناة شعب منهك بالحرب.

يوضح الكاتب أن هذا الموقف الدولي يجمّد المسار السياسي عند حدود الواقع القائم، ويحوّل مفهوم الشرعية إلى أداة ضبط دولي تمنع التفكك، دون أن تفتح أفقًا لتسوية شاملة أو إعادة بناء حقيقية للدولة السودانية.

الهدنة المرتقبة، يراها الكاتب إجراءً اضطراريًا محدود الأثر، قد تخفف حدة القتال مؤقتًا، لكنها لا تعالج جذور الصراع، مع خطر أن تتحول إلى فرصة لإعادة التموضع العسكري، بينما يستمر المدنيون في دفع ثمن الخوف والجوع والنزوح.

يخلص إلى أن المقاربة الدولية الحالية قد تمنع الأسوأ لكنها لا تصنع السلام، تاركة نافذة أمل مشروطة بقدرة السودانيين على بناء موقف مدني موحد يفرض مسارًا سياسيًا جادًا، يحول المعاناة من عبء مفتوح إلى قوة تغيير حقيقية.

في لحظة يثقل فيها التعب كاهل السودانيين، جاءت التصريحات الأمريكية على لسان المبعوث بوليس لتضع حدًا للتأويل: لا اعتراف بكيان موازٍ للدولة، والتعاطي الدولي سيظل محكومًا بإطار الحكومة القائمة، فيما تمضي المجموعة الرباعية نحو هدنة قريبة. كلمات محسوبة بدقة، لكنها تترك سؤالًا مفتوحًا حول مصير بلد أنهكته الحرب، وشعب يدفع ثمن الإنتظار من دمه ولقمة عيشه.

هذه الرسائل لا تبشّر بحل قريب بقدر ما تكشف عن نهج لإدارة الأزمة. فرفض الإعتراف بأي سلطة موازية يعني عمليًا تجميد المسار السياسي عند نقطة بعينها؛ لا تقدم نحو تسوية شاملة، ولا انحياز حاسم لأي طرف. هو تثبيت للواقع القائم، مع محاولة لمنع انزلاق السودان إلى سيناريو التفكك القانوني والدستوري. في هذا السياق، تتحول "الشرعية" إلى أداة ضبط دولية أكثر منها مدخلًا لإعادة بناء الدولة.

أما الهدنة المتوقعة، فليست سلامًا بقدر ما هي هدنة ضرورة. وقف إطلاق نار محدود، ومسارات إنسانية مؤقتة، وخفض نسبي لحدة القتال، دون معالجة حقيقية لجذور الصراع أو إعادة هيكلة المشهدين السياسي والعسكري. الخطر الحقيقي أن تتحول الهدنة إلى استراحة لإعادة التموضع، تُدار خلالها الحرب بأدوات أقل صخبًا وأكثر استنزافًا، بينما يظل المدنيون عالقين بين خوف مؤجل وجوع مستمر.

الجانب الإنساني يبقى الحلقة الأضعف والأكثر إلحاحًا. فحتى لو صمتت المدافع مؤقتًا، لن يتوقف النزوح بين ليلة وضحاها، ولن تعود الخدمات المنهارة، ولن تُرمم الثقة المكسورة. المدن التي تحولت إلى مساحات نجاة مؤقتة ستظل تعيش على المساعدات، والريف سيبقى هشًا أمام أي انتكاسة أمنية. إن إدارة الأزمة دون خطة إنقاذ إنساني شاملة تعني ببساطة إطالة عمر المعاناة، لا تخفيفها.

في العمق، تكشف التصريحات الأمريكية عن مقاربة دولية ترى السودان ملفًا ينبغي احتواؤه لا حسمه، وإدارته لا معالجة أسبابه. هذه المقاربة قد تمنع الأسوأ، لكنها لا تصنع الأفضل؛ فهي تؤجل الانفجار بدل تفكيكه، وتراهن على إنهاك الأطراف بدل فرض مسار سياسي جاد يضع المدنيين في قلب الحل لا على هامشه.

ومع ذلك، لا تخلو اللحظة من نافذة ضيقة للأمل. فالإرهاق العام، واتساع الوعي الشعبي بكلفة الحرب، وتراجع الرهانات على الحسم العسكري، كلها عوامل قد تدفع نحو ضغط داخلي حقيقي لوقف النزيف. غير أن هذا الأمل يظل مشروطًا بقدرة السودانيين على بناء موقف مدني جامع، يفرض نفسه على الداخل والخارج معًا، ويكسر معادلة أن مصير البلاد يُدار من فوق رؤوس أهلها.

الأيام القادمة، إذن، لا تحمل وعد الخلاص السريع، لكنها قد تحدد اتجاه البوصلة: إما هدنة تتحول إلى بوابة سلام حقيقي بإرادة سودانية وضمانات دولية جادة، أو هدنة تُستهلك في تدوير الأزمة، بينما يواصل السودانيون العيش في منطقة رمادية بين الحرب والسلام. وفي هذه المساحة القاسية، يبقى السؤال الأخطر معلّقًا: هل تتحول معاناة الناس إلى قوة تغيير، أم تظل مجرد أرقام في تقارير تُدار بها الأزمة إلى أجل غير معلوم؟

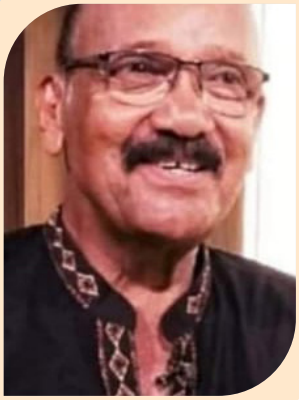

الاتجاه الخامس

التكنوقراط العسكريين!!

د كمال الشريف

ملخص

يقارن المقال بين تجارب ما بعد الحروب في غزة وسوريا والسودان، مشيرًا إلى أن القاسم المشترك بينها هو غياب الهوية والبرنامج السياسي الواضح لما بعد الحرب، ما يجعل الصراعات بلا أفق ويهدد بتكرار العنف والفوضى.

يرى الكاتب أن التجربة السورية قدّمت نموذج "التكنوقراط الإسلامي" الذي ركّز على إعادة بناء الدولة عبر متخصصين لا متحزبين، بينما فشلت محاولات السودان في تشكيل حكومات تكنوقراط حقيقية بسبب سيطرة الفساد والتمثيل الشكلي وغياب الكفاءة.

يوضح أن العسكريين في السودان لا ينوون الحكم المباشر، بل التحكم في السلطة، مع رفضهم لأي بديل مدني مستقل، وفي ظل غياب قوى سياسية ببرامج واضحة، يتعمق الفراغ السياسي وتضعف فرص الحل الوطني.

يخلص الكاتب إلى أن المجتمع الدولي قد يتجه لفرض نموذج "التكنوقراط العسكريين" كحل مؤقت لإدارة السودان، بواجهة مدنية وتحكم عسكري فعلي، مرجحًا بروز هذا السيناريو إذا استمر الوضع الراهن.

أعلنت أمس الأول في قطاع غزة الحكومة التي كونت من قبل لجنة شرم الشيخ التي يتزعمها الرئيس ترامب التي سمى لها رئيس لجنة وليست رئيس حكومة .. هي نفس التجربة أو نفس المشروع الذي قدم لسوريا من خلال خطة طويلة المدى كانت دراستها قبل الإطاحة ببشار الأسد وجاءت حكومة الجولاني من بعد دخوله الي قصر الأسد خلال 4 ايام والرجل كان يعرف عنه سيرة إرهابي أقام وحارب في كل أنحاء الحرب السوريه التي كانت غير معروف هويتها وغير معروف برنامج المنتصر فيها مثلها مثل حرب السودان التي بدأت بأسباب صنعوها وهي كانت مخزنة ولم تتحرك للمصنع حتي تدور وقام البعض بادراتها وهو لايعرف كيف يوقفها. وكيف ينهيها وأطراف الحرب في سوريا كانت مختلفة الأسباب من يقول لاقامة دولة الاسلام ومن يقول الخلافة الإسلامية في امارة الشام الإسلامية ومن يقول انه يجاهد من أجل إسقاط العلويين وحرق آل الأسد الى يوم الساعه ...

وكلها تعطيك نفس انطباع تحليلك للحرب في السودان انها حرب بلا هوية ويتبناها نماذج من الناس لاهوية لهم والهوية المقصودة هنا هي هوية الخطه أو البرنامج او الاستراتيجية التي سوف توقف بها الحرب والتي تحكم الشعب بها بعد ايقاف الحرب أو التي يمكن من خلالها الناس تتجنب قيام حرب أخرى قيام مليشيات أخرى تطالب بمطالب تبقى على جزء من السودان أو أجزاء من السودان في حرب أو صراع أو حتى يبقى مأوى لإجرام فتاوي حكم مختلفة كما فعلت داعش وغيرها في سوريا والعراق أول أيامها

وكان هذا من الأسباب الرئيسيه في نجاح فكرة أو مشروع أن يكون أحدهم من التكنوقراط الإسلاميين نعم الجولاني في حسابات التنظيمات السياسيه هو من تكنوقراط الاسلاميه والرجل حتى الآن ملتزم بحياء الاسلاميين في حركتة وحتى حديثه ولكن برنامجه الحكومي هو إعادة بناء البرنامج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في سوريا وهذه مهمة متخصصين وليست متحزبين أو متطرفين او عرقيين كما يحدث في محاولات السودان بأن تكن حكوماته تكنوقراط ولكنك تتفاجأ بأنها من مجموعة عرف عنها إدارة فساد مثلاً أو تمثيلاً جغرافيا لاينتمي لجغرافية المنطقه التي جاء منها حتي يصلحها ويعرف كيف يعمر ها

وتعود الكرة مرة أخرى للعسكريين وهؤلاء على فكرة مشروعهم لم. لن يتغيير إطلاقاً لأنهم يعتبرون أول من في السودان اصبح تحت اسم كلية 1925 ولهذا لايعترفون بمسمى جامعي مدني اخر مهما كان ...

إذن هل تتوقع أو نتوقع نحن من خلال بحث مجموعة الرباعية ومن معها من دول العالم وبعد إزاحة الإمارات منها وهذا سوف يتم قريباً وتصبح دور مراقب وذلك من خلال تقسيم الادارات في السودان وهذا من ضمن برامجها في السودان منذ زمن ولها أملاك وأراضي ومشاريع بشهادة بحث كاملة ومرفوع سعرها كاملاً للحكومة وهذا للعلم

هل من الممكن أن تضع الرباعية. ومن معها من غير ابوظبي لجنة تكنوقراط لحكم السودان من أهل السودان في مرحلة قريبة مع عدم وجود هوية أو شخصيات سياسيه أو وطنية تناقش من أجل ايقاف الحرب وتدير المشروع كاملاً قبل إيقاف الحرب وسنين الهدنة ووصول تجارة المساعدات حدها ويبقي المعروض من المساعدات أكثر من المطلوب

يمكن أن يحدث ذلك في الحالة التي نحن فيها الآن بعدم وجود محاورين وعدم وجود هويات وبرامج للنقاش ويمكن في نهاية الأمر الذهاب الى مايسمى بتكنو قرا ط ا لعسكر ين علي أساس أن عسكر السودان .. برنامجهم للحكم المدني بأنهم لا يحكمو ن ولكنهم يتحكمون وقبل خريف 2026 .. نشوف

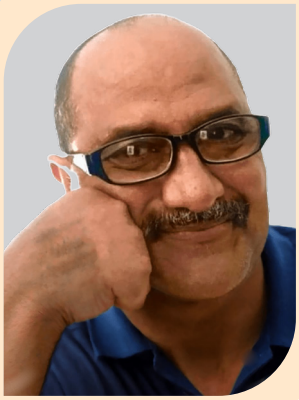

عن العلاقة بين القراءة والكتابة

عثمان يوسف خليل

ملخص

يناقش النص العلاقة بين القراءة والكتابة، مسلطاً الضوء على التساؤل القديم: أيّهما يسبق الآخر؟ ويشير إلى أن السؤال ليس عن ترتيب زمني، بل عن فهم كيف يتشكّل الوعي وعلاقة الإنسان بالتلقي والفعل.

القراءة، بحسب النص، غالباً تسبق الكتابة، لكنها ليست مجرد مطالعة الكتب، بل قراءة العالم والتجربة والحياة اليومية. الإنسان يقرأ الوجوه والحكايات والخوف والفقد قبل أن يكتب، ومن هذا الفهم يولد التدوين والتنظيم الذاتي للأفكار.

مع ذلك، القراءة وحدها لا تصنع كاتباً؛ فلكي يتحول القارئ إلى كاتب، يحتاج إلى حساسية خاصة تجعله يواجه أسئلته الداخلية ويحوّلها إلى كتابة، ليس بدافع الواجب، بل كضرورة وجودية للتعبير عن الذات أو حماية الداخل.

يختم الكاتب بأن القراءة والكتابة ليستا متوازيتين، بل حركة متبادلة بين الداخل والخارج؛ نقرأ لفهم العالم ونكتب لفهم أنفسنا. القراءة حرفة تحتاج للصبر والتأمل، والكتابة وسيلة لاستمرار التفكير وفتح آفاق جديدة، مما يجعل العلاقة بينهما عملية حية ومتجددة.

اولاً القراءة والكتابة: أيّهما يخلق الآخر؟

لسنا من الذين يدّعون الانتماء إلى قبيلة المثقفين، لكننا نقترب منها بشغف التعلّم لا برغبة التمركز. نتثاقف علّنا نلحق بقطارهم، ولو في عربة متأخرة، للنهل من الأسئلة قبل الأجوبة. في صالون افتراضي واسع، امتدت أطرافه إلى جهات الأرض الأربع، اجتمع أصدقاء فرّقتهم الحياة ثم أعادتهم الذاكرة، ودار بينهم نقاش قديم متجدد: أيّهما أسبق، القراءة أم الكتابة؟

السوال اعلاه قد يبدو بسيطاً، لكنه في عمقه سؤال عن المعرفة ذاتها وعن معانيها. بل عن الكيفية التي يتشكّل بها الوعي، وعن العلاقة بين التلقّي والفعل. هو قريب في روحه من ذلك السؤال الفلسفي العنيد: أيهما وُجد أولاً، البيضة أم الدجاجة؟ لأن الإجابة هنا ليست تقريراً نهائياً، بل نافذة على طريقة تفكيرنا.

القراءة، على الأرجح، تسبق الكتابة. لكن ليس بالمعنى المدرسي الضيق. الإنسان يقرأ العالم قبل أن يدوّنه: يقرأ الوجوه، السلطة، الخوف، الحكايات الشفهية، الفقد، والانكسار. القراءة الأولى ليست في الكتب، بل في التجربة. أرسطو حين تحدّث عن قابلية العقل، لم يكن يقصد فراغه، بل استعداده الدائم للاكتساب. ومن هذا الاستعداد تولد الكتابة لاحقاً، كمحاولة لتنظيم ما فاض عن الاحتمال.

غير أن القراءة، مهما اتسعت، لا تصنع كاتباً بالضرورة. كثيرون يقرؤون، وقليلون يُدفعون إلى الكتابة. الفارق ليس في المعرفة، بل في الحساسية. نيتشه حين قال إن من يكتب بدمه يُقرأ جيداً، لم يكن يمجّد الألم، بل يشير إلى التجربة الحية. الكاتب ليس من يعرف أكثر، بل من يشعر أكثر، ومن لا يستطيع أن يترك الأسئلة معلّقة في داخله دون محاولة قولها.

وهل الكتابة ضرورة؟

ليست ضرورة عامة، ولا واجباً أخلاقياً. العالم لا يتوقف إذا صمتنا. لكنها عند بعض الناس ضرورة وجودية. كافكا كتب ليحتمي من نفسه، وسارتر كتب بوصف الكتابة التزاماً تجاه العالم. بين النجاة والالتزام، تتعدد أشكال الكتابة، لكنها تظل فعلاً داخلياً لا قراراً عقلانياً.

اللحظة الفاصلة بين القارئ والكاتب ليست لحظة طموح، بل لحظة فشل. فشل القارئ في الاكتفاء بما يقرأ. ليس لأن النصوص ناقصة، بل لأنها لم تعد تحتمل أسئلته الخاصة. هنا تبدأ الكتابة. غادامير يرى أن الفهم الحقيقي هو اندماج أفق القارئ مع أفق النص. وعندما يضيق هذا الاندماج، لا يبقى أمام القارئ إلا أن يفتح أفقه الخاص، أن يكتب.

القارئ الحقيقي ليس متلقياً سلبياً. القراءة فعل مشاركة، وربما مخاطرة. حين نقرأ بعمق، نضع ذواتنا على المحك، ونسمح للنص أن يعيد ترتيبنا. بول ريكور يرى أن النص لا يمنح معناه دفعة واحدة، بل بقدر ما يسمح القارئ لنفسه بأن يُساء فهمه أولاً. القراءة هنا ليست بحثاً عن الطمأنينة، بل استعداد للتغيّر.

هل القراءة حرفة؟

نعم، بمعناها العميق. هي ذائقة تُصقل، وقدرة على التمييز، ومهارة في الشك. ليست كل قراءة فهماً، كما ليست كل كتابة فكراً. القراءة الحقيقية تدرّبنا على التوقف، على الإنصات، وعلى مقاومة الإجابات السهلة.

وفي زمن الإنترنت، لم تمت القراءة، لكنها فقدت صبرها. صرنا نقرأ كثيراً ونفهم قليلاً. تغيّر الشكل، وتسارع الإيقاع، وبقي التحدي كما هو: كيف نحافظ على العمق في عالم لا يمنح الوقت؟ المشكلة ليست في الوسيط، بل في علاقتنا بالمعنى.

في النهاية، القراءة والكتابة ليستا خطّين متوازيين ولا طرفين متقابلين، بل حركة دائبة بين الداخل والخارج. نقرأ لنفهم العالم، ونكتب لنفهم أنفسنا. وربما لهذا السبب سيظل السؤال مفتوحاً، لأن الأسئلة المفتوحة وحدها هي التي تُبقي التفكير حيّاً، والصالون مضاءً، والكتابة ممكنه..

وهذه دعوة صادقة للقراءة والكتابة مع مودتي

حكاية من بيئتي (20)

الرتينـــة

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يسرد النص حكاية وصول الكاتب وفريقه إلى قرية ريفية، حيث استقبلهم الأهالي بحفاوة، ودار تواصل إنساني عميق قاده سؤال بسيط عن إشعال "الرتينة"، كشف علاقة الكاتب بالريف وأعاد إليه ذاكرة الطفولة والحياة المدرسية المرتبطة بضوء هذا المصباح.

تتحول لحظة إشعال الرتينة إلى مشهد جماعي نابض، يمتزج فيه الضوء بالغناء والتراث، لتغدو الرتينة رمزاً للمعرفة والدفء والوجدان السوداني، وحاضنة للذكريات الثقافية والتعليمية التي شكّلت الوعي الجمعي في الريف.

يوضح النص كيف استُخدمت الرتينة كمدخل لبناء الثقة وتمرير رسائل بيئية وتنموية، عبر التعلم بالممارسة والمشاركة، في تجربة جسّدت قيمة الريف كحافظ للهوية، ومصدراً للأخلاق والتعايش والبساطة، في مقابل إهمال الدولة والمؤرخين له.

يخلص الكاتب إلى أن الريف هو أساس التنمية الحقيقية، وأن تطويره لا يعني تقليد المدينة، بل تحسين نوعية الحياة بالاعتماد على المشاركة المجتمعية والمعرفة المحلية، مؤكداً أن الرتينة لم تكن مجرد أداة إضاءة، بل رمزاً للضوء، والتعليم، والوعي، والطريق نحو المستقبل.

لا علاقة لذلك النهار الساخن الصاخب، واللاندروفر يطوي الأرض ذات التضاريس القاسية، وهذا الليل البارد اللطيف، والدفء والحميمية تعمر دار (عم سيد)، حيث أن كل القرية كانت في استقبالنا. وبعد قليل دار حوار باللغة النوبية بين مضيفنا، وعدد ممن عرفت فيهم لاحقاً أنهم مجموعة (اللجنة). وهكذا ظللنا نحدّث بهم طيلة أسبوعي العمل. ومن بين فريقنا المكون من سبعة أفراد اختارني (العم سيد) ليطرح علي السؤال المباغت. ولعله بحكم خبرة السنوات هنا وفي عدد من الدول الأوربية، وبعد أن أطلع على أوراقنا الرسمية استشف مدى علاقتي بحياة الريف.

- يا أستاذ تعرف تولّع (الكلوب)؟

حومّت المفردة في ذاكرتي لثوانٍ قليلة، بينما انطلق لساني في ثقة.

- نعم.

ورغم أن الـ(كلوب) لم تحط على سطح ذاكرتي لتتوافق مع أي من أدوات الإضاءة التي عرفت طيلة ثلاثة عقود، لكنني كنت موقناً أنه لن يكون غريباً إلا بالاسم، وبالفعل.

كان المساء صاخباً، وقلبي الريفي يألف المكان والوجوه بلا عناء، ويأنس هذه المحبة التي تحفنا، وشغف الأطفال يدفعهم للإقتراب منا حد الملامسة. ولعل ما دار بيني وبين (العم سيد) لم يصل إلى آذان الكثيرين، لكن العيون تبعته وهو يضع أمامي صندوقين جديدين من الكرتون، ثم يعود ليأتي بجالون حديدي عليه ماركة إحدى شركات البترول العاملة وقتها، وقنينة داكنة اللون تخبئ ما بداخلها.

تحلق الجميع حولي وأنا أجلس على الأرض، وبمهارة من عرف الأمر قبلاً أخرجت أجزاء (الرتينة) وبدأت في تركيبها مستخدماً ذلك المفتاح النحاسي متعدد الاستخدامات، وصور من أيام الطفولة تمر بخيالي، المذاكرة الليلية، و مسؤ و لية إشعال الرتينة، وتلك العناية التي نوليها لها حتى نقوم بتعليقها في ذلك (الشنكل) المتدلّي من سقف الفصل. حينها كان الحضور للمذاكرة الليلية أمراً لا خيار لنا فيه، وكذا نشاط الجمعية الأدبية الأسبوعي، وحفلات بداية ونهاية العام. وفي كل تشكّل الرتينة أهمية قصوى، مثلما شكلت الوجدان السوداني من خلال الأغنيات والمنتجات الأدبية، والاحتفاء بها حد تسمية الأسر لبناتهن بها.

كنت مأخوذاً بصمت الناس حولي لأحدثهم وأنا أعمل عن علاقتنا بـ(الكلوب) والذي هو في لغتنا (الرتينة) التي يعرفونها غناء و...

اللالاية لألأ جبينا
الضواية ضي الرتينة

فانفلتت إحدى الفتيات تغنيها في مرح، ليسبغ صوتها الدافئ على اللحظة بعداً عذباً.

يقولو جافية نقول حنينة
يقولو جاهلة نعد سنينا

كنت حينها قد فرغت من التركيب، وصببت في خزان الرتينة القدر الكافي من الجاز الأبيض (الكيروسين)، ثم عطنت الشبكة الناعمة (الشاشة) في المحلول الأزرق بعد أن عبأت الأبريق البلاستيكي الصغير من القنينة داكنة اللون، وقلت لهم أن هذا (سبيرتو) وهو سائل كحولي يساعد على الاشتعال. ثم قدحت النار، لتحترق الشبكة، وحين اسودت، صدرت عن المتابعين همهمات حزينة، وتطايرت عبارات تعني أن الأمر لن ينجح. وبما تعلمناه من عناية كبست برفق الهواء في خزان الوقود، وأدرت مقبض (الفونية) لينبثق الكيروسين، ويتوهج المكان بالضوء، فتنقلب الهمهمات إلى آهات فرح غامر، وصفق البعض بيديه حين عاد صوت الفتاة..

اللالاية لألأ جبينا
الضواية ضي الرتينة
همس في أذني (العم سيد)..

- أردت لك أن تكتسب مكانة في قلوب هؤلاء ليسمعوا لك حين تحدثهم عن الرسائل البيئية التي جئتنا بها. ثم علا صوته طالباً أن يتبرع إثنان من الشباب ليتعلما كيفية إشعال الرتينة. وبالفعل بدأنا الدرس العملي في الكلوب الثاني، بعد أن تقدم نحوي المساعد

الطبي وأحد المعلمين حديثي العهد بالمهنة.

كانت (الرتينة) لدينا، وحتى آن قريب واحدة من الضرورات، ويعدّها البعض من رموز الرفاهية الاجتماعية، فمن يستطيع أن يوفر لابنائه رتينة للمذاكرة فذلك ذو جاه، كما كانت تزيّن المتاجر. وأذكر أنه حين كنا نُبعث للمتاجر لاستجلاب أغراض الأسرة مساء، نتسابق للإمساك بحبل المروحة الكرتونية المعلقة في السقف، تخفّف عن صاحب المتجر سخونة الجو، مضافاً إليها السخانة المنبعثة من الرتينة، بوصفها نسيج مشبع بأكاسيد الثريوم والسردوم الذي يولّد الضوء الساطع.

(الرتينة) الاسم معرّب عن المفردة (Retina)، مثل العديد من المفردات الأجنبية التي أصبحت جزءاً من قاموسنا اليومي، وهي تعني الشبكة، أو قميص الغاز لدى البعض. وكانت مصابيح الغاز قد استخدمت في شوارع المدن قبل دخول الكهرباء لدينا، وفي شوارع أوروبا وأمريكا حتى أواخر القرن التاسع عشر، ولا زالت مستخدمة في بعض الأرياف البعيدة، التي لم تغزوها موجات التحضُّر.

كنا في رحلتنا تلك نستهل خطوات جادة لتنمية تلك المناطق لولا أن يد السياسة على استعداد دائم لهدم كل ما يبنيه المدنيون. وفي ظني أن تلك التجربة كانت جديرة بالتطوير والنقل إلى مناطق أخرى. فالريف في كل مكان إلا عندنا يُحظى بمكانة عالية لا تضاهيها مكانة المدن، لأنه المنبت والجذع الأصيل. ولذا نجد أن الريف يحتل في قلوب الأوربيين وبعض العرب، والأفارقة مكانة عظمى، حيث التجسيد الأعظم للقيم والأخلاق والمُثُل. وصدق من قال»إن الريف هو حافظ هويات الأوطان قبل المدن».

ولعل الكثير من السودانيين قد خبروا بعد اندلاع الحرب المعني الحقيقي للريف، وبساطة الحياة البعيدة عن التعقيد، نظراً لبساطة الأعمال تُمارس، والأهداف البسيطة التي يعمل الريفيون لتحقيقها، بجانب قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، والقواعد السلوكية القويمة، والتعايش السلمي مع البيئة، حتى بعد أن طالت يد الإفساد كل شيء. ومثلما أن السياسيين لدينا لم يهتموا بالريف بما يكفي لتطويره وتنميته وحمايته، لم يهتم المؤرخون بالأرياف، ولم يخصوها بالوصف والتوثيق كما فعلوا مع الحواضر الكبرى، حتى أن (الرتينة) باتت من المفردات الغريبة حين ترد في الأدبيات. إذ كان السؤال الغير مطروح يحوّم في الفضاءات حين يقول القامة القدال عن (كلام الرتينة بت سالم ولد عتمان في حنّة على الشاشوق).

بنية بنية لي سالم ولد عتمان
صلاة الزين وسموها الرتينة
أمها بت على الخمجان
خريف الرازة عزينة
كبار الحلة أباتا
وبكار الحلة أماتا
وبتمرق زينة.. تبرق زينة ..
تمشي تهاتي وزينة
و بلا الربعة التحجِّل
شاكية من شبكة كتافا
وفوق الجيد على ضهر البوادي تغني
مي خاتية الزرافة
... و....
قارية وكاتبة تحمد سيدا
ماخدة على البنيات الشرافة

ذات الكلمات التي وظفناها في العمل المسرحي في ختام تلك الأيام الفريدة، وغنتها صاحبة الصوت التي رددت يومها أغنية المبدع صديق عباس (اللالاية). وقد تلألأ جبين القرية تلك الليلة و(العم سيد) يقود مجموعته على المسرح يتناقشون (باللغة المحلية) ما تدارسناه بالقاعة، وهم يصنعون المركب الذي سيصل بهم إلى بر التنمية إستلهاماً لقصة سيدنا نوح، ويحملون على ظهر المركب مفردات (الرتينة) إشارة للضوء، و(القلم) إشارة للتعليم، و(المقشاشة) في إشارة لإصحاح البيئة، وأدوات وإشارت أخرى، تستصطحبهم إلى البر الثاني.

وللمفارقة كان هناك ربع ساعة فارق زمن بين بروفة العرض الأخيرة والعرض الحي، فقد تداخل الحضور مبرزين رؤاهم حول رمزية المركب ومفهوم التنمية، حتى أن أحد كبار السن صعد المسرح كاسراً الحاجز الرابع ليشارك في العرض.

يومها أيقنت أننا في حاجة حقيقية للعمل بأسلوب عراب التنمية الريفية (روبرت شامبرز) وأستاذه صاحب تعليم المقهورين (باولو فرايري)، ومنهج البحث السريع بالمشاركة (PRA)، والذي تطور فيما بعد ليصبح التعلم بالمشاركة واتخاذ القرار(PLA). مثلما أننا في حاجة للعمل القاعدي وتطوير الريف، والذي لا يعني محاكاة حياة المدن، بل تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية لسكان المناطق الريفية عبر توفير البنية التحتية، والاهتمام بالموارد الطبيعية التي يغلب وجودها في الريف.

ونلتقي في حكاية جديد من بيئتي

في ختام مهرجان المسرح العربي بالقاهرة

«الهاربات» التونسية تقتنص جائزة سلطان القاسمي

غاب السودان عن الخشبة وحضر علي مهدي

أفق جديد

ليلةٌ قاهريةٌ مشبعةٌ بالضوء، أسدل فيها الستار على الدورة السادسة عشرة من مهرجان المسرح العربي، لا بوصفها خاتمةً احتفالية فحسب، بل باعتبارها بيانًا فنيًا جديدًا يؤكد أن المسرح العربي ما يزال قادرًا على أن يقول كلمته العالية في زمنٍ مضطرب، وأن يستعيد، من فوق الخشبة، معنى الرسالة والدهشة معًا.

لم تكن تلك الليلة مجرّد طقس ختامي أو لحظة بروتوكولية تتبادل فيها الخطب والتكريمات، بل بدت أقرب إلى لحظة كشف، أو استراحة تأمل جماعي، يتوقف فيها المسرحيون العرب قليلًا لينظروا إلى ما أنجزوه، وإلى ما لم يُنجز بعد. القاهرة، التي لطالما شكّلت مركز الثقل الثقافي العربي، بدت في تلك الأيام وكأنها تستعيد إحدى طبقات ذاكرتها العميقة، لا بوصفها مدينة للماضي، بل مدينة قادرة على احتضان الأسئلة الراهنة بكل قلقها وتعقيدها.

من العاشر وحتى السادس عشر من يناير، تحولت دار الأوبرا المصرية والمسارح المحيطة بها إلى فضاء حيّ تتجاور فيه اللهجات، وتتصادم المدارس المسرحية، وتتناسل الأسئلة حول معنى المسرح ودوره في زمن تتراجع فيه القيم الكبرى، وتعلو فيه أصوات الحرب والانقسام. تنظيم الدورة جاء ثمرة شراكة واضحة بين الهيئة العربية للمسرح ووزارة

مشاركة فاعلة للسودانيين في اللجان الإدارية

الثقافة المصرية، تحت شعار «نحو مسرح عربي جديد ومتجدّد»، وهو شعار لم يُطرح هذه المرة بوصفه وعدًا سهلًا، بل كأفق إشكالي مفتوح: تجديد ماذا؟ وبأي أدوات؟ ولصالح من؟

افتتاحٌ يستدعي الجذور

في حفل الافتتاح، جاءت كلمة أحمد فؤاد هنو، وزير الثقافة المصري، أقرب إلى نص مسرحي مكتمل البناء. لم يكتفِ الرجل بالترحيب التقليدي، بل استدعى الذاكرة العميقة للمكان حين قال:

«أهلًا بكم على أرض الكنانة، أرض الحضارة والإبداع، حيث صاغ أجدادنا قبل آلاف السنين قصصًا مسرحية خالدة».

كان في العبارة وعيٌ واضح بأن المسرح العربي لا يولد من فراغ، وأن القاهرة، بما راكمته من سرد وحكي وطقوس، ليست مجرد مستضيف، بل شريك في المعنى.

تابع الوزير مؤكدًا أن انعقاد المهرجان

وزير الثقافة المصري: مشاركة أكثر من 700 مبدع في الاحتفالية

على أرض مصر «يجدد الإيمان بدور المسرح بوصفه فنًا حيًا، ومساحة حرة للفكر والتنوير، ومرآة صادقة تعكس قضايا الإنسان العربي وطموحاته». ومع تزامن الفعاليات مع اليوم العربي للمسرح، بدت الكلمة كأنها تضع المسرح في موقعه الطبيعي: لغة جامعة، قادرة على تجاوز الحدود السياسية، وجعل العربية لغة للمشهد والحوار والمعنى، وحاضنة للتنوّع والاختلاف الخلّاق.

وحين أشار الوزير إلى مشاركة أكثر من سبعمائة مبدع عربي في هذه الدورة، لم يكن الرقم هو اللافت وحده، بل ما يعكسه من تعطّش المسرحيين العرب إلى منصة جامعة، وإلى فضاء يتقاطع فيه الإبداع مع الحرية بعيدًا عن الاصطفافات.

«الهاربات»... مسرح الأسئلة الثقيلة

في قلب هذا المناخ، جاء تتويج العرض التونسي «الهاربات» ليشكّل اللحظة الأكثر كثافة في المهرجان. العرض، من كتابة وإخراج وفاء طبوبي، لم يتقدّم بوصفه حكاية خطّية أو خطابًا جاهزًا، بل كتجربة شعورية مفتوحة، تشتغل على الجسد بوصفه أرشيفًا، وعلى الصمت بوصفه لغة لا تقل بلاغة عن الكلام.

«الهاربات» عرض عن نساء، نعم، لكنه في العمق عرض عن الإنسان حين يُحاصر، عن الذات وهي تبحث عن فجوة ضوء في جدار كثيف من الخوف والقهر والذاكرة. الهروب هنا ليس فعلًا جبانًا، بل ردّ فعل إنساني على واقع خانق، ومحاولة لإعادة تعريف النجاة. عبر إيقاع داخلي دقيق، وباقتصاد صارم في السينوغرافيا، ترك العرض مساحته للمتلقي، لا ليستهلك المعنى، بل ليتورّط فيه.

فوز «الهاربات» بجائزة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي لأفضل عرض مسرحي، بعد منافسة مع ثلاثة عشر عرضًا عربيًا، بدا تتويجًا لمسار جمالي يراهن على العمق لا الصخب، وعلى الأسئلة لا الشعارات. كان الاعتراف هنا اعترافًا بنوع من المسرح لا يساوم على حساسيته، ولا يلهث خلف الإبهار السريع.

لحظة التتويج

حفل الختام، الذي أُقيم على خشبة

المسرح الكبير بدار الأوبرا المصرية، حمل طابعًا احتفاليًا مشوبًا بالتأمل. حضور وزير الثقافة، إلى جانب إسماعيل عبد الله، منح اللحظة بعدها الرسمي، لكن حرارة التصفيق، وملامح الوجوه، أعادت التوازن لصالح الوجدان.

في كلمته، أكّد إسماعيل عبد الله أن القاهرة تظل قبلة المسرحيين العرب، وأن اجتماعهم على أرضها «عيد مسرحي» حقيقي، تتجدد فيه وحدة الإبداع العربي، رغم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية. بدا الخطاب كأنه يقول: المسرح، حين يفشل السياسي، يبقى مساحة اللقاء الممكنة.

السودان... الغياب الذي صار حضورًا

كان غياب العروض السودانية عن الخشبة مؤلمًا، لكنه مفهوم في سياق حرب طاحنة دمّرت

إسماعيل عبد الله: القاهرة تظل قبلة المسرحيين العرب

البنية الثقافية كما دمّرت غيرها. ومع ذلك، لم يكن السودان غائبًا عن المهرجان. حضر حضوره الهادئ والعميق: في القاعة، في النقاشات، وفي اللجان.

شارك الفنان علي مهدي عضوًا في لجنة التحكيم، مساهمًا بخبرته الطويلة في قراءة العروض وتقييمها، في حضور مهني يعكس مكانة المسرح السوداني رغم الظروف. كما تشرف المهرجان بحضور الباحث والمسرحي

د. يوسف عيدابي، الذي مثّل ذاكرة المسرح السوداني وأسئلته المؤجلة، وشارك العديد من النقاد والممثلين السودانيين في لجان إدارة المهرجان.

الجمهور السوداني بدوره كان حاضرًا بكثافة، في الافتتاح والختام، وفي متابعة العروض، وكأن هذا الحضور الجماعي يقول إن المسرح، حتى حين تُغلق مسارحه في الوطن، يظل حيًا في الوعي، وفي الشغف، وفي الرغبة في المشاركة.

مشهد عربي متعدّد... بلا أوهام

تكريم العروض المشاركة كافة رسم لوحة بانورامية لمشهد مسرحي عربي متعدّد، فيه التجريبي والجمالي، وفيه التقليدي والمحافظ، وفيه محاولات جريئة وأخرى مترددة. هذا التنوّع، كما رأت الناقدة المغربية بشرى عمور، يصب في مصلحة المشاهد العربي، لأنه يمنحه فرصة نادرة لرؤية الاختلاف لا الهروب منه. أما الناقدة البحرينية زهراء المنصور، فاعتبرت أن تفاوت المستويات علامة صحة، لا ضعف، لأنه يفتح باب الحوار والتعلّم.

لجنة التحكيم... حين يصبح النقد ضرورة

تقرير لجنة التحكيم، الذي تلاه الفنان كامل الباشا، جاء بلغة مهنية صارمة، شدّد على سلامة الممثل، واحترام شروط العرض، وأهمية ترجمة العروض باللهجات المحلية إلى العربية الفصحى دون تشتيت المتلقي. كانت تلك التوصيات بمثابة تذكير بأن التجديد لا يعني الفوضى، بل الانضباط الواعي.

ما بعد الستار... المسرح كنجاة

حين أُطفئت أنوار مسرح الأوبرا الكبير، لم ينتهِ المهرجان. الأسئلة التي أثارها ظلّت معلّقة: أي مسرح نريد في زمن الحروب؟ وكيف نحمي الخشبة من التحوّل إلى خطاب أجوف؟ وهل يستطيع المسرح العربي أن ينجو بالجمال وسط هذا الركام؟

في هذا المعنى، لم تكن «الهاربات» مجرد عرض فائز، بل استعارة كبرى لحال المسرح العربي نفسه: مسرح يهرب من السائد، من التكرار، من السطح، ليبحث عن نجاةٍ ما... بالجمال.

ساديو ماني:
دروس القيادة التي تبحث عنها أفريقيا

إبراهيم هباني

ملخص

يرى الكاتب أن ساديو ماني أثبت أن القارة السمراء لا تعاني من نقص الموهبة بقدر ما تعاني من ندرة القيادة. في نهائيات أمم أفريقيا، لم يحسم الفوز الأقدام فقط، بل حسمه عقل يقود وموقف يوازن بين الانفعال واتخاذ القرار، حيث وصل منتخب أسود التيرانغا إلى منصة التتويج عبر انضباط وثقة وقدرة على إدارة اللحظات الصعبة.

يؤكد أن ماني لم يكن بطلًا فرديًا بل ضابط إيقاع الفريق، يعرف متى يحتج ومتى يتراجع، ويحمي زملاءه من انفعالاتهم قبل مواجهة الخصم. في لحظة حساسة بعد قرارات مثيرة للجدل من تقنية الفار، نجح في تهدئة غضب اللاعبين وإعادة تركيزهم داخل الملعب دون كسر الانضباط.

يشير الكاتب إلى أن القيادة هنا تظهر كخيار متوازن: ليست طاعة عمياء ولا تمردًا فوضويًا، بل تقدير للمخاطر واختيار التوقيت وتحمل مسؤولية القرار. ماني اختار احتجاجًا محدودًا ولعبة مستمرة، حافظ من خلالها على تركيز الفريق وأمانه، مؤكدًا أن الانتصار على النفس أهم من الانتصار على الخصم.

يختم بأن ما قدمه أسود التيرانغا بقيادة ماني درس واضح في القيادة، لا يقتصر على الملعب فقط، بل رسالة للقارة: القيادة ليست صوتًا أعلى، بل عقل هادئ قادر على تهدئة الغضب وتحويله إلى فعل منتج. رفع الكأس لم يكن مجرد فرح، بل إعلان عن نموذج قيادي نادر.

في القارة السمراء، لا تعاني المنتخبات الوطنية من نقص الموهبة بقدر ما تعاني من ندرة القيادة. هذا ما كشفته نهائيات أمم أفريقيا بوضوح.

البطولة لم تحسمها الأقدام فقط، بل حسمها عقل يقود وموقف يعرف متى يهدئ الانفعال ومتى يواجه القرار. إن منتخب أسود التيرانغا لم يصل إلى منصة التتويج مصادفة، بل عبر تراكم هادئ للانضباط والثقة والقدرة على إدارة اللحظة الصعبة.

في هذا السياق، برز ساديو ماني لا كنجم جماهيري، بل كنموذج قائد. ماني في تلك النهائيات لم يلعب دور البطل الفردي بقدر ما لعب دور ضابط الإيقاع. يعرف متى يحتج، ومتى يتراجع، ومتى يحمي فريقه من نفسه قبل أن يحميه من الخصم.

في لحظة حساسة أعقبت قرارات مثيرة للجدل من تقنية الفار، ساد الغضب داخل صفوف المنتخب السنغالي، وظهر اتجاه واضح نحو احتجاج واسع كان من شأنه أن يخرج المنتخب السنغالي من تركيزه، بل ويضعه في مواجهة مباشرة مع الحكم واللجنة المنظمة.

هنا تدخل ماني. لم يتجاهل غضب زملائه ولم يصب الزيت على النار. أقنعهم بمخالفة قرار المدرب بشكل محسوب ومدروس، لا لنسف الانضباط، بل لامتصاص الاحتقان وإعادة توجيه الفريق إلى داخل الملعب.

كانت تلك لحظة قيادة خالصة. فالقيادة ليست طاعة عمياء ولا تمردًا فوضويًا، بل تقدير للمخاطر، واختيار للتوقيت، وتحمل لمسؤولية القرار. ماني أدرك أن الانزلاق الكامل نحو الصدام يعني خسارة المباراة قبل صافرة النهاية، فاختار طريقًا ثالثًا: احتجاج محدود، ولعبة مستمرة، وتركيز لا ينكسر.

هذا ما ميز أسود التيرانغا في نهائي كأس أفريقيا للأمم مع صاحب الأرض رفاق بونو في تلك البطولة. فريق يعرف كيف يدير خلافه الداخلي كما يدير المباراة. وهذا تحديدًا ما تفتقر إليه أفريقيا خارج المستطيل الأخضر. فالقارة لا تعاني من غياب الشعارات، بل من غياب قادة قادرين على تهدئة الغضب وتحويله إلى فعل منتج.

ما فعله ساديو ماني لم يكن لقطة عابرة، بل درس مكتمل في القيادة: أن تنتصر على نفسك قبل أن تنتصر على خصمك، وأن تحمي الفريق من انفعاله قبل أن تطلب منه القتال. لهذا لم يكن رفع الكأس لحظة فرح فقط، بل إعلان عن نموذج نادر.

في نهائيات أمم أفريقيا، قدم أسود التيرانغا ومعه قائده الأهم رسالة واضحة: القيادة ليست صوتًا أعلى، بل عقل أهدأ. وتلك هي بالضبط القيادة التي تبحث عنها أفريقيا.

المريخ يدخل الانتقالات الشتوية بقوة ويظفر بالجوهرة المالاوية

ملخص

أفق جديد
أحدث نادي المريخ هزة في سوق الانتقالات الشتوية الحالية بإعلانه الرسمي عن ضم المهاجم الدولي المالاوي الشاب تشيكومبوتسو ساليما، في صفقة وصفتها الأوساط الرياضية بأنها ضربة معلم لتدعيم القوة الهجومية للفريق الأحمر ، حيث وقع اللاعب البالغ من العمر أربعة وعشرين عاماً على عقد احترافي طويل الأمد يمتد لأربعة مواسم قادمة، في خطوة تؤكد استراتيجية النادي في الاستثمار بالمواهب الشابة والقادرة على تقديم الإضافة الفنية والمستقبلية.

وقد جاء هذا الإعلان بعد مفاوضات ناجحة مع نادي إف سي بي نياسا بيغ بوليتس المالاوي الذي بارك الخطوة واعتبرها لحظة فخر تاريخية لبرامج تطوير المواهب لديه، مشيداً باللاعب الذي ارتقى من صفوف الأكاديمية حتى تربّع على عرش هدافي الدوري الأول في بلاده.

وتعكس قصة صعود ساليما مسيرة من الكفاح والموهبة الفطرية، إذ بدأت رحلته الفعلية في عام 2022 عندما انضم لفريق الاحتياط بنادي بوليتس قادماً من أكاديمية لورانس وايا، وسرعان ما أثبت كفاءة نادرة مكنته من نيل جائزة أفضل لاعب من اختيار زملائه وتصدر قائمة هدافي كأس بنك إف دي إتش في موسمه الأول، وهو ما دفع إدارة ناديه لإعارته إلى فريق بانغوي أول ستارز لاكتساب المزيد من الخبرات، وهناك واصل اللاعب توهجه ولعب دوراً محورياً في قيادة الفريق لاحتلال مركز متقدم ضمن الثمانية الكبار في دوري «تي إن إم» الممتاز، ليفرض نفسه بقوة ويعود من الباب الكبير إلى الفريق الأول لنادي بوليتس في عام ألفين وأربعة وعشرين، ويبدأ مرحلة جديدة من السيطرة الرقمية على ملاعب مالاوي.

وتكشف لغة الأرقام عن حجم الإضافة التي سينالها هجوم المريخ، فقد شارك ساليما مع الفريق الأول في 69 مباراة رسمية، ونجح في تسجيل 29 هدفاً وصناعة 31 تمريرة حاسمة، مما يبرز شخصيته كلاعب شامل لا يكتفي بهز الشباك بل يساهم بفاعلية في بناء اللعب وصناعة الفرص لزملائه، وقد وصل هذا التوهج إلى قمته في موسم 2025 الذي شهد انفجاراً تهديفياً للاعب، حيث خاض 28 مباراة في الدوري سجل خلالها 15 هدفاً وقدم 13 تمريرة حاسمة، وهو الإنجاز الذي توجه بجائزة الحذاء الذهبي بالتقاسم مع اللاعب باباتوندي أديبوجو، بالإضافة إلى ظهوره القوي في بطولات الكؤوس المحلية مثل «إيرتل توب ثمانية» التي سجل فيها وصنع الفارق بمهاراته الفنية العالية.

إن انضمام هذا اللاعب الملقب بالجوهرة المالاوية إلى المريخ يمثل انتصاراً فنياً كبيراً، خاصة وأن اللاعب يتمتع بالسرعة والقدرة على المراوغة في المساحات الضيقة، مع حس تهديفي عالٍ أمام المرمى، وهو ما يحتاجه الفريق في منافساته المحلية والقارية المقبلة، وقد ودّع نادي بوليتس نجمه ببيان رسمي مليء بالامتنان، مثمناً الإسهامات الرائعة التي قدمها اللاعب خلال سنوات تواجده بالنادي، ومتمنياً له دوام التوفيق والنجاح في رحلته الاحترافية الجديدة مع فريق المريخ.